



الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية

عرض عام

مشروع الأمم المتحدة للألفية جيفري د. ساكس، المدير

دون ج. ملنيك
باتريك مسرلين
بولا مونديري
ميري بانغستو
ألن روز نفيلد
جوش روكسين
بيدرو أ. سانشير
إليوت د. سكلار
بيرتون سنغر
م. س. سواميناثان
أواش تكلهلمنوت
ألبرت رايت
إرنستو زيديللو

ياسين فال
إيريك كشامبولز
مارغريت كروك
غيدو شميت - تروب

منسقو فرق المهام
آغنس بيناغواهو
نانسي بيردسول
جالك بروكمانز
مشتاق شودري
بليترو غاراو
غريتا راو غويتا
أمينة ج. إبراهيم
كاليستوس جورنا
يولندا كاكابادسي نافارو
لي بي - تشونغ
روبرتو لينتون
جيف مكنيلي

الأمانة
جون و. مكارثر،
مدير المشروع
شانديكا بهادور
ستان برنستين

٢٠٠٥، نيويورك

 MillenniumProject

حقوق الطبع لعام ٢٠٠٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ينبغي الاقتراب من هذا المنشور بوصفه: مشروع الأمم المتحدة للألفية ٢٠٠٥. الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية. عرض عام.

الصور الفوتوغرافية: الغلاف الأمامي، من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين، كريستفور داووزويل، بيدرو كوتي / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جياكومو بيروتزي / Panos Pictures, Liba Taylor/Panos Pictures, Jorgan Schytte / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتبة الأمم المتحدة الفوتوغرافية، جياكومو بيروتزي / اليونيسيف، كيرت كارنارك / البنك الدولي، بيدرو كوتي / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فرانك شارتون / اليونيسيف، بول تشنزي / Getty Images راي وتلن / البنك الدولي، بيت تيرنر / Getty Images ب. ماركيز / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومشروع الأمم المتحدة للألفية صدر تكليف به من قِبَل الأمين العام للأمم المتحدة ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رعايته نيابة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. والتقرير منشور مستقل.

ولا يعبر هذا المنشور بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو الدول الأعضاء فيهما.

الترجمة: Multilanguage Services, Inc., multilanguagemls@compuserve.com

وقد تولت تحرير هذا المنشور وتصميمه وإنتاجه شركة تنمية الاتصالات (Communications Development Inc.)، واشنطن، العاصمة، وشريكها في المملكة المتحدة في عمليات التصميم، وهي شركة غروندي ونورثيدج Grundy & Northedge

المحتويات

تصدير	vi
المساهمون	viii
تقارير فرق المهام	xi
الغايات الإنمائية للألفية	xii
عشر توصيات أساسية	xiv
١ سبب أهمية الغايات وسبب قصورنا عن تحقيقها	٣
نقطة ارتكاز السياسة الإنمائية الدولية	٣
سبل الحياة المنتجة	٣
دعامة الأمن العالمي	٩
أين نقف وقد أصبح أمامنا عقد واحد فقط	١١
سبب التفاوت البالغ في التقدم المحرز	١٥
أربعة أسباب لأوجه القصور في تحقيق الغايات	١٩
٢ العمليات اللازمة على الصعيد القطري لتحقيق الغايات	٢٨
وضع استراتيجية وطنية لتحقيق الغايات	٢٨
العمل من منطلق أهداف سنة ٢٠١٥ وخطوطها الزمنية	٢٩
الاستثمارات العامة ذات الأولوية لتمكين الفقراء	٣٠
العناصر الأساسية لتصعيد سريع	٣٧
الإدارة الرشيدة لتحقيق الغايات	٤٢
٣ توصيات موجهة إلى النظام الدولي لدعم العمليات على الصعيد القطري	٤٤
إصلاح نظام المعونة	٤٤
التدابير الأساسية لتحسين تقديم المعونة	٤٩
تحقيق تقدم في التجارة العالمية	٥٦
المنافع العامة الإقليمية والعالمية	٥٨
البدء في سنة ٢٠٠٥ - إطلاق عقد من الطموح الجسور	٦١

- ٤ تكاليف وفوائد تحقيق الغايات الإنمائية للألفية ٧٣
 التوسع في الإطار المالي لتحقيق الغايات ٧٣
 الفوائد: مبررات عقد من الطموح الجسور ٧٦
 ملاحظات ٧٨
 المراجع ٧٨
 كلمات شكر ٨١

الأطر

- ١ توافق آراء مونتهري كإطار للشراكة العالمية ٧
 ٢ تخفيض الفقر والأمن العالمي ٨
 ٣ سبيل الحياة المنتجة ١٦
 ٤ شركاء في السعي إلى تحقيق الغايات ٢٢
 ٥ الأولويات المتعلقة بالغايات الإنمائية للألفية لكل منطقة إقليمية ٣٩
 ٦ تصعيد النجاح ٤٢
 ٧ ما يمكن أن تفعله الاقتصادات المتقدمة لتحقيق الغايات ٤٨
 ٨ المعونة الكبيرة النطاق تكون فعالة - عندما تقدم على النحو الصحيح ٥٠
 ٩ تميز الدعم الإنمائي بحسب الاحتياجات القطرية ٥٤
 ١٠ تحديد البلدان التي تفضي على الطريق السريع نحو تحقيق الغايات الإنمائية للألفية ٦٢
 ١١ النسبة المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية وقدرها ٧,٠ في المائة والغايات الإنمائية للألفية ٦٥

الأشكال

- ١ ارتفاع الدخل القومي يقلل من خطر اندلاع حرب أهلية ١١

الخرائط

- ١ معدل وفيات الأطفال، ٢٠٠٢ ١٣
 ٢ نسبة الوفيات النفاسية، ٢٠٠٠ ١٤
 ٣ نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في المناطق العشوائية الفقيرة ١٥
 ٤ دليل ضعف الإنسان، ١٩٨٠ ٢٧
 ٥ استهلاك الأسمدة، ٢٠٠١ ٣٤
 ٦ عدد الأطباء لكل ١٠٠٠ شخص ٣٥
 ٧ التغطية بالأدوية المضادة للرتروفيروسات ٣٦
 ٨ خريطة تمويل الغايات الإنمائية للألفية، ٢٠١٥ ٦٨

الجدول

١	الاتجاهات الرئيسية فيما يتعلق بالغايات، بحسب المنطقة الإقليمية ٤
٢	السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ١٢
٣	مخاطر الزراعة والموقع والملاز، بحسب المنطقة الإقليمية ٢٦
٤	توصيات لإصلاح شراكة التنمية ٤٥
٥	المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّرة لتقديم دعم مباشر للغايات الإنمائية للألفية باستثناء القدرات اللازمة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، ٢٠٠٢ ٥٢
٦	تمويل الغايات الإنمائية للألفية في غانا ٦٤
٧	التكلفة المقدّرة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية في جميع البلدان ٦٦
٨	الاحتياجات المعقولة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية ٦٧
٩	فوائد تحقيق الغايات الإنمائية للألفية، بحسب المنطقة الإقليمية ٧٠
١٠	تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وفجواتها المقدّرة في الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية استناداً إلى الالتزامات القائمة ٧٢

تصدير

لقد كان مشروع الأمم المتحدة للألفية مشروعاً فريداً. فقد أقامت فرق مهامه العشر وأمانته وطاقته واسعة من المشاركين من الأوساط الأكاديمية والحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والوكالات المانحة والقطاع الخاص شبكة على نطاق العالم من ممارسي وخبراء التنمية عبر مجموعة ضخمة من البلدان والتخصصات والمنظمات. وقد تيسر هذا المشروع بفضل الالتزام الفريد والمهارات والقناعات التي توافرت لدى منسقي فرق المهام، الذين تولوا قيادة أفرقتهم للإجابة عن بعض أصعب تساؤلات جيلنا الإنمائية، وبفضل أفراد فرق المهام، الذين قدّموا الكثير من وقتهم. وكان ذلك جهداً عالمياً، في خدمة قضية عالمية كبرى – هي الغايات الإنمائية للألفية. وكان مشروعنا تصغيراً لحقيقة أكبر هي: أن تحقيق الغايات الإنمائية للألفية سيتطلب شراكة عالمية مناسبة لعالم مترابط. فالعالم يتقاسم حقاً مصيراً مشتركاً.

ولقد كان هذا المشروع جهداً قائماً على المحبة من جانب مشاركين كثيرين في فرق المهام والأمانة. وساهم أفراد طوعاً بقدر هائل من الجهد والخبرة الفنية في المشروع. ومساهماتهم أفضت، تجاوزاً بمراحل لأي توقعات معقولة، إلى صقل وتعزيز، بدرجة لا يمكن قياسها، للرسائل الواردة في نواتج المشروع الكثيرة، ومن بينها هذا التقرير، والتقارير الختامية لفرق المهام، والأدوات المستحدثة حديثاً لتقدير الاحتياجات، والدعم الاستشاري للتخطيط المستند إلى الغايات الإنمائية للألفية في بلدان عديدة.

واعتقد أن المشاركين أجمعين قد ساهموا على هذا النحو لأنهم يدركون الطابع الخاص لهذا الجهد. ويرجع جانب من ذلك إلى شرف وامتياز العمل نيابة عن كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، الذي أطلق مشروع الأمم المتحدة للألفية والذي لعب دوراً لا نظير له في الدعوة إلى الكفاح العالمي ضد الفقر المدقع. ويرجع جانب آخر إلى متعة العمل لحساب ومع مارك مالوك براون مدير

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي وجّهت رباطة جأشه وبصيرته وقيادته جهود مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لسنوات عديدة. كما استمتعنا وأعجبتنا بقيادات من وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة واستفدنا استفادة جمّة من تلك القيادات، التي توجّه الأفرقة التي تنقذ الأرواح وتخفف من أعباء الفقر واليأس في مختلف أنحاء العالم بصفة يومية. ومن جوانب المشروع الخاصة الأخرى الفرصة النادرة والقوية للعمل على التعبير عن آمال أشد فقراء العالم فقراً وأكثرهم افتقاراً إلى وجود صوت لهم، والتعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم الحيوية. وقد التقينا بأبطال وبطلات في مجال التنمية لا يعدّون ولا يحصون خلال سنوات عملنا الثلاث - في قرى وعشوائيات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأماكن أخرى من العالم النامي. وشهدنا أشخاصاً يحافظون على تفاؤلهم وتماسكهم والتزامهم وأملهم في المستقبل حتى عندما يكون ما يملكونه عدا عن ذلك ضئيلاً، وعندما تكون ظروف مفاجئة قد تركتهم محرومين من الصحة والتعليم والممتلكات ووسيلة لكسب الرزق. فروح الإنسان، التي لمسناها في مناسبات لا تُعد ولا تحصى، هي روح لا تُقهر حقاً. وهذا الانتصار لروح الإنسان بمنحنا الأمل والثقة في إمكانية خفض الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول سنة ٢٠١٥، ووضع نهاية له تماماً في غضون السنوات المقبلة. فالجتمتع العالمي توجد تحت تصرفه تكنولوجيات وسياسات وموارد مالية أثبتت جدواها، والأهم أنه يوجد تحت تصرفه شجاعة الإنسان وتعاطفه اللذان لهما لتتحقق ذلك.

جيفري د. ساكس

كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥

المساهمون

تقدم هذه الوثيقة عرضاً عاماً لنتائج وتوصيات مشروع الأمم المتحدة للألفية، وهو هيئة استشارية مستقلة تابعة لكوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة. ونحن ندين بالامتنان للأمين العام لمبادرته إلى الاضطلاع بمشروع الأمم المتحدة للألفية وبدعمه لذلك المشروع، ولالتزامه بهدف الحد من الفقر العالمي التزاماً لا يحد عنه، ولقيادته الرائعة وبلا كلل لمنظومة الأمم المتحدة. ونشكر أيضاً مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لما قدمه من توجيه ودعم حكيمين في كل خطوة من خطوات المشروع. ونود أيضاً أن نعبر عن تقديرنا البالغ لأعضاء اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لدعمهم المستمر، وهم: كارول بيلامي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وجيم موريس، برنامج الأغذية العالمي؛ وثريا عبيد، صندوق الأمم المتحدة للسكان. وندين بالامتنان كذلك للوزير فريشيت، نائبة الأمين العام، وخوسيه أنطونيو أوكامبو، إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية؛ وسلفه نيتين ايساي؛ وشاشي نارور، إدارة شؤون الإعلام، لما قدموه من توجيه ومشورة سخيين.

وقد اشترك في إعداد هذا التقرير منسقو فرق مهام مشروع الأمم المتحدة للألفية العشر وأمانته، بناءً على مساهمات من مئات من الباحثين، وممارسي التنمية، والعلماء، والزعماء السياسيين، والزعماء في مجال السياسات، الذين شاركوا في المشروع منذ بدايته في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وقدّم عدد كبير من معاوني فرق المهام ومن أعضاء فرق المهام مساهمات هائلة في إعداد أجزاء كبيرة من هذا التقرير، من بينهم غابريلا لاكاروليني، وغلين دننغ، وهيلين دي بينهو، وفيليب دوبي، وليزا درين، ولين فريدمان، وكارين غرون، وروث ليفين، وكريستن لويس، وجوان بالوزي، وروين سيرز، وسميتا سرينيفاس، ويسيم توزان، وروث والدمان، وبول ويسون، ونالان يوكسيل. أما في أمانة مشروع الأمم المتحدة للألفية فقد عمل على مدار الساعة طوال أشهر كثيرة لتقديم مساعدة بحثية لا تقدر بثمن كل من: ألبرت هيونباي تشو، ومايكل فاي، ومايكل كروس، وفاتولو، وغورون ماكورد، ولويس

خافيير مونتيرو، وروهيت وانشو، وإميلي وايت، وأليس فيمرز. وقدمت إيرين تراويريدج تعليقات ومدخلات بالغة الأهمية. كما بذل جهوداً جهرية من أجل زيادة دعم مساهمات فرق المهام كل من: براتنا دايل، ورافائيل فلور، وماريا بتريز أورلاندو، وكيلي توين، وبرابن توربي، وهابني هويلر. ويضم هذا التقرير مباشرة أيضاً الكثير من الأفكار التي وضعتها فرقة مهام مشروع الأمم المتحدة للألفية المعنية بالفقر والتنمية الاقتصادية، ومن بينها أفكار كثيرة مبنية في تقريرها المؤقت الذي قدمته في شباط / فبراير ٢٠٠٤. ومن بين أعضاء ومعاوني فرقة المهام المعنية بالفقر والتنمية الاقتصادية الذين قدموا مساهمات كويسية بوتشواي، وحيدري أمانى، وإرنست أرتي، وجورج كاهوزاك، وأندرو كاسيلز، وجيمي دراموند، وريتشارد فرمان، ورببيكا غرينسبان، وبيكا هافستو، وعين الحسن، وبيتر هيلر، ومكارتان همفريز، وجون لانغموور، وروث جاكوبي، وكارلوس جارك، وألن جورى، وإدلي، وجولينغ، وتوماس ميريك، وفيجاي مودي، وجون أوكيدي، وحافظ باشا، ومايكل بلازر، وستيفن راديليت، وعطيك الرحمان، وفريدريك ريتشارد، وأنا-تريزا روميرو، وراي رويان، وراتنا ساهاي، وفرانيسكو سيركوفتش، وسودير شيتي، وديفيد ساميون، وسوريش تاندلكار، ومايكل أوزنيك، واشتوش فارشني، وسيانين ياو. وقد كتب عديدون منهم ورقات معلومات أساسية هامة شكّلت أساس أقسام هامة من النص. ومن بين هؤلاء فيليب ألتون (حقوق الإنسان)، ومكارتان همفريز وأشتوش فارشني (الصراعات) وفيجاي مودي (البنية التحتية الريفية)، وديفيد ساميون (تدفقات المعونة)، وستيفن راديليت (الإدارة والمساعدة الإنمائية الرسمية). واستضافت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إثيوبيا) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تايلند) اجتماعات فرق المهام التي تم التوصل فيها إلى كثير من الأفكار الواردة في هذا التقرير.

وقد وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ماوى كرمياً لمشروع الأمم المتحدة للألفية علاوة على تقديم مساهمات مالية ونوعية وفكرية فعالة نيابة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ولهذا نحن نشكر جميع أفراد فريق الإدارة العليا ومن بينهم عبدالله جانه، ورما خلا هنيدي، وإيلينا مارتينيز، ويان ماتسون، وكلمان ميزسي، وشوجي نيشيموتو، وحافظ باشا، وجوليا تافت، فضلاً عن أفرقة العاملين في مكتب كل منهم. وقدم مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية، تحت قيادة بروس جينكس، دعماً للمشروع بلا كلل، وبخاصة من جانب تورهان صالح، وأمينه تيرانا، وبقيّة العاملين في وحدة الغايات الإنمائية للألفية. وقدم مارك سوزمان، الذي يعمل في مكتب المدير، جرعات يومية من الصبر والمشورة المتعمقة.

أما الصندوق الاستثماري للألفية الكائن في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد قدمت له الدعم حكومات ومؤسسات عديدة وقدم هو الدعم المالي الأساسي للمشروع منذ بدايته في سنة ٢٠٠٢. ويدين المشروع أيضاً بامتنان بالغ للمساهمات المقدمة من مؤسسة فورد، ومؤسسة بيل ومليندا غيتس، ومؤسسة ويليام وفلورا هيووليت، ومؤسسة جون د. وكاترين ت. مكارثر، ومؤسسة ديفيد ولوسيل باكار، ومعهد المجتمع المفتوح بجامعة كولومبيا لما قدمه من دعم فكري وإداري ومالي

ونوعي لأمانة المشروع ولكتير من فرق المهام. ويشكر المشروع أيضاً مركز التنمية العالمية، وكلية جون ف. كنيدي للحكم في جامعة هارفارد، ومنظمة شركاء في الصحة، والمركز الدولي لبحوث المرأة، وكلية ميلمان للصحة العامة بجامعة كولومبيا، ومركز جامعة ييل لدراسة العولمة، وذلك لدورهم الجوهري في دعم أنشطة فرق مهام المشروع.

ويدين مشروع الأمم المتحدة للألفية بالكثير للعاملين في منظومة الأمم المتحدة ولأعضاء الحكومات واجتمع المدني والقطاع الخاص، وهم كثيرون للغاية بحيث يصعب ذكر كل منهم بالاسم، لأنهم ساهموا مباشرة أو بطريق غير مباشر في التقرير. ويتحمل مؤلفو التقرير مسؤولية جميع الأخطاء والسهو.

تقارير فرق المهام

فرقة المهام المعنية بالجوع
خفض الجوع بمقدار النصف: يمكن تحقيقه

فرقة المهام المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين
نحو تعميم التعليم الابتدائي للجميع: الاستثمارات والحوافز والمؤسسات

فرقة العمل المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين
اتخاذ تدابير: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

فرقة العمل المعنية بصحة الطفل والصحة النفاسية
من الذي يملك النفوذ؟ إحداث عملية تحوّل في النظم الصحية للمرأة والطفل

فرقة العمل المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا والسل وإمكانية الحصول
على الأدوية الأساسية، الفريق العامل المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز
مكافحة الإيدز في العالم النامي

فرقة العمل المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا والسل وإمكانية الحصول
على الأدوية الأساسية، الفريق العامل المعني بالملاريا
التصدي للملاريا في الألفية الجديدة

فرقة العمل المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا والسل وإمكانية الحصول
على الأدوية الأساسية، الفريق العامل المعني بالسل
الاستثمار في استراتيجيات تكفل انحسار حالات الإصابة بالسل على نطاق العالم

فرقة العمل المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا والسل وإمكانية الحصول
على الأدوية الأساسية، الفريق العامل المعني بإمكانية الحصول على الأدوية الأساسية
وصفة للتنمية الصحية: زيادة إمكانية الحصول على الأدوية

فرقة العمل المعنية بالاستدامة البيئية
البيئة ورفاه الإنسان: استراتيجية عملية

فرقة العمل المعنية بالمياه والصرف الصحي
الصحة والكرامة والتنمية: ما الذي يتطلبه ذلك؟

فرقة العمل المعنية بتحسين حياة سكان المناطق العشوائية الفقيرة
مسكن في المدينة

فرقة العمل المعنية بالتجارة
التجارة لأغراض التنمية

فرقة العمل المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار
الابتكار: تطبيق المعرفة في مجال التنمية

الغايات الإنمائية للألفية

الغايات

الهدف ١
تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠١٥.

الغاية ١

القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف ٢
تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠١٥.

الغاية ٢

تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الهدف ٣
كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.

الغاية ٣

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف ٤
إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

الغاية ٤

تخفيض معدل وفيات الأطفال

الهدف ٥
تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠١٥.

الغاية ٥

تحسين الصحة النفاسية

الهدف ٦
تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠١٥.

الغاية ٦

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

الهدف ٧
وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ

الهدف ٨
وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ

الغاية ٧

كفالة الاستدامة البيئية

الهدف ٩

إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية

الهدف ١٠

تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الأساسي

إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

الهدف ١١

تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة مالا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان المناطق العشوائية

الفقيرة

الغاية ٨

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الهدف ١٢

المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز

يشمل التزاما بالحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطأة الفقر – على الصعيد الوطني والصعيد

العالمي

الهدف ١٣

معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا تشمل قدرة صادرات أقل البلدان نموا على الدخول

معفاة من التعريفات الجمركية والخضوع للحصص؛ وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقع

على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية وتقديم المساعدة الإيمانية الرسمية

بصورة أكثر سخاء للبلدان التي أعلنت التزامها بتخفيف وطأة الفقر

الهدف ١٤

معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول النامية الصغيرة الجزرية

(عن طريق برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الصغيرة الجزرية ونتائج الدورة

الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)

الهدف ١٥

المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل

تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل

الهدف ١٦

التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا

الهدف ١٧

التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان

النامية

الهدف ١٨

التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات

والاتصال

عشر توصيات أساسية

التوصية ١

ينبغي أن تتبنى حكومات البلدان النامية استراتيجيات إنمائية تكون جسورة بدرجة تكفي لتحقيق أهداف الغايات الإنمائية للألفية لسنة ٢٠١٥. ونحن نطلق عليها اسم استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية. ونوصي، لكي نفي بهذا الموعد النهائي المحدد وهو سنة ٢٠١٥، أن تصبح لدى جميع البلدان هذه الاستراتيجيات بحلول سنة ٢٠٠٦. وحيثما كانت هناك ورقات استراتيجية للحد من الفقر فعلاً، ينبغي تعديل تلك الورقات بحسب الغايات الإنمائية للألفية.

التوصية ٢

ينبغي أن تدعم استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية عملية تصعيد الاستثمارات العامة، وبناء القدرات، وتعبئة الموارد المحلية، والمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أيضاً أن توفر إطاراً لتعزيز الإدارة، وتعزيز حقوق الإنسان، وإشراك المجتمع المدني، والنهوض بالقطاع الخاص. وهذه الاستراتيجيات التي ترمي إلى الحد من الفقر والمستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية ينبغي:

- أن تستند إلى تقييم للاستثمارات والسياسات اللازمة لتحقيق الغايات بحلول سنة ٢٠١٥.
- أن تحدّد الاستثمارات والسياسات والميزانيات التفصيلية للسنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة.
- أن تركز على الإنتاجية الريفية، والإنتاجية الحضرية، والصحة (بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية)، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والمياه، وخدمات الصرف الصحي، والاستدامة البيئية، والعلم، والتكنولوجيا، والابتكار.
- أن تركز على صحة المرأة والفتاة وحصيلة تعليمهما، وإمكانية حصولهما على الفرص الاقتصادية والسياسية، وحقهما في السيطرة على الأصول، وتحررهما من العنف.
- أن تشجّع آليات وجود إدارة شفافة ولا مركزية.
- أن تتضمن استراتيجيات تنفيذية للتصعيد، من قبيل تدريب العمال المهرة واستبقائهم.
- أن تشرك منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار وتقديم الخدمات وأن توفر لها الموارد اللازمة لدعم عمليات الرصد والتقييم.
- أن تحدّد استراتيجية للنهوض بالقطاع الخاص واستراتيجية لتوليد الدخل للفقراء.
- أن تُكَيّف، بحسب الاقتضاء، وفقاً للاحتياجات الخاصة للدول غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة وأقل الدول نمواً والدول الهشة.

- أن تحشد زيادة في الموارد المحلية، في حدود ٤ نقاط مئوية من الناتج القومي الإجمالي، بحلول سنة ٢٠١٥.
- أن تحسب الحاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية.
- أن تصف "استراتيجية خروج" لوضع نهاية للاعتماد على المعونة، تكون ملائمة للقرار الذي يتخذه البلد.

التوصية ٣

- ينبغي أن تضع حكومات البلدان النامية وتنفذ استراتيجيات للحد من الفقر تستند إلى الغايات الإنمائية للألفية وذلك في إطار عمليات شفافة وشاملة لجميع الأطراف المعنية، عاملة عن كنب مع منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص المحلي، والشركاء الدوليين.
- ينبغي أن تسهم منظمات المجتمع المدني فعلياً في تصميم السياسات وتقديم الخدمات ورصد التقدم.
 - ينبغي أن تسهم شركات ومنظمات القطاع الخاص فعلياً في تصميم السياسات، ومبادرات الشفافية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص عند الاقتضاء.

التوصية ٤

- ينبغي أن يُحدّد المانحون الدوليون إثني عشر بلداً على الأقل من البلدان "التي تمضي على الطريق السريع" لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية لكي يقوموا بإحداث تصعيد سريع للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تحصل عليها تلك البلدان في سنة ٢٠٠٥، مع إقرارهم بأن بلداناً كثيرة أصبحت فعلاً في وضع يؤهلها لتصعيد هائل في تلك المساعدة استناداً إلى الإدارة الرشيدة فيها وقدرتها الاستيعابية.

التوصية ٥

- ينبغي أن تُطلق البلدان المتقدمة والبلدان النامية معاً في سنة ٢٠٠٥ إشارة بدء مجموعة من التدابير التي تحقّق مكسباً سريعاً لإنقاذ وتحسين حياة ملايين من البشر ولتعزيز النمو الاقتصادي. كما ينبغي أن تشرع تلك البلدان في بذل جهد ضخم لبناء الخبرة الفنية على صعيد المجتمع المحلي.
- والتدابير التي تحقّق مكاسب سريعة تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
- التوزيع الجاني وعلى نطاق واسع للناموسيات التي تحمي من الإصابة بالمalaria وللأدوية الفعّالة المضادة للمalaria لكفالة نوم جميع أطفال المناطق التي ينتقل فيها وباء المalaria تحت ناموسيات بحلول سنة ٢٠٠٧.
 - وضع نهاية لتحصيل رسوم ممن يتلقون العلم في المدارس الابتدائية ومن يحصلون على الخدمات الصحية الأساسية، مع تعويض ذلك بزيادة المعونة المقدمة من المانحين بحسب الاقتضاء، في موعد لا يتجاوز نهاية سنة ٢٠٠٦.
 - النجاح في إنعام حملة "٣×٥" لتقديم العلاج المضاد للرتروفيروسات لثلاثة ملايين مريض

- بالإيدز في البلدان النامية بحلول نهاية سنة ٢٠٠٥.
- التوسع في برامج تقديم الوجبات المدرسية بحيث تغطي جميع الأطفال في المناطق التي يشهد فيها الجوع، باستخدام أغذية مُنتجة محلياً، في موعد لا يتجاوز نهاية سنة ٢٠٠٦.
- القيام على نطاق واسع بعملية إعادة تزويد أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين الذين يزرعون أراضٍ نُصبت المغذيات من تربتها بمغذيات التربة، من خلال توزيع الأسمدة الكيماوية توزيعاً مدعوماً بشدة، ومن خلال التحريج الزراعي.
- ينبغي أن يرمي برنامج التدريب الواسع النطاق للعاملين المتمركزين مجتمعياً إلى كفاة أن يتوافر لدى كل مجتمع محلي بحلول سنة ٢٠١٥ ما يلي:
- الخبرة الفنية في مجال إدارة الصحة والتعليم والزراعة وإمدادات المياه والصرف الصحي والبنية التحتية والبيئة.
- الخبرة الفنية في مجال إدارة القطاع العام.
- تدريب ملائم للعمل على تحقيق المساواة والمشاركة بين الجنسين.

التوصية ٦

ينبغي أن توفّق حكومات البلدان النامية الاستراتيجيات الوطنية بحسب المبادرات الإقليمية من قبيل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا والجماعة (والسوق المشتركة)، الكاربية، وينبغي أن تتلقى المنظمات الإقليمية دعماً مباشراً متزايداً من المانحين للمشاريع الإقليمية. فالمنظمات الإنمائية الإقليمية ينبغي:

- أن يقدم الدعم لها لكي تحدد مشاريع البنى التحتية العابرة للحدود وذات الأولوية العالية (الطرق والسكك الحديدية وإدارة مستجمعات المياه) وتخطط لتلك المشاريع وتنفّذها.
- أن تحصل على دعم مباشر من المانحين لتنفيذ هذه المشاريع العابرة للحدود.
- أن تلتقى تشجيعاً لكي تقوم بإدخال وتنفيذ آليات لاستعراض النظراء تشجيعاً لأفضل الممارسات وللإدارة الرشيدة.

التوصية ٧

ينبغي أن تزيد البلدان ذات الدخل المرتفع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى البلدان المانحة من النسبة التي بلغت في سنة ٢٠٠٣ وهي ٠,٢٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى حوالي ٠,٤٤ في المائة في سنة ٢٠٠٦ وإلى ٠,٥٤ في المائة في سنة ٢٠١٥ لدعم الغايات الإنمائية للألفية، مع تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية (بما يتضمن تقديم معونة تكون متنسقة ويمكن التنبؤ بها وعلى شكل دعم للميزانية إلى حدٍ كبير). وينبغي أن يبلغ كل بلد مانح نسبة ٠,٧ في المائة في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠١٥ لدعم الغايات وغيرها من الاحتياجات. وينبغي أن يكون تخفيف عبء الديون أوسع نطاقاً وأكثر سخاءً.

- ينبغي أن تستند المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الاحتياجات الفعلية لتلبية الغايات الإنمائية للألفية وإلى استعداد البلدان لاستخدام تلك المساعدة بفعالية.
- يجب أن تكون معايير تقييم قدرة البلد على تحمل عبء الدين متسقة مع تحقيق الغايات.
- ينبغي أن تكون المعونة موجهة إلى دعم استراتيجية الحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية، بدلاً من أن تكون موجهة إلى دعم مشاريع يكون المانحون هم الذين يدفعون إليها.
- ينبغي أن يقيس المانحون حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة منهم التي تدعم التصعيد الفعلي للاستثمارات المتعلقة بالغايات الإنمائية للألفية وأن يقدموا إفادة عن تلك الحصة.
- ينبغي أن تسعى أيضاً البلدان ذات الدخل المتوسط إلى التماس فرص تتيح لها أن تصبح مقدّمة للمساعدة الإنمائية الرسمية وتتيح لها أن تقدّم دعماً تقنياً إلى البلدان ذات الدخل المنخفض.

التوصية ٨

ينبغي أن تفتح البلدان ذات الدخل المرتفع أسواقها أمام صادرات البلدان النامية عن طريق جولة الدوحة التجارية وأن تساعد أقل البلدان نمواً على زيادة قدرة صادراتها على المنافسة وذلك عن طريق الاستثمار في البنية التحتية الهامة المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك الكهرباء والطرق والموانئ. وينبغي تحقيق جدول أعمال الدوحة الإنمائي وإتمام جولة الدوحة في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠٠٦.

التوصية ٩

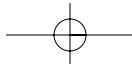
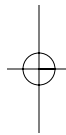
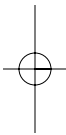
ينبغي أن يحشد المانحون الدوليون دعماً لأعمال البحث والتطوير العلميين العالمية لتلبية الاحتياجات الخاصة للفقراء في مجالات الصحة والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والإدارة البيئية والطاقة والمناخ. ونحن نقدّر أن الاحتياجات الإجمالية تبلغ حوالي ٧ بلايين دولار سنوياً.

التوصية ١٠

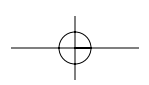
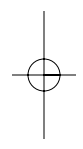
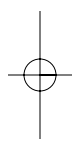
ينبغي للأمم المتحدة وللمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لدعم الغايات، في المقر وعلى الصعيد القطري. وينبغي تعزيز أفرقة الأمم المتحدة القطرية وينبغي أن تعمل تلك الأفرقة عن كثب مع المؤسسات المالية الدولية لدعم الغايات.

- ينبغي تزويد أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالموظفين المناسبين وتمويلها لدعم البلدان التي تُنفذ فيها برامج لكي تحقق الغايات.
- ينبغي أن يعمل فريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية)، عن كثب على الصعيد القطري لتحسين نوعية المشورة التقنية.

ملاحظة: التوصيات المتعلقة بالسياسات والاستثمارات الخاصة بكل قطاع على حدة يرد إيجاز لها في هذا التقرير بينما ترد بإسهاب في التقارير الفردية لفرق المهام الخاصة بمشروع الأمم المتحدة للألفية.



الاستثمار في التنمية:
خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية
عرض عام



عرض عام

تتاح لنا فرصة في العقد المقبل لخفض الفقر في العالم بمقدار النصف. وفي هذه الحالة سيكون باستطاعة بلايين آخرين من البشر أن يعموا بشمار الاقتصاد العالمي. ومن الممكن إنقاذ عشرات الملايين من الأرواح. وتوجد الحلول العملية. وأرسي الإطار السياسي. ولأول مرة تصبح التكلفة ميسورة تماماً. وأياً كان الحافز الذي يدفع المرء إلى التصدي لأزمة الفقر المدقع – سواء كان هذا الحافز هو حقوق الإنسان أو القيم الدينية أو الأمن أو الحصافة المالية أو المذهب الإيديولوجي – فإن الحلول واحدة. وكل ما يلزم هو العمل.

ويوصي هذا التقرير بالسبيل للمضي قدماً. وهو يحدد مساراً لتحقيق هذا الطموح الذي يُعتبر طموحاً جسوراً ولكنه قابل للتحقيق. وهو يصف كيفية تحقيق الغايات الإنمائية للألفية. والغايات الإنمائية للألفية هي أهداف العالم الخددة كميّاً والمُلزمة زمنياً للتصدي للفقر المدقع بأبعاده الكثيرة – وهي فقر الدخل، والجوع، والمرض، وانعدام المأوى اللائق، والاستبعاد – مع العمل في الوقت ذاته على تحقيق المساواة بين الجنسين، وزيادة التعليم، وتحقيق الاستدامة البيئية. وهذه الغايات هي أيضاً حقوق أساسية من حقوق الإنسان – وهي حق كل شخص على هذا الكوكب في أن يتمتع بالصحة وأن يحصل على تعليم وعلى مأوى وعلى الأمن على النحو المتعهد به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي إعلان الأمم المتحدة للألفية.

كيف سيبدو العالم في سنة ٢٠١٥ إذا تحققت تلك الغايات؟ سيُنشَل أكثر من ٥٠٠ مليون شخص من وهدة الفقر المدقع. وستتوقف معاناة أكثر من ٣٠٠ مليون شخص من الجوع. وسيتحقق أيضاً تقدّم هائل في صحة الطفل. وستُنقذ أرواح ٣٠ مليون طفل بدلاً من أن يموتوا قبل بلوغهم سن الخمسين. كما ستُنقذ أرواح أكثر من مليوني أم.

وهناك المزيد. فتحقيق الغايات معناه انخفاض عدد من يفتقرون إلى مياه الشرب المأمونة بمقدار ٣٥٠ مليون شخص، وانخفاض عدد من يفتقرون إلى فوائد الصرف الصحي الأساسي بمقدار ٦٥٠

إن الغايات الإنمائية للألفية هي الأهداف التي حددها العالم إطلاقاً للمحد من الفقر التي تلقى أوسع نطاق من التأييد وأكثرها شمولاً وتحديدًا

مليون شخص، بما يتيح لهم أن ينعموا بحياة أوفر صحة وأكثر كرامة. وستنظم في المدارس أعداد إضافية من الفتيات والنساء تقدّر بمئات الملايين، وستتاح لأولئك الفتيات والنساء الفرصة الاقتصادية والسياسية، وسيتوافرنهن مزيد من الأمن والسلامة. وتكمن وراء هذه الأعداد الضخمة حياة وآمال من يسعون إلى فرص جديدة لوضع نهاية لعبء الفقر الطاحن وللمساهمة في النمو والتجديد الاقتصاديين.

وثمة بلدان كثيرة تمضي فعلاً على الطريق إلى تحقيق البعض على الأقل من الغايات بحلول السنة المعيّنة، وهي سنة ٢٠١٥. إلا أن هناك مناطق شاسعة بعيدة عن الطريق (الجدول ١). فأفريقيا جنوب الصحراء، باعتبارها أكثر الأمثلة التي توضّح ذلك، كانت تدور في دوامة انحدرية من الإيدز والمalaria العائدة وتدني نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي وتدهور ظروف المأوى والتدهور البيئي، بحيث إن معظم بلدان أفريقيا بعيدة عن المضي على طريق تحقيق معظم الغايات إن لم يكن جميعها. وتغيّر المناخ يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الوضع بزيادة انعدام الأمن الغذائي، ونشر الأمراض التي تحملها ناقلات الجراثيم، وزيادة احتمال حدوث الكوارث الطبيعية. بينما أدى حدوث انخفاض في هطول الأمطار في مناطق من أفريقيا دام مدة طويلة إلى إشاعة الحراب فعلاً. وفي الوقت ذاته نجد أن معظم العالم يمضي على الطريق نحو تحقيق بعض الغايات، من قبيل الحد من الوفيات النفاسية وانحسار فقدان الموارد البيئية. ولن يتحقق في بلدان كثيرة الهدف المبكر المتمثل في تحقيق التعادل بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، والموعد النهائي المحدد له هو سنة ٢٠٠٥.

والغايات الإنمائية للألفية غايات بالغة الأهمية بحيث لا يمكن أن نسمح بعدم تحقيقها. وقد آن لنا أن نضعها على الطريق السريع الذي تتطلبه وتستحقه. وينبغي أن تكون سنة ٢٠٠٥ إيذاناً ببداية عقد من العمل الجسور. ويقدم هذا التقرير خطة عملية لتحقيق الغايات، استناداً إلى الأعمال التي اضطلع بها ما يربو على ٢٥٠ شخصاً من كبار ممارسي عملية التنمية في العالم خلال العامين المنصرمين في سياق مشروع الأمم المتحدة للألفية. ونحن نشدّد في التقرير كله على أن التكنولوجيات المحدّدة لتحقيق الغايات معروفة. وما يلزم هو تطبيقها على نطاق كبير. ونقدم، توثيقاً لبلوغ ذلك، ١٠ توصيات أساسية في مقدمة التقرير. ويرد في تقارير فرق المهام الموجهة مواضيعياً البالغ عددها ١٣ والتي تستند إليها هذه الخطة تحليل وتوصيات أكثر تفصيلاً.

وينقسم هذا العرض العام إلى أربعة أقسام. ويصف القسم الأول سبب أهمية الغايات الإنمائية للألفية والتقدم المتباين الذي تحقّق حتى الآن في تنفيذها. ثم يقدم تشخيصاً لسبب تفاوت هذا التقدم بين المناطق الإقليمية وبين الغايات. أما القسم الثاني فهو يعرض توصيات يجب تنفيذها على الصعيد القطري، مركزاً على العمليات والاستثمارات والسياسات والاستراتيجيات التصعيدية اللازمة لتحقيق الغايات. ويقدم القسم الثالث توصيات لكي يُسترسّد بها في تقديم دعم من النظام الدولي للعمليات التي تجري على الصعيد القطري. ويقدم القسم الرابع تكاليف وفوائد تحقيق الغايات، مجبلاً حياة الملايين من البشر التي يمكن إنقاذها – والبلايين من البشر الذين يمكن أن تتحسن حياتهم – عن طريق إحداث زيادة ميسورة للغاية ولكنها كبيرة في الاستثمارات على نطاق العالم.

سبب أهمية الغايات وسبب قصورنا عن تحقيقها

إن الغايات الإنمائية للألفية هي الأهداف التي حددها العالم إطلاقاً للحد من الفقر التي تلقى أوسع نطاق من التأييد وأكثرها شمولاً وتحديداً، ومن ثم فإن أهميتها ذات أضعاف مضاعفة. وفيما يتعلق بالنظام السياسي الدولي تمثل هذه الغايات نقطة إرتكاز السياسة الإنمائية. وفيما يتعلق بمن يعيشون في حالة فقر مدقع، الذين يربو عددهم على بليون شخص، تمثل تلك الغايات السبيل إلى حياة منتجة. وفيما يتعلق بكل إنسان يعيش على كوكب الأرض، تمثل هذه الغايات محور السعي إلى إيجاد عالم أكثر أمناً وسلاماً.

نقطة ارتكاز السياسة الإنمائية الدولية

في مؤتمر قمة الألفية الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ اعتمد أكبر تجمُّع لزعماء العالم في التاريخ إعلان الأمم المتحدة بمناسبة الألفية، الذي ألزم دولهم بشراكة عالمية للحد من الفقر، وتحسين الصحة، والعمل على تحقيق السلام، وتعزيز حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتحقيق الاستدامة البيئية. وبعد ذلك بفترة وجيزة اجتمع زعماء العالم مرة أخرى في المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الذي عُقد في مونتيري، بالمكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢، وأرسوا إطاراً تاريخياً لشراكة إنمائية عالمية اتفقت فيه البلدان المتقدمة والبلدان النامية على اتخاذ تدابير مشتركة للحد من الفقر (الإطار ١). وفي موعد لاحق من العام نفسه اجتمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، حيث أعادت تأكيد الغايات باعتبارها أهدافاً إنمائية ملزمة زمنياً للعالم.

سبيل الحياة المنتجة

إن الغايات الإنمائية للألفية مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى أكثر من بليون شخص ما زالوا يعيشون في حالة فقر مدقع. ومن الممكن تعريف الفقر المدقع بأنه "الفقر الذي يقتل"، بحيث يحرم الأفراد من سبيل البقاء على قيد الحياة في مواجهة الجوع والمرض والمخاطر البيئية. وعندما يعاني الأفراد من الفقر المدقع، ويفتقرون إلى الدخل الهزيل اللازم حتى لتلبية الاحتياجات الأساسية، قد تمثل إصابة وحيدة بالمرض، أو حالة جفاف، أو آفة تدمر محصولاً، الفارق بين الحياة والموت. وفي الأسر المعيشية التي تعاني من الفقر المدقع، غالباً ما يكون متوسط العمر المتوقع حوالي نصف متوسط العمر المتوقع في البلدان ذات الدخل المرتفع، بحيث يبلغ ٤٠ سنة بدلاً من ٨٠ سنة. ومن المؤلفون أن يموت أكثر من ١٠٠ طفل، بين كل ١٠٠٠ طفل يولدون، قبل أن يبلغوا عيد ميلادهم الخامس، بالمقارنة بأقل من ١٠ أطفال في البلدان ذات الدخل المرتفع. والطفل الذي يولد الآن في أفريقيا جنوب الصحراء لا تتجاوز احتمالات بقائه على قيد الحياة إلى أن يبلغ سن الخامسة والستين نسبة الثلث. والغايات تمثل أهدافاً بحد ذاتها، ولكنها تمثل أيضاً بالنسبة إلى هذه الأسر المعيشية مدخلات

إن الغايات الإنمائية
للألفية مسألة حياة
أو موت بالنسبة إلى
أكثر من بليون
شخص ما زالوا
يعيشون في حالة فقر
مدقع

الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية

٤

آسيا		أفريقيا		الجدول ١ الاتجاهات الرئيسية فيما يتعلق بالغايات، بحسب المنطقة الإقليمية
جنوب شرقي	شرقي	جنوب الصحراء	شمال	الغاية ١ القضاء على الفقر المدقع والجوع
على الطريق	تحقق	مرتفع، بدون تغيير	على الطريق	تخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف
لا يزال	لا يزال	مرتفع جدا ويوجد تغيير طفيف	مرتفع، بدون تغيير	تخفيض الجوع بمقدار النصف
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	الغاية ٢ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	تعميم التعليم المدرسي الابتدائي (١)
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	الغاية ٣ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	تحقيق المساواة في قيد الفتيات في المدارس الابتدائية
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	تحقيق المساواة في قيد الفتيات في المدارس الثانوية
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	تحقيق التعادل بين الشباب والشبان في معرفة القراءة والكتابة
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	تمثيل المرأة على قدم المساواة في البرلمانات الوطنية
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	الغاية ٤ تخفيض معدل وفيات الأطفال
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	التحصين ضد الحصبة
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	الغاية ٥ تحسين الصحة النفاسية
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	الغاية ٦ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وبدء انحساره
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	وقف انتشار الملاريا وبدء انحسارها
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	وقف انتشار السل وبدء انحساره
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	الغاية ٧ كفاءة الاستدامة البيئية
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	انحسار فقدان الغابات
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه شرب محسنة في المناطق الحضرية بمقدار النصف
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه محسنة في المناطق الريفية بمقدار النصف
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على صرف صحي في المناطق الحضرية بمقدار النصف
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على صرف صحي في المناطق الريفية بمقدار النصف
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	تحسين حياة سكان المناطق العشوائية الفقيرة
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	الغاية ٨ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	بطالة الشباب
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	مرتفعة ولا يوجد تغيير
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	مرتفعة ولا يوجد تغيير
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	مرتفعة ولا يوجد تغيير
لا يزال	لا يزال	لا يزال	لا يزال	مرتفعة ولا يوجد تغيير

لا تتوافر بيانات لا يوجد تغيير أو يوجد تغيير سلبي تحقق تقدم ولكنه شديد البؤس تحقق أو على الطريق

عرض عام

آسيا		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		رابطة الدول المستقلة	
جنوبي	غربي	أوقيانوسيا	أوروبا	آسيا	أوروبا
على الطريق	يتزايد	لا تتوافر بيانات	منخفض، ويوجد تحسن هزيل	يتزايد	يتزايد
يتحقق تقدم ولكن لا يزال يوجد تخلف	يتزايد	معتدل ولا يوجد تغيير	معتدل ولا يوجد تغيير	منخفض ولا يوجد تغيير	يتزايد
يتحقق تقدم ولكن لا يزال يوجد تخلف	مرتفع ولكن لا يوجد تغيير	يتحقق تقدم ولكن لا يزال يوجد تخلف	على الطريق	يتدني	على الطريق
يتحقق تقدم ولكن لا يزال يوجد تخلف	يتحقق تقدم ولكن لا يزال يوجد تخلف	على الطريق	على الطريق	تحقق	على الطريق
يتحقق تقدم ولكن لا يزال يوجد تخلف	تغيير طفيف	يتحقق تقدم ولكن لا يزال يوجد تخلف	على الطريق	تحقق	تحقق
يتحقق تقدم ولكن لا يزال يوجد تخلف	يوجد تخلف	يوجد تخلف	تحقق	تحقق	تحقق
منخفض جدا ولكن يتحقق قدر من التقدم	منخفض جدا ولا يوجد تغيير	يتحقق تقدم ولكن لا يزال يوجد تخلف	يتحقق تقدم ولكن لا يزال يوجد تخلف	منخفض، ولا يوجد تغيير	يتدني
يتحقق تقدم ولكن لا يزال يوجد تخلف	معتدل، ولا يوجد تغيير	معتدل، ولا يوجد تغيير	على الطريق	منخفض، ولا يوجد تغيير	يتزايد
يتحقق تقدم ولكن لا يزال يوجد تخلف	على الطريق	يتدني	تحقق	تحقق	تحقق
مرتفع جدا	معتدل	مرتفع	معتدل	منخفض	منخفض
يتزايد	لا تتوافر بيانات	يتزايد	مستقر	يتزايد	يتزايد
معتدل	منخفض	منخفض	معتدل	منخفض	منخفض
مرتفع، ويتدني	منخفض، ويتدني	مرتفع، ويتزايد	منخفض ويتدني	معتدل، ويتزايد	معتدل، ويتزايد
يحدث قدر ضئيل من التدني	أقل من ١٪ غابات	يتدني	يتدني باستثناء منطقة الكاريبي	تحقق	تحقق
على الطريق	تحقق	نسبة الحصول مرتفعة ولا يوجد تغيير	تحقق	تحقق	تحقق
على الطريق	تحقق	نسبة الحصول منخفضة ولا يوجد تغيير	تحقق	نسبة الحصول مرتفعة، ولا يوجد تغيير	نسبة الحصول مرتفعة، ولا يوجد تغيير
يتحقق تقدم ولكن لا يزال يوجد تخلف بعض التقدم	لا يوجد تغيير	لا يوجد تغيير	يتحقق تقدم ولكن لا يزال يوجد تخلف	تغيير طفيف	تغيير طفيف
	الأعداد تتزايد	لا تتوافر بيانات	يتحقق تقدم ولكن لا يزال يوجد تخلف	منخفضة ولا يوجد تغيير	منخفضة ولا يوجد تغيير
منخفضة و تتزايد	مرتفعة و تتزايد	منخفضة و تتزايد	تتزايد	منخفضة و تتزايد	منخفضة و تتزايد

(١) نتائج تستند إلى قياسات معدل القيد. وقد تختلف النتائج إذا استندت إلى قياسات معدلات إتمام التعليم الابتدائي. فعلى سبيل المثال، يتضح من تقديرات معدلات الإتمام في أمريكا اللاتينية أن نسبة تتراوح من ٨ إلى ١٠ في المائة من الأشخاص الذين هم في سن الالتحاق بالمدارس لن يكملوا تعليمهم المدرسي الابتدائي، مما يشير إلى أن تلك المنطقة الإقليمية لا تغطي على الطريق نحو تحقيق غاية تعميم التعليم الابتدائي.

المصدر: شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ٢٠٠٤.

الإطار ١ توافق آراء مونتيري كإطار للسراكة العالمية

يوفر توافق آراء مونتيري إطار عمل قيماً، وإن كانت كثرة من الالتزامات الأساسية الواردة فيه لم تتحقق بعد. وثمة ست نقاط بارزة هامة في هذا الصدد هي ما يلي:

أولاً، التزم العالم بجدول أعمال إنمائي واسع النطاق: ”إن غايتنا هي القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والعمل على تحقيق التنمية المستدامة مع تقدمنا نحو نظام اقتصادي عالمي يشمل الجميع ومنصف تماماً.“

ثانياً، يقر العالم بالحاجة إلى شراكة جديدة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تقوم على أساس الإدارة الرشيدة، والتجارة الموسعة، والمعونة، وتخفيف عبء الديون:

”إن تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها تلك الواردة في إعلان الألفية، يتطلب شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ونحن نلتزم باتباع سياسات سليمة، وبالإدارة الرشيدة على جميع المستويات، وبسيادة القانون. وملتزم أيضاً بتعبئة الموارد المحلية، واجتذاب التدفقات الدولية، وتعزيز التجارة الدولية كقاطرة للتنمية، وتمويل الديون ممولاً مستداماً وتخفيف من عبء الديون الخارجية، وزيادة ترابط واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية.“

ثالثاً، ميّز توافق آراء مونتيري بين البلدان النامية التي توجد لديها بنية تحتية تفي بالمراد ورأس مال بشري كافٍ لاجتذاب الاستثمارات الخاصة (وهي أساساً البلدان ذات الدخل المتوسط)، وتلك البلدان التي يجب أن تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية لكي تقيم البنية التحتية وتقوم بتكوين رأس المال البشري لديها (وهي أساساً البلدان ذات الدخل المنخفض وبخاصة أقل البلدان نمواً):

”تلعب المساعدة الإنمائية الرسمية دوراً أساسياً باعتبارها مكملتها للمصادر الأخرى لتمويل التنمية، وبخاصة في البلدان التي توجد لديها أقل قدرة على اجتذاب الاستثمار الخاص المباشر. وباستطاعة المساعدة الإنمائية الرسمية أن تساعد أي بلد على بلوغ مستويات كافية من تعبئة الموارد المحلية على مدى فترة زمنية ملائمة، مع تعزيز رأس المال البشري والقدرات الإنمائية والتصديرية. وقد تكون المساعدة الإنمائية الرسمية حاسمة الأهمية لتحسين البيئة اللازمة لنشاط القطاع الخاص وبذلك يمكن أن تمهّد الطريق لتحقيق نمو قوي. والمساعدة الإنمائية الرسمية أداة جوهرية أيضاً لدعم التعليم والصحة، وتنمية البنية التحتية العامة، والزراعة، والتنمية الريفية، وتعزيز الأمن الغذائي.“

رابعاً، حدّد توافق آراء مونتيري مناطق عديدة تعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية فيها ضرورية على وجه الخصوص لتحقيق الغايات:

”بالنسبة إلى بلدان كثيرة في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية هي أكبر مصدر للتمويل الخارجي، وهي حاسمة الأهمية لتحقيق الغايات والأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية ولتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً.“

خامساً، أقر توافق آراء مونتيري بالحاجة لهذا السبب إلى زيادات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، والتزمت البلدان المانحة بتقديم تلك الموارد الإضافية، بما يتضمن هدفاً طويل الأمد هو أن

الإطار ١

توافق آراء مونتيري كإطار للسراكة العالمية (تابع)

تبلغ قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي: ”نحن نقر بالحاجة إلى حدوث زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية وفي غيرها من الموارد إذا كان المراد للبلدان النامية أن تحقق الغايات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الألفية. وعملاً على إيجاد دعم للمساعدة الإنمائية الرسمية سوف نتعاون من أجل زيادة تحسين السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، وطنياً ودولياً على حد سواء، لتعزيز فعالية المعونة.“

”وفي هذا السياق نحن نحث البلدان المتقدمة التي لم تفعل ذلك بعد على بذل جهود ملموسة نحو بلوغ هدف تخصيص نسبة قدرها ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية“.

سادساً، أشار توافق آراء مونتيري إلى أن التجارة هي قاطرة للنمو تتسم بأهميتها البالغة وإلى أن البلدان ذات الدخل المنخفض تحتاج إلى نوعين من المساعدة من أجل تحسين التجارة، هما: تحسين إمكانية وصولها إلى الأسواق الموجودة في البلدان ذات الدخل المرتفع، والحصول على موارد مالية لإزالة المعوقات المتعلقة بالعرض وذلك عن طريق استثمارات في البنية التحتية التجارية، والتكنولوجيا، والمؤسسات:

”بالتعاون مع الحكومات المهمة ومؤسساتها المالية وعملاً على زيادة الجهود الوطنية الرامية إلى الاستفادة من الفرص التجارية والاندماج بفعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، نحن ندعو المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية إلى توسيع نطاق جهودها وتنسيقها، مع زيادة الموارد المخصصة لها، من أجل إزالة المعوقات المتعلقة بالعرض إزالة تدريجية؛ وتحسين البنية التحتية التجارية؛ وتنوع القدرة التصديرية، ودعم إحداث زيادة في المضمون التكنولوجي للصادرات، وتعزيز التنمية المؤسسية، وزيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة بوجه عام“.

ويؤقر توافق آراء مونتيري، بهذه المبادئ الستة، نهجاً متوازناً لتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الغايات الإنمائية للألفية (الأمم المتحدة ٢٠٠٠: الفقرات ١ و ٤ و ٣٩ و ٤١ و ٤٢ و ٣٦). ويدعم مشروع الأمم المتحدة للألفية هذه المبادئ المتوازنة. ونحن نبنى في هذه الوثيقة على تلك المبادئ لكي نوصي بخطوات عملية تُفضي إلى تحقيق تلك الغايات.

رأسمالية – وسيلاً حياة منتجة، ولتنمو الاقتصادي، ولتحقيق مزيد من التنمية. فالعامل الأوفر صحة هو عامل أكثر إنتاجاً. والعامل الأفضل تعليماً هو عامل أكثر إنتاجاً. ويؤدي تحسين البنية التحتية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي إلى زيادة نصيب الفرد من الإنتاج عن طريق قنوات شتى، من قبيل الحد من المرض. ومن ثم فإن كثرة من الغايات تشكل جزءاً من تراكم رأس المال، بمعناه الواسع، فضلاً عن كونها هدفاً مرغوبة بحد ذاتها.

والغايات المتعلقة بالجوع والمرض تشكل جزءاً من رأس المال البشري. أما الغايات المتعلقة بالمياه

الإطار ٢

تخفيض الفقر
والأمن العالمي

لقد شدد كثيرون من زعماء العالم على أن الكفاح في سبيل تحقيق الأمن العالمي - لوقف الحروب والعنف الداخلي والإرهاب والشور الأخرى وانعدام الاستقرار انعداماً بالغاً - يقتضي النجاح في المعركة ضد الفقر أيضاً. وفيما يلي بعض أقوالهم، التي تشدد على النطاق الواسع للاتفاق بشأن هذه النقطة الحيوية.

الملك عبد الله عاهل الأردن، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

”إن الفرصة عامل قوي في إيجاد مصلحة لدى الناس في مستقبل سلمي. وبوسعنا أن نوجد اقتصاد نمو عالمي، وإمكانية الحصول على التعليم وعلى التكنولوجيا، وإمكانية الوصول إلى العدالة، وهذا أهم، لكي نبين للشباب أن عالمنا عالم إنصاف وافتتاح وأمل. ومن اللازم تعزيز الغايات الإنمائية للألفية بمقاييس جديدة لتقييم التقدم، وكفالة وجود تجارة أفضل وأكثر إنصافاً، وإقامة صلات عالمية جديدة“.

توني بليير رئيس وزراء المملكة المتحدة، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

”لا يمكن أن تقف بقية العالم موقف المتفرج - لأننا لا يسعنا ذلك، ولأن ما يحدث في أفريقيا يؤثر وسوف يؤثر في بقية العالم. فالفقر وانعدام الاستقرار يؤديان إلى وجود دول ضعيفة يمكن أن تصبح تربة خصبة للإرهابيين ولغيرهم من المجرمين“.

جورج بوش رئيس الولايات المتحدة، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢

”إن الفقر لا يتسبب في الإرهاب. فالفقر لا يجعل من المرء قاتلاً. ومعظم من خططوا لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر نشأوا نشأة مريحة. إلا أن استمرار الفقر والقمع يمكن أن يؤدي إلى القنوط واليأس. وعندما لا تلي الحكومات أبسط الاحتياجات الأساسية لشعبها، يمكن أن تصبح هذه الدول الفاشلة تربة خصبة للإرهاب“.

”ويحول الفقر دون سيطرة الحكومات على حدودها، وضبط الأمن والنظام داخل أراضيها، وإنفاذ قوانينها. أما التنمية فإنها توفر الموارد اللازمة لبعث الأمل والرخاء والأمن. وتتطلب التنمية الناجحة أيضاً مواطنين يعرفون القراءة والكتابة، وأصحاء، ومستعدين للعمل وقادرين عليه. وفي استطاعة المساعدة الإنمائية أن تساعد الدول الفقيرة على تلبية احتياجاتها في مجالي التعليم والرعاية الصحية“

جاك شيراك رئيس فرنسا، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤

”يتراجع الاقتصاد العالمي ككل عندما يحكم انعدام التنمية على مناطق بأكملها بالفقر وبالانعدام البادي لوجود أي آفاق. والتنمية ضرورة سياسية أيضاً، لأن أمن العالم واستقراره يتعرضان لتهديد من ردود أفعال السكان المحرومين من حقوقهم الأساسية“.

الإطار ٢

تخفيض الفقر
والأمن العالمي

(تابع)

لولا دا سيلفا رئيس البرازيل، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
”يجب أن تتضمن مسيرة إحلال سلام دائم إيجاد نظام سياسي واقتصادي دولي جديد، يتيح لجميع
البلدان فرصاً حقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية“.

جونيشيرو كوزوموي رئيس وزراء اليابان، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
”إن حماية وتمكين الأفراد والمجتمعات هما أساس السلام والأمن الدوليين. ولن يكون هناك
استقرار وازدهار في العالم إلا إذا حُلَّت قضايا أفريقيا. وقضايا السلام والأمن والقضايا الاقتصادية
والاجتماعية يتزايد التشابك بينها“.

بنجامين مكابا رئيس تنزانيا، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣
”ينبغي أن نتصدى للأوضاع والعوامل التي تنطوي على إمكانية غرس بذور الإرهاب. وهي الفقر
والإنكار والحرمان والقمع والظلم“

أولوساغون أوبساجو رئيس نيجيريا، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
”سيثبت عدم نجاح سعينا إلى تحقيق السلام والأمن العالميين إلا إذا كُنَّفتنا التعاون الدولي لأغراض
التنمية والحد من الفقر“.

جيرهارد شرويدر مستشار ألمانيا ٢٠٠١، برنامج العمل لسنة ٢٠١٥
”إن الفقر المدقع وتزايد انعدام المساواة بين البلدان، وداخل البلدان أيضاً، يمثلان تحديين هائلين
لعصرنا، لأنهما تربة خصبة لانعدام الاستقرار وللصراعات. ومن ثم فإن الحد من الفقر على نطاق
العالم أمر أساسي لصون السلام والأمن“.

والصرف الصحي وسكان العشوائيات الفقيرة فتشكل جزءاً من البنية التحتية. وأما الغاية المتعلقة
بالاستدامة البيئية فهي تشكل جزءاً من رأس المال الطبيعي. والغاية الأولى فيما يتعلق بالفقر الدخل هي
جزء من النمو الاقتصادي. وبالنظر إلى أن تحقيق الغايات المتعلقة بالجوع والتعليم والمساواة بين
الجنسين والبيئة والصحة أمر حيوي للنمو الاقتصادي والتنمية بوجه عام، من الخطأ التحدث ببساطة
عن معدل النمو الاقتصادي اللازم لتحقيق الغايات في أي بلد. والأنتع، وبخاصة لأشد البلدان فقراً
التي تعاني من الكساد الاقتصادي، وصف نطاق ومستويات الاستثمارات اللازمة لتحقيق الغايات
الكثيرة ودعم النمو الاقتصادي العام بذلك.

دعامة الأمن العالمي

إن الغايات لا تعبر فحسب عن العدل العالمي وحقوق الإنسان، بل هي حيوية أيضاً للأمن والاستقرار

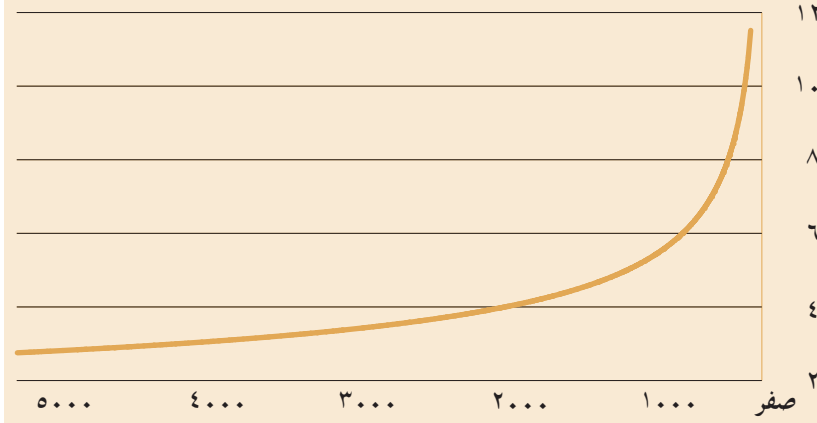
لقد أحرز العالم تقدماً كبيراً في تحقيق الكثير من الغايات

الدوليين والوطنيين، مثلما أكد الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (الأمم المتحدة ٢٠٠٤). فالجتمعات الفقيرة والتي تعاني من الجوع تكون احتمالات نشوب صراعات فيها على الموارد الحيوية الشحيحة، من قبيل آبار الري والأراضي الصالحة للزراعة - وعلى الموارد الطبيعية الشحيحة، من قبيل النفط والماس والأخشاب، أكبر من احتمالات تعرض المجتمعات ذات الدخل المرتفع لصراعات من هذا القبيل. ولقد كان كثير من زعماء العالم محقين في تشديدهم في السنوات الأخيرة على العلاقة القوية بين الحد من الفقر والأمن العالمي (الإطار ٢). ولذلك ينبغي أن يحتل تحقيق الغايات الإنمائية للألفية مكانة مركزية في الجهود الدولية الرامية إلى وضع نهاية للصراعات العنيفة ولانعدام الاستقرار وللإرهاب. وكما يوصي الفريق الرفيع المستوى، تتحمل البلدان التي تطمح إلى قيادة العالم عن طريق العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مسؤولية خاصة عن تحقيق الغايات وعن الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وغير ذلك من أنواع الدعم الحيوي لتحقيقها. ونحن نقر بالمعيار الذي أوصى به الفريق وهو تخصيص نسبة قدرها ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة رسمية من البلدان المتقدمة التي تطمح إلى الحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن.

ويؤدي الفقر إلى زيادة مخاطر الصراعات عن طريق مسارات متعددة. فالأرجح أن تكون لدى البلدان الفقيرة حكومات ضعيفة، مما يجعل من الأيسر لمن سيصبحون متمردين أن ينتزعوا الأرض والموارد الحيوية. وقد تؤدي شحة الموارد إلى هجرة السكان وتشريدهم مما يسفر عن نشوب صراعات بين الطوائف الاجتماعية، مثلما حدث في دارفور، بالسودان، في أعقاب تناقص هطول الأمطار. وفي حالة عدم وجود بدائل منتجة قد يتجه الشباب إلى العنف للحصول على مكسب مادي، أو قد يشعرون بانعدام الأمل، وباليأس، وبالخفق. وقد يتجه المزارعون الفقراء الذين يفتقرون إلى البنية التحتية الأساسية وإلى إمكانية الوصول إلى الأسواق الزراعية إلى إنتاج وتجارة المخدرات من منطلق اليأس، وذلك من قبيل زراعة الحشخاش في أفغانستان أو الكوكا في جبال الأنديز. وتسيطر على كثير من الأحياء العشوائية الفقيرة عصابات من تجار ومهربي المخدرات، الذين يتسببون في إيجاد دائرة مغلقة من انعدام الأمن والفقر. ويؤدي عدم توافر خيارات صالحة اقتصادياً بخلاف النشاط الإجرامي إلى إيجاد تربة خصبة لانعدام الاستقرار - كما يؤدي إلى زيادة إمكانية حدوث عنف. وتشير البحوث إلى وجود أثر سببي قوي للفقر وللتهزات السلبية المتعلقة بالدخل على اندلاع الصراعات. فحدوث هزة نمو اقتصادي سلمي تبلغ خمس نقاط مئوية في المتوسط يؤدي إلى زيادة مخاطر نشوب حرب أهلية بنسبة تبلغ حوالي ٥٠ في المائة تقريباً. ويتدنى باطراد خطر اندلاع صراع أهلي عنيف مع حدوث زيادة في الدخول القومية (الشكل ١). فبينما تندلع الصراعات العنيفة نتيجة حتماً لمجموعة من العوامل، فإن الفقر يهيئ الظروف التي تؤدي إلى إضرارها وإدامتها. وهناك شقان لما يعنيه ذلك، هما: أن الاستثمار في التنمية هام على وجه الخصوص للحد من احتمالات نشوب الصراعات، وأن استراتيجيات التنمية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار آثارها المحتملة على الحد من مخاطر اندلاع صراعات - أو زيادتها عن غير قصد.

الشكل ١

ارتفاع الدخل القومي يقلل
من خطر اندلاع حرب أهلية
الاحتمال المتكهن به لمشاهدة صراع
جديد في غضون خمس سنوات (أ.)



نسبة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)

ملاحظة: الاحتمالات المقدّرة مستمدة من العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بمعدولارات الولايات المتحدة الثابت في سنة ١٩٨٥) واندلاع حرب أهلية. ولا يشير الرقم سوى إلى العلاقات الوسط التي استبانته عبر البلدان وبمرور الوقت ولا يعني ضمناً أن مخاطر الصراع واحدة في جميع الأماكن بالنسبة إلى أي مستويات للدخل.

المصدر: بحث أجراه ماكارثان همفريز (جامعة كولومبيا) باستخدام بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي مستمدة من البنك الدولي ٢٠٠٤ وبيانات عن اندلاع الحرب الأهلية مستمدة من المعهد الدولي لبحوث السلام / جامعة أوبسالا ٢٠٠٤.

أين نقف وقد أصبح أمامنا عقد واحد فقط

لقد أحرز العالم تقدماً كبيراً في تحقيق الكثير من الغايات. ففي خلال الفترة ما بين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٢ زاد متوسط الدخل بوجه عام بنسبة بلغت ٢٢ في المائة تقريباً. وانخفض عدد من يعيشون في حالة فقر مدقع بما يقدر بـ ١٣٠ مليوناً. وانخفضت معدلات وفيات الأطفال من ٨٨ حالة وفاة بين كل ١٠٠٠ مولود حي سنوياً إلى ٧٠ حالة. وارتفع متوسط العمر المتوقع من ٦٣ عاماً إلى ما يقرب من ٦٥ عاماً. وأصبح باستطاعة نسبة إضافية من سكان العالم النامي قدرها ٩ في المائة الحصول على مياه. كما اكتسبت نسبة إضافية قدرها ١٤ في المائة إمكانية الحصول على خدمات صرف صحي محسنة. ولكن التقدم لم يكن إطلاقاً موحداً في مختلف أنحاء العالم—أو فيما يتعلق بجميع الغايات. إذ توجد تفاوتات ضخمة بين البلدان وداخلها. وداخل البلد يشتد الفقر في المناطق الريفية، وإن كان الفقر الحضري واسع النطاق أيضاً وأخذاً في التزايد وتقيسه المؤشرات التقليدية قياساً أقل مما يجب (الجدول ٢).

وتمثل أفريقيا جنوب الصحراء نقطة أوج الأزمة، بحيث يستمر فيها انعدام الأمن الغذائي، وتصاعد الفقر المدقع، والارتفاع المذهل في وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، وتعيش أعداد كبيرة من البشري في مناطق عشوائية فقيرة (الخرائط ١ و ٢ و ٣)، وبحيث يوجد عجز على نطاق واسع فيما يتعلق بتحقيق معظم الغايات. وآسيا هي المنطقة التي يتحقق فيها أسرع تقدّم، ومع ذلك نجد حتى هناك أن مئات الملايين من الناس ما زالوا يعيشون في حالة فقر مدقع، بل إن البلدان التي تنمو بسرعة تعجز

الجدول ٢ السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر

(أ) خطوط الفقر المحددة بدولار الولايات المتحدة بحسب سرعه في سنة ١٩٩٣ معدلا لمراعاة عامل تعادل القدرة الشرائية (ب) محسوبة باعتبارها معدل الفقر الريفي $\times (1.0 - \text{معدل التخصر}) / \text{معدل الفقر الوطني}$. ولا بد من ملاحظة أن معدلات الفقر المنشورة تبين الفقر الحضري أقل من حقيقته.

(ج) حيثما لا تتوفر بيانات عن سنة ٢٠٠١، تُستخدم بيانات أحدث سنة تتوفر بيانات بشأنها.

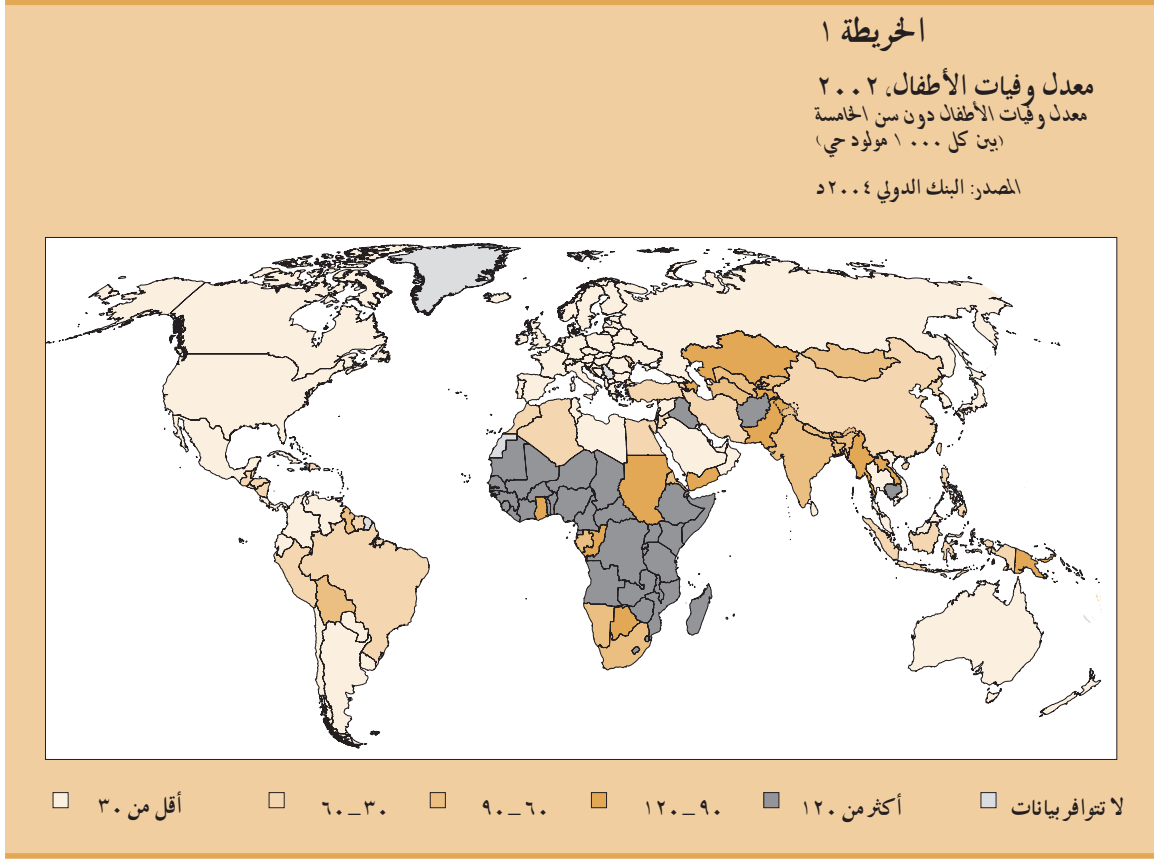
المصدر: الأعمدة ١-٤ والأعمدة ٥-٧: Chen and Ravallion ٢٠٠٤. والأرقام الواردة في العمودين ٥ و٦ محسوبة من البنك الدولي ٢٠٠٤.د.

خط الفقر هو ١,٠٨ دولار يوميا ^(أ)					
سكان الريف كسبة من المجموع (%)	نسبة الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية ^(ب) (%)	النسبة من مجموع السكان (%)		ملايين الأشخاص	
		٢٠٠١	١٩٩٠	٢٠٠١	١٩٩٠
٦٣	٨٠	١٥	٣٠	٢٧١	٤٧٢
٣٧	٥٣	٤	١	١٧	٢
٢٤	٤٢	١٠	١١	٥٠	٤٩
٤٢	٦٣	٢	٢	٧	٦
٧٢	٧٧	٣١	٤١	٤٣١	٤٦٢
٦٧	٧٣	٤٦	٤٥	٣١٣	٢٢٧
خط الفقر هو ٢,١٥ دولار يوميا					
النسبة من مجموع السكان (%)	٢٠٠١	١٩٩٠	ملايين الأشخاص		المنطقة الإقليمية
			٢٠٠١	١٩٩٠	
٤٧	٧٠	٨٦٥	١١١٦	٢٣	شرق آسيا
٢٠	٥	٩٣	٢٣	٢٣	شرق أوروبا ووسط آسيا
٢٥	٢٨	١٢٨	١٢٥	٥١	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٢٣	٢١	٧٠	٥١	٧٠	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٧٧	٨٦	١,٠٦٤	٩٥٨	٣٨٢	جنوب آسيا
٧٧	٧٥	٥١٦	٣٨٢	٣٨٢	أفريقيا جنوب الصحراء

عن تحقيق بعض الغايات غير المتعلقة بالدخل. أما المناطق الأخرى فإن سجلها متفاوت، وبخاصة أمريكا اللاتينية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث غالبا ما تحقق تقدماً بطيئاً أو لا تحقق أي تقدم فيما يتعلق ببعض الغايات وحيث توجد أوجه انعدام مساواة مستمرة تقوّض التقدم الذي يتحقق فيما يتعلق بغايات أخرى.

ويوجد تباين كبير أيضاً في التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات:

- فنسبة ناقصي التغذية تنخفض ببطء في معظم مناطق العالم. وغرب آسيا وأوقيانوسيا وبلدان رابطة الدول المستقلة في آسيا هي الاستثناء، حيث ارتفعت النسبة فعلاً خلال العقد المنصرم. وفي أفريقيا جنوب الصحراء شهد بعض البلدان تقدماً، ولكن النسب العامة لنقص التغذية تظل مرتفعة بحيث لا يحدث إلا تغيير طفيف فيها.
- فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي يوجد تقدم في معظم المناطق، ولكن أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا ما زالسا على الطريق إلى حد كبير. وقليل بدرجة صامة ما يتعلمه معظم الأطفال الفقراء المتحقين بالمدارس الابتدائية في العالم النامي.
- تظل المساواة بين الجنسين غاية غير محققة، ولن يتحقق في بلدان كثيرة، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا، هدف التعادل بين الجنسين في التعليم المتوخى تحقيقه في سنة ٢٠٠٥.
- انخفضت عموماً معدلات وفيات الأطفال، ولكن التقدم تباطأ في أجزاء كثيرة من العالم.



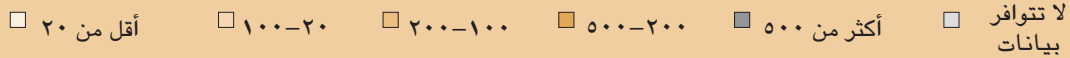
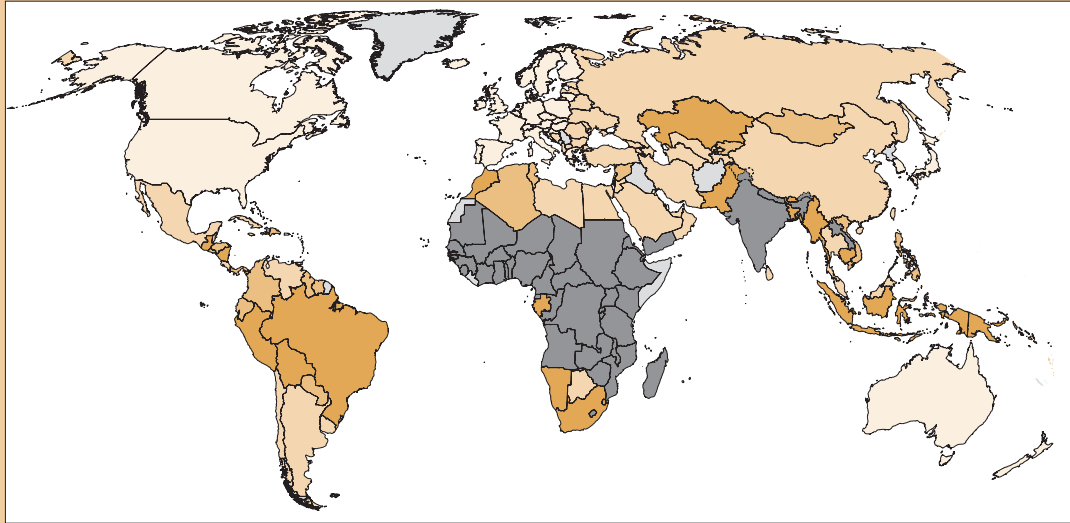
وتُسجَل انتكاسات في بلدان رابطة الدول المستقلة. كما كان التقدم محدوداً في شرق آسيا وجنوب آسيا وغرب آسيا وأوقيانوسيا، وتظل معدلات الوفيات مرتفعة للغاية في أفريقيا جنوب الصحراء (أنظر الخريطة ١).

- تظل معدلات الوفيات النفاسية مرتفعة ارتفاعاً غير مقبول في كل منطقة إقليمية، مما يمثل انعكاساً لتدني الاهتمام العام باحتياجات المرأة وعدم كفاية حصولها على المعلومات والخدمات المتعلقة برعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما فيها خدمات التوليد في الحالات الطارئة (أنظر الخريطة ٢).
- يصيب فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز الآن حوالي ٤٠ مليون شخص. وهو يمثل جائحة في الجنوب الأفريقي، ويشكل تهديداً خطيراً، وبخاصة للنساء والمراهقين، في كل منطقة نامية أخرى.
- يتزايد معدل الإصابة بالسل، الذي مازال مرتفعاً ارتفاعاً مفرطاً، باعتباره عدوى نهائة مرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وتظل الملاريا، وهي طفيل أساسية إيكولوجي، تهديداً كبيراً للصحة في كثير من المناطق الاستوائية، فضلاً عن أنها تمثل جائحة في أفريقيا جنوب الصحراء.

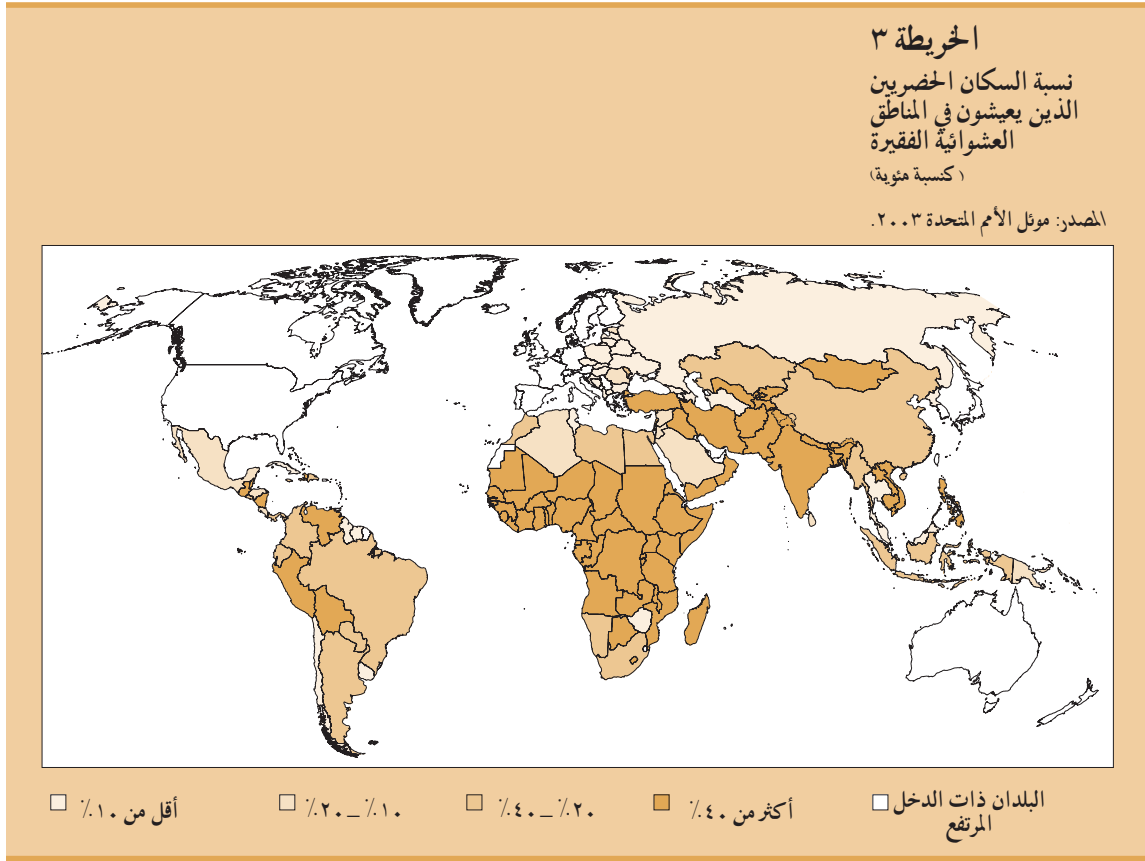
الخريطة ٢

نسبة الوفيات النفاسية، ٢٠٠٠

بين كل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية (معدلة)

المصدر: برنامج الأمم المتحدة
الإيماني ٢٠٠٤ ب

- زادت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب مأمونة زيادة كبيرة. وأصبحت أغلبية المناطق الآن على الطريق نحو تحقيق الغايات، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء والريف في معظم المناطق الإقليمية.
- لا يمضي العالم على الطريق نحو تحقيق الغاية المتعلقة بالصرف الصحي. وقد كان التقدم أحرز بطيئاً للغاية في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وفي قطاع كبير من بقية آسيا.
- يقدر أن حوالي ٩٠٠ مليون شخص يعيشون في أوضاع شبيهة بأوضاع العشوائيات الفقيرة تنسم بالملكية غير المضمونة، والإسكان غير اللائق، وانعدام إمكانية الحصول على المياه أو على صرف صحي. وتوجد أكبر نسبة من سكان العشوائيات الفقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، حيث يمثلون أكثر من ٧٠ في المائة من السكان كثير من المدن (أنظر الخريطة ٣). وسجل كل من غرب وشرق آسيا (باستثناء الصين) ارتفاعاً في عدد سكان العشوائيات الفقيرة منذ سنة ١٩٩٠ ولكنهما سجلاً انخفاضاً طفيفاً في النسبة. وتحدث نفس الظاهرة في البلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة، وأقل البلدان نمواً. أما في معظم المناطق الأخرى دون الإقليمية فإن التقدم إما لا وجود له أو متخلف.



- تعرضت المناطق النامية جميعها لتدهور بيئي كبير خلال العقد المنصرم، قد يسوء نتيجة لتغير المناخ العالمي تغيراً طويلاً بفعول الإنسان. وتعاني بلدان كثيرة لأن قاعدة مواردها الطبيعية - وتحديداً الغابات ومصايد الأسماك والتربة والمياه التي يتوقف عليها البقاء على قيد الحياة وسُبل كسب الرزق - يتزايد تدهورها تدريجياً وتعرض لمستويات متصاعدة من التلوث. وفي كل سنة تُزال قرابة ١٥ مليون هكتار من الغابات، في البلدان النامية بوجه عام، مما يؤدي إلى حدوث زيادات في الأمراض التي تنقلها ناقلات الجراثيم، وإلى حدوث تدنيات في كمية المياه ونوعيتها. وإلى حدوث مزيد من الفيضانات والانهايات الأرضية وتغيرات مناخية محلية. وعدم وجود بيانات ومؤشرات جيدة بشأن البيئة يخفي مدى معاناة معظم المناطق النامية من تدهور بيئي واسع النطاق علي مدى العقد المنصرم وعدم سيرها على الطريق نحو تحقيق الاستدامة البيئية.

سبب التفاوت البالغ في التقدم المحرز

إن السبيل إلى تحقيق الغايات في البلدان ذات الدخل المنخفض هو كفالة أن تتوافر لدى كل شخص الوسائل الضرورية لكي يعيش حياة مُنتجة. وتشمل هذه الوسائل، في الاقتصاد العالمي المعاصر، توافر

الإطار ٣ سبل الحياة المنتجة

تتضمن العناصر الأساسية لرأس المال البشري الكافي ما يلي:

- التغذية الأساسية.
- نظام صحي يمكن الناس من أن يحيوا حياة مديدة وصحية.
- الصحة الجنسية والإنجابية.
- معرفة القراءة والكتابة، والقدرة على العد، ومهارات يمكن تسويقها من أجل الوظائف في القرن الحادي والعشرين.
- مهارات تقنية ومهارات تنظيم المشاريع الخاصة من أجل الأخذ بالتكنولوجيات والدراية الفنية العلمية التي تُستخدم أقل مما يجب وذلك تعزيزاً للمعارف الجديدة.

وتتضمن الخدمات الضرورية في مجال البنية التحتية ما يلي:

- مياه شرب مأمونة و صرف صحي أساسي.
- بيئة طبيعية مصنونة وتدار إدارة مُستدامة.
- مدخلات للمزارع، من بينها مغذيات التربة، والمياه الموثوقة لأغراض الزراعة، وأنواع بذور مُحسَّنة، إلى جانب اللقاحات، والمواد الصيدلانية البيطرية، والأعلاف للثروة الحيوانية.
- الطاقة، بما في ذلك الكهرباء ووقود الطهي المأمون.
- طُرُق مَعبَدة وخدمات نقل مأمونة ويمكن الاعتماد عليها، بما في ذلك خيارات وسائل النقل التي لا تعمل بمحركات.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة.

وتتضمن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية ما يلي:

- المساواة في الحقوق للمرأة والفتاة، بما في ذلك الحقوق الإنجابية.
- التحرر من العنف، وخاصة فيما يتعلق بالفتاة والمرأة.
- منح الصوت السياسي لكل مواطن، غالباً من خلال منظمات المجتمع المدني.
- المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات العامة.
- أمن الملكية وحقوق التملك فيما يتعلق بالمأوى ومشاريع الأعمال والأصول الأخرى.

رأس المال البشري الكافي، وإمكانية الاستفادة من البنية التحتية الضرورية، وتوافر الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية (الإطار ٣).

وتلعب الغايات الإنمائية للألفية دورين في عملية النمو الاقتصادي. فأولاً، تمثل الغايات "غايات بحد ذاتها"، من حيث إن الحد من الجوع، وتحسين الصحة والتعليم، وإمكانية الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي، تمثل غايات مباشرة للمجتمع. ثانياً، تمثل الغايات مدخلات أيضاً لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية. فباستطاعة المرأة والرجل عندما يمكنان تمكيناً ملائماً بواسطة رأس

يمكن اتخاذ
خطوات عملية
لتغيير هذا الاتجاه
رأساً على عقب

يمكن أن تصبح القرى والمدن على حد سواء جزءاً من النمو الاقتصادي العالمي إذا زودت بالبنية التحتية وبرأس المال البشري اللازمين لتحقيق ذلك

المال البشري، والبنية التحتية، وحقوق الإنسان الأساسية، في اقتصاد قائم على أساس السوق، أن يحصلوا على عمالة مُنتجة وكرامة من خلال المبادرة الشخصية. وعندما تتوافر البنية التحتية والصحة والتعليم على نطاق واسع، تستطيع البلدان الفقيرة أن تنضم إلى التقسيم العالمي للعمل بطرائق تعزز النمو الاقتصادي، وترفع مستويات المعيشة، وتؤدي إلى زيادة التطور التكنولوجي.

ولكن عندما يفتقر الأفراد وفتقر اقتصادات بأكملها حتى إلى أبسط مقومات البنية التحتية الأساسية، والخدمات الصحية، والتعليم، فإن قوى السوق وحدها لا يمكن أن تحقق إلا القليل. وتظل الأسر المعيشية وتظل اقتصادات بأكملها محاصرة في فكاك الفقر. وتعجز عن جني ثمار العولمة. وبدون البنية التحتية الأساسية ورأس المال البشري، يصبح محكوماً على البلدان بأن تُصدّر مجموعة ضيقة من السلع الأولية ذات هامش الربح المنخفض استناداً إلى ما حبته بها الطبيعة (مادياً)، بدلاً من أن تُصدّر مجموعة متنوعة من الصادرات التي تستند إلى التكنولوجيا والمهارات واستثمارات رأس المال. وفي ظل هذه الظروف قد تكون للعولمة تأثيرات سلبية كبيرة - من بينها هجرة الكفاءات، والتدهور البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي، وفرار رأس المال، وحدوث تدنّيات في معدلات التبادل التجاري - بدلاً من أن تحقق مزايا عن طريق زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتقدم التكنولوجي.

ولنتأمل مثال قرية عظيمة مكونة من أسر معيشية تحيا على الزراعة الكفافية في بلد فقير من قبيل أفغانستان أو بوتان أو بوليفيا أو بوركينافاسو أو إثيوبيا أو نيكاراغوا أو بابوا غينيا الجديدة. فالقرية تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى طريق معبد وإلى وسائل نقل آلية. كما تفتقر إلى الكهرباء، وتلبي احتياجاتها من الطاقة عن طريق استخراج الحشيش من الغابات الثانوية المتضائلة والأراضي الغابية. ومياه الشرب غير مأمونة، وتمثل المراحيض عادةً مستودعاً للعدوى عن طريق تلويث الغذاء وإمدادات المياه المحلية. والأطفال مرضى بالإسهال والالتهاب الرئوي والملاريا.

وفي قرية أفريقية يموت البالغون بسبب الإيدز والسل، دون أمل في تلقي العلاج. ويكدح المزارعون ولكنهم لا ينتجون حتى ما يكفي من الغذاء لإطعام أسرهم. والتربة نصبت المغذيات منها، وبخاصة النتروجين، منذ أمد طويل. ولا تهطل الأمطار، ولا يوجد ري احتياطي.

وفي هذه البيئات القروية تتحمل المرأة عبئاً يبلغ ثلاثة أمثال العبء المعتاد، بحيث ترعى الأطفال والمسنين والمرضى، وتنفق ساعات طوال في جلب المياه وخشب الوقود، وتصنيع الأغذية وإنتاجها، والعمل في المزارع أو في مشاريع الأسرة مقابل دخل ضئيل أو بدون دخل. والأسر الفقيرة يكون لديها عدد من الأطفال أكبر من العدد الذي ترغبه بسبب قلة إمكانية الحصول على التعليم وعلى وسائل منع الحمل وعلى فرص عمالة كريمة وعلى معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ويبدو التعليم في أفضل الأحوال ترفاً بالنسبة إلى معظم المواطنين. وبالنظر إلى عدم وجود رعاية توليد خاصة بالحالات الطارئة، نموت الأمهات أثناء الولادة بمعدل يفوق المعدل الموجود في العالم الغني مائة مرة أو أكثر من ذلك.

وعوامل السوق لن تنقذ وحدها القرية. بل إن السوق تتخطى، في حقيقة الأمر، القرى ذات

يجب على الحكومات، لكي تحقق الغايات، أن تعمل بهمة مع جميع الجهات المعنية، وبخاصة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

الدخل النقدي الهزيل، إن وُجد، والتي لا توجد لديها إمكانيات جاهزة لكسب أي دخل نقدي، بالنظر إلى انخفاض الإنتاجية فيها وضعف صلاتها بالاقتصاد الإقليمي والعالمي. وتعيش القرية بالكاد على إنتاجها من الأغذية. ولا تستطيع، بدون نقود، أن تجتذب أطباء أو مدرسين أو شركات نقل. ولا تستطيع، بدون كهرباء أو إمكانية الحصول على أنواع الوقود الحديثة، أن تقوم بتشغيل معدات لتصنيع الأغذية، ومضخات للري، أو الحواشيب، أو الأدوات الكهربائية اللازمة للتجارة أو لصناعة الملابس. ولا يملك سكان القرية دخلاً يكفي للدخار. وبالنظر إلى الافتقار إلى البنية التحتية وعدم وجود قوة عمل ماهرة لا يأتي مستثمرون من القطاع الخاص. ويترك الشباب والشابات، وبخاصة المتعلمين منهم، القرية إلى المدن - ويترك من هم الأفضل تعليماً البلد.

وتنطبق نفس الدوامة الانحدارية على مناطق حضرية كثيرة. وعند الوصول قد يجد المهاجرون من المناطق الريفية عمالة، وإن كانت غير رسمية وغير مضمونة، ويواجهون تعذر إمكانية حصولهم على مسكن. ويلجأون إلى مستوطنات غير رسمية سيئة الخدمات ومكتظة بالسكان. وكثرة من التجمعات الحضرية الكبرى في البلدان ذات الدخل المنخفض هي أشبه بقرى ممتدة، وغالباً ما تكون المدن التي تنمو بسرعة في البلدان ذات الدخل المتوسط سيئة التخطيط، مع وجود مناطق كبيرة منها محرومة من بنية تحتية تعمل، ومحرومة من العمالة، ومن الإدارة البيئية.

ويؤدي وجود جيل أو أكثر من المهاجرين من الريف، إلى جانب نمو سكاني طبيعي سريع، إلى وجود بشري مستوطنات ذات كثافة سكانية مرتفعة ويفتقرون إلى أساسيات الرعاية الصحية والتعليم والكهرباء وإمدادات المياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة وإمكانية الحصول على وسائل نقل. ومن يعيشون في المناطق العشوائية الفقيرة يُستبعدون إلى حد كبير من التمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبعض هذه المناطق العشوائية الفقيرة تكون شديدة الكثافة السكانية إلى درجة أنه يتعذر حتى دخولها بسيارة إسعاف. وتنتشر فيها أمراض من قبيل السل كما تنتشر الحرائق الجائحة. وغالباً ما يتفشى فيها فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ومع ذلك يمكن اتخاذ خطوات عملية لتغيير هذا الاتجاه رأساً على عقب. ومن الممكن أن

تصبح القرى والمدن على حد سواء جزءاً من النمو الاقتصادي العالمي إذا زُوِّدت بالبنية التحتية وبرأس المال البشري اللذين لتحقيق ذلك. فلو توافر لدى كل قرية طريق وتوافرت وسائل نقل وعبادة وكهرباء ومياه شرب مأمونة وتعليم وغير ذلك من المدخلات الأساسية لأبدى سكان القرى في بلدان فقيرة للغاية نفس العزيمة والحماس فيما يتعلق بتنظيم المشاريع الذي يبديه الناس في جميع أنحاء العالم. ولو توافرت في كل مدينة شبكة كهرباء يمكن الاعتماد عليها، واتصالات سلكية ولا سلكية تنافسية، ووسائل نقل، ومساكن للفقراء تكون ميسورة التكلفة ويسهل الحصول عليها، وشبكة مياه وصرف صحي، وإمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية عن طريق موانئ أو طرق حديثة، لتدفقت فرص العمل والاستثمارات الأجنبية عليها - بدلاً من تدفق العمال المتعلمين إلى خارجها.

ولذلك فإن الاستثمار في البنية التحتية الأساسية لرأس المال البشري وفي الإدارة الرشيدة يحقق

عدة أشياء:

- يُحوّل الزراعة الكفافية إلى زراعة تجارية.
 - يرسي الأساس لصناعات متنوعة وللمنمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص.
 - يمكنّ البلد من الانضمام إلى التقسيم العالمي للعمل بطريقة منتجة.
 - يهيئ الظروف اللازمة للتقدم التكنولوجي ولوجود اقتصاد قائم على الابتكار في نهاية الأمر.
- وتحقيق الغايات مرهون إلى حدٍ كبير بتوظيف الاستثمارات الأساسية في البنية التحتية وفي رأس المال البشري اللذين يمكنّ الفقراء من الانضمام إلى الاقتصاد العالمي، مع تمكين الفقراء بواسطة منحهم الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتيح لهم أن يستفيدوا استفادة كاملة من البنية التحتية ومن رأس المال البشري. أيًا كان المكان الذي يختارون العيش فيه.

أربعة أسباب لأوجه القصور في تحقيق الغايات

لا يوجد تفسير واحد للعجز عن تحقيق الغايات أو للنجاح في تحقيقها. فكل منطقة إقليمية وكل غاية تتطلب تحليلاً دقيقاً. إلا أننا يمكن، مع ذلك، أن نحدد أربعة أسباب غالبية وراء عدم تحقيق الغايات. وأحياناً تكمن المشكلة في الإدارة السيئة، التي تتسم بالفساد، وسوء الخيارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، والحرمان من حقوق الإنسان. وفي بعض الأحيان تكمن المشكلة في شرك الفقر، بحيث تكون الاقتصادات المحلية والوطنية فقيرة للغاية مما يجعلها عاجزة عن توظيف الاستثمارات اللازمة. وفي بعض الأحيان يتحقق تقدم في جزء من البلد ولكنه لا يتحقق في أجزاء أخرى، ومن ثم تستمر جيوب الفقر. وحتى عندما تكون الإدارة بوجه عام وافية بالمراد، غالباً ما تكون هناك مناطق موضع تجاهل بالذات على صعيد السياسات مما يمكن أن يترك أثراً هائلاً على رفاه مواطنيها. وفي بعض الأحيان تحدث هذه العوامل معاً، مما يجعل من الصعوبة بمكان حل المشاكل الفردية.

فشل الإدارة

تتوقف التنمية الاقتصادية عندما لا تتمسك الحكومات بسيادة القانون، ولا تتبع سياسة اقتصادية سليمة، ولا تقوم بتوظيف استثمارات عامة مناسبة، ولا تدير هيكلها إدارياً عاماً، ولا تحمي حقوق الإنسان الأساسية، ولا تدعم منظمات المجتمع المدني. ومن بينها تلك التي تمثل الفقراء. في عملية صنع القرار على الصعيد الوطني.

وتتطوي سيادة القانون على الأمد فيما يتعلق بحقوق الملكية الخاصة، والسلامة من العنف ومن الاعتداء الجسدي، والأمانة والشفافية في أداء الوظائف الحكومية، وإمكانية التنبؤ بسلوك الحكومة وفقاً للقانون. ولا تستوفي بلدان كثيرة للغاية هذه المعايير الأساسية، مما يرجع أحياناً إلى وجود حكام سلطويين فيها يستخدمون العنف والفساد للتمسك بالسلطة. ولكن غالباً ما يرجع ذلك إلى كون التمسك بسيادة القانون يتطلب وجود مؤسسات لإخضاع الحكومة للمساءلة، وإلى عدم وجود تلك المؤسسات.

وينبغي أن تكفل الحقوق السياسية والاجتماعية المساواة أمام القانون والعدل في المجتمع بين

توفر الغايات إطاراً متيناً لتحديد الاستثمارات اللازمة

مختلف الفئات. ويجب أن تكون تلك الحقوق ملموسة وليست شكلية فحسب. ويجب أن يدي الفقراء بدلهم بطريقة مجدية في القرارات التي تؤثر في حياتهم. ويجب أن يُكفل للمرأة والفتاة التحرر من العنف ومن التمييز القانوني والاقتصادي والاجتماعي. وفي أماكن كثيرة تقتصر إمكانية الحصول على السلع والخدمات العامة على فئات معينة. وتعاني الأقليات، بسبب لغتها أو ديانتها أو عرقها، من التمييز على أيدي الفئات الأقوى.

وتنطوي السياسات الاقتصادية السليمة على تحقيق توازن رشيد في المسؤوليات بين القطاع الخاص والقطاع العام لضمان تحقيق تقدم اقتصادي مُستدام وواسع النطاق. والقطاع الخاص هو قاطرة نمو الإنتاج. ويهيئ القطاع العام الإطار والبيئة التمكينية لتحقيق النمو بوضع سياسات اقتصاد كلي سليمة وتوفير المنافع العامة من قبيل البنية التحتية، وخدمات الصحة والتعليم العامة، ودعم العلم والتكنولوجيا.

والاستثمارات العامة جوهرية لاقتصاد سوقي "قائم على القطاع الخاص". فكل اقتصاد ناجح يعتمد اعتماداً شديداً على الإنفاق العام في المجالات البالغة الأهمية التي تتضمن الصحة والتعليم، والبنية التحتية (شبكة الكهرباء، والطرق، والموانئ البحرية)، والإدارة البيئية (الحدائق والمحميات الوطنية، والمياه، والصرف الصحي)، والمعلومات والاتصالات، والبحوث العلمية، والأراضي اللازمة لإقامة مساكن ميسورة التكلفة.

ويتطلب وجود إدارة عامة خاضعة للمساءلة وتنسم بالكفاءة وجود شفافية وإداريين مؤهلين وذوي همة ويتقاضون أجراً مناسباً. كما يتطلب وجود نظم إدارية تنسم بالكفاءة، من أجل صرف استثمارات كبيرة وتعقبها، ووجود نظم للرصد والتقييم. وثمة بلدان فقيرة كثيرة تفتقر إلى الموارد الكافية لصرف مرتبات لائقة – أو تفتقر إلى وجود ضوابط على الاستغلال السياسي توفّر حوافز للأداء والقدرة على التخلص ممن يفتقرون إلى الكفاءة ومن الفاسدين – عاجزة عن إيجاد قطاع عام فعال، ومن ثم ينتهي بها الأمر وهي تعاني من أوجه عدم كفاءة على نطاق كبير ومن إهدار الموارد. وإشراك ومشاركة المجتمع المدني بقوة أمر جوهري للإدارة الفعالة لأنهما يضعان في موضع الصدارة عناصر فاعلة هامة، ويكفلان أهمية الاستثمارات العامة، ويؤديان إلى اتخاذ قرارات تلي احتياجات الناس على أفضل وجه حسبما يتصورونها، ويكونان بمثابة رقيب على وضع السياسات الحكومية وتنفيذها.

ويتطلب تحقيق الغايات معالجة مجالات الإدارة هذه جميعها معالجة سليمة. ولا يوجد أي عذر لأي بلد، مهما كان فقيراً، فيما يتعلق بإساءة معاملة مواطنيه وحرمانهم من حماية القانون على قدم المساواة، أو تركهم ضحايا للفساد وسوء الإدارة وعدم الرشد الاقتصادي. وبعض التحسينات في مجال الإدارة لا تكلف كثيراً، إن كانت لها أي تكلفة على الإطلاق، بل إن بعضها يوفر نقوداً بالفعل (بالحد من الفساد أو بمنح حقوق ملكية الأراضي، على سبيل المثال). ومن ثم فإن بعض التحسينات المتعلقة بالنتائج الاقتصادية متاحة بتكلفة منخفضة، ويجب عدم إهدار هذه الفرص.

ويجب على الحكومات، لكي تحقق الغايات، أن تعمل بهمة مع جميع الدوائر المعنية، وبخاصة

السبيل إلى الإفلات من شرك الفقر هو زيادة الرصيد الرأسمالي للاقتصاد

منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. فباستطاعة منظمات المجتمع المدني أن تساعد على وضع استراتيجيات وطنية، وتقديم الخدمات، والدفاع عن حقوق الإنسان، والإشراف على الحكومة في مكافحة الفساد وسوء الحكم. أما القطاع الخاص فهو، ببساطة، المكان الذي توجد فيه وظائف عمل ويتحقق فيه نمو في الدخل على المدى الطويل (الإطار ٤).

شرك الفقر

إن بلداناً كثيرة يوجد فيها حكم جيد فقيرة للغاية بحيث تعجز عن أن تساعد نفسها. فثمة حكومات كثيرة لديها نوايا جيدة ولكنها تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة للاستثمار في البنية التحتية، والخدمات الاجتماعية، والإدارة البيئية، وحتى في الإدارة العامة الضرورية لتحسين شؤون الحكم. وعلاوة على ذلك، تجبر الحكومات الدائنة عشرات من البلدان الفقيرة وذات الدخل المتوسط المدينة على إنفاق نسب كبيرة من حصائلها الضريبية المحدودة على خدمة الديون، مما يقوّض قدرتها على تمويل الاستثمارات الحيوية اللازم توظيفها في رأس المال البشري وفي البنية التحتية. وفي عملية تمخض للموارد لا معنى لها وتؤدي إلى التعجيز، يقدم الدائون المساعدة الإنمائية بيد ثم يسحبونها على هيئة خدمة الديون باليد الأخرى.

ولقد وضعت حكومة الولايات المتحدة، في مبادرة هامة اتخذتها مؤخراً على صعيد السياسات، مجموعة من المؤشرات الشفافة لتحديد بلدان فقيرة ولكن إدارتها رشيدة بدرجة معقولة مما يؤهل تلك البلدان للحصول على تمويل من حسابها الجديد المسمى "حساب تحديات الألفية". وتلك القائمة التي تشمل ٣٠ بلداً تضم بوليفيا وغانا ومالي وموزامبيق. وعلى الرغم من أن هذه البلدان بذلت جهوداً كبيرة وحققَت تقدماً فعلياً فإنها، وكثيرة مثلها، تنجح في اختبار الحكم ولكنها تفشل في تحقيق تقدّم كافٍ نحو بلوغ الغايات.

والأسباب واضحة. فهي تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية، ورأس المال البشري، والإدارة العامة - وهي أسس التنمية الاقتصادية والنمو الذي يقوده القطاع الخاص. فبدون طرق، ومغذيات للتربة، وكهرباء، وأنواع وفود مأمونة للطهي، وعيادات، ومدارس، ومأوى لائق وميسور التكلفة، يكون الناس جوعاً مزمناً، ومتقلين بالمرض، وعاجزين عن الادخار. وبدون وجود مرتبات كافية في القطاع الخاص وتكنولوجيا معلومات، تكون الإدارة العامة ضعيفة ضعفاً مزمناً. وهذه البلدان عاجزة عن اجتذاب تدفقات استثمارية من القطاع الخاص أو عن استبقاء عمالها المهرة. وتوفّر الغايات إطاراً متيناً لتحديد الاستثمارات اللازمة. وهي تشير إلى أهداف الاستثمار العام - فيما يتعلق بالمياه، والصرف الصحي، والارتقاء بمستوى المناطق العشوائية الفقيرة، والتعليم، والصحة، والإدارة البيئية، والبنية التحتية الأساسية - التي تؤدي إلى الحد من فقر الدخل ومن أوجه انعدام المساواة بين الجنسين، وإلى تحسين رأس المال البشري، وحماية البيئة. ويمكن للبلدان الفقيرة، بتحقيق الغايات، أن ترسي قاعدة مناسبة للبنية التحتية ولرأس المال البشري تُمكنها من الإفلات من شرك الفقر.

الإطار

شركاء في

السعي إلى

تحقيق الغايات

المجتمع المدني

إن منظمات "Action Aid" و "Bread for the World" و "Civicus" (التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين)، و "DATA"، و "DAWN" (البدائل الإنمائية للمرأة من أجل عصر جديد)، و "IPPF" (الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة)، و "Medecins Sans Frontieres" (أطباء بلا حدود)، و "Inter Action"، و "Oxfam" و "Results International"، و "Social Watch" من بين منظمات المجتمع المدني الكثيرة المتفانية الرائعة التي أسهمت بقوة في تقدّم التنمية في مختلف أنحاء العالم. ولن تنجح الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق الغايات بدون مشاركتها الفعلية ومشاركة غيرها من منظمات المجتمع المدني.

وباستطاعة منظمات المجتمع المدني إذكاء الوعي العام والسياسي بشأن الغايات، ومواصلة الضغط البناء على الحكومات لكي تفي بالتزاماتها. وباستطاعتها أن تساعد على وضع استراتيجيات وطنية للحد من الفقر تستند إلى الغايات الإنمائية للألفية، مع كفاءة مراعاة الاستراتيجيات الاستثمارية لاحتياجات المناطق والفئات وقضايا السياسات التي جرت العادة على استبعادها. وكثرة منها يمكن أيضاً أن تتولى مهاماً أساسية في تقديم الخدمات العامة، وبخاصة تلك التي تتوقف على التدريب الشخصي، والنظم القائمة على المستوى المجتمعي، وتعبئة الشباب. ويمكنها، فيما يتعلق برصد التقدم، أن تكون رقيقة عامة، بحيث تكفل الشفافية في برامج الاستثمار وتكفل الإخضاع للمساءلة فيما يتعلق بإدارة الميزانية.

وباستطاعة منظمات المجتمع المدني، دولياً، أن تحشد الدعم بين الشباب وغيرهم من القطاعات الأساسية لمواصلة الضغط على زعماء العالم لكي يفوا بالتزاماتهم السياسية. وباستطاعتها، عن طريق عملها الميداني، أن تكون فعّالة في تبادل أفضل الممارسات والدراية الفنية. وباستطاعتها أن تساعد في مجال تقديم الخدمات مباشرة، مثلما تفعل في الواقع مثلاً عن طريق بذل جهود للإغاثة الإنسانية في أوقات الأزمات في أشد مناطق العالم فقراً.

القطاع الخاص

إن دوائر الأعمال في القطاع الخاص شريكة هامة في تحقيق الغايات. فالحد من الفقر على المدى الطويل في البلدان النامية لن يتحقق بدون وجود نمو اقتصادي مستدام، وهو ما يتطلب وجود قطاع خاص مفعم بالحياة. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض نجد أن غالبية القوى العاملة تعمل في الزراعة الريفية، ومن ثم يتمثل سبيل قوي لتحقيق النمو في إحداث زيادة في الإنتاجية الزراعية والتحول عن الزراعة الكفافية إلى الزراعة التجارية. أما في المناطق الحضرية فإن التحول ينبغي أن يكون من العمالة غير الرسمية إلى العمالة الرسمية في صناعات خدمات قادرة على المنافسة دولياً.

ويلزم وجود نظم عامة قوية لتوفير رأس المال البشري والبنية التحتية اللازمين للشركات لكي

الإطار شركاء في السعي إلى تحقيق الغايات (تابع)

تنتعش وتصل إلى الأسواق العالمية. وباستطاعة القطاع الخاص المحلي أن يدعم تحقيق الغايات بتوظيف استثمارات من أجل زيادة الإنتاجية وإيجاد فرص عمل. وفي بعض الحالات يمكنه أيضاً أن يساعد على دعم تقديم الخدمات عن طريق شراكات بين القطاعين العام والخاص. وينبغي أن يدعم القطاع الخاص أيضاً الغايات بتشجيعه المبادرات المتعلقة بالشفافية وإدارة الشركات، وبدعوته إلى تحقيق الغايات، ومشاركته مشاركة مسؤولة مع الحكومة في المناقشات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية.

أما قطاعات الأعمال الدولية الكبرى فينبغي أن تدعم الغايات عن طريق أعمال الخير من قبيل تقديم هبات من التكنولوجيات التي تنقذ الحياة، وعن طريق التسعير المتميز لتمكين الفقراء من الحصول على التكنولوجيات اللازمة لهم. وينبغي للشركات المتعددة الجنسيات، عند استثمارها في البلدان النامية، أن تكون بمثابة مواطن عام يتسم بالإحساس بالمسؤولية ويلتزم بالقانون. ونحن نوصي، كتعبير هام عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، بأن تقدم شركات الأعمال الدولية الكبرى جميعها، وبخاصة تلك التي وقّعت على اتفاق الأمم المتحدة العالمي، إفادة عن مساهماتها عن طريق بطاقة تسجيل خاصة بالغايات الإنمائية للألفية في تقاريرها السنوية.

الإفلات من شركاء الفقر. فعندما يكون الرصيد الرأسمالي لأي بلد (بما في ذلك رأسماله المادي والطبيعي والبشري) منخفضاً للغاية، يصبح الاقتصاد غير منتج، وتكون الأسر المعيشية فقيرة، وتدهور البيئة. وهذا يؤدي إلى مشاكل عديدة تتمثل فيما يلي:

- انخفاض معدلات الادخار. فالأسر المعيشية الفقيرة تستخدم كل دخلها لكي تبقى على قيد الحياة، ومن ثم فهي لا تستطيع أن تدخر للمستقبل. أما القل القليلة منها التي لا تستطيع أن تدخر فعلاً ما تتعذر عليها الاستفادة من النظام المصرفي الرسمي.
- انخفاض الإيرادات الضريبية. إذ تفتقر الحكومات إلى موارد الميزانية اللازمة للاستثمارات العامة وإلى إدارات عامة تستخدم مديريين مؤهلين ونظماً حديثة من نظم المعلومات.
- انخفاض الاستثمارات الأجنبية. إذ يتجنب المستثمرون الأجانب الاقتصادات التي تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية - وهي تلك التي توجد فيها طرق وموانئ ونظم اتصال وكهرباء باهظة التكلفة ولا يمكن الاعتماد عليها.
- الصراعات العنيفة. إذ يمكن في الغالب أن تؤدي شحة الموارد إلى إضرار توترات كامنة بين فئات متنافسة.
- هجرة الكفاءات. فالعمال المهرة يتركون البلد بسبب انخفاض الأجور وضالة الأمل في المستقبل.
- عدم التخطيط للولادات أو سوء توقيتها وسرعة النمو السكاني. إذ توجد بين الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية أعلى معدلات الخصوبة وتكون أسرهم هي أكبر الأسر. والنمو



تمكن وتلزم مواجهة أوجه الضعف الجغرافية بواسطة استثمارات موجهة في البنية التحتية والزراعة والصحة

السكاني السريع وانكماش حجم المزارع يجعل الفقر الريفي يتفاقم. والفقر (في المناطق الريفية والمناطق الحضرية) تكون إمكانية حصولهم على ما يلزم من معلومات وخدمات للمساعدة بين حالات الحمل أو للحد منها وفقاً لأفضلياتهم أقل من غيرهم.

التدهور البيئي. فالناس الذين يعيشون في حالة فقر يفتقرون إلى الإمكانيات اللازمة للاستثمار في البيئة وإلى النفوذ السياسي اللازم للحد من الضرر الذي يلحق بالموارد المحلية، مما يؤدي إلى استنزاف مغذيات التربة، وإلى إزالة الغابات، وإلى الإفراط في صيد الأسماك، وإلى إلحاق ضرر بيئي آخر. وهذه الظروف المتدهورة تقوّض الدخل الريفي، وتسبب في سوء الصحة وفي الهجرة من الريف إلى الحضر مما يؤدي إلى إقامة مستوطنات جديدة في مناطق محيطة بالحضر هشة بيئياً.

وهذه النتائج السلبية تعزز جميعها الفقر وتضعفه. فبدون ادخار خاص واستثمار عام واستثمار أجنبي، لا يحدث تحسّن في الإنتاجية. ويستمر الوضع في التدهور مع هجرة الكفاءات، والنمو السكاني، والتدهور البيئي، واستمرار مخاطر العنف.

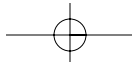
والسبيل إلى الإفلات من شرك الفقر هو زيادة الرصيد الرأسمالي للاقتصاد إلى الحد الذي يجعل الدوام الانحدارية تنتهي ويبدأ النمو الاقتصادي الذي يديم نفسه ذاتياً. وهذا يتطلب دفعة كبيرة من الاستثمارات الأساسية من الآن وحتى سنة ٢٠١٥ في الإدارة العامة، ورأس المال البشري (التغذية، والصحة، والتعليم)، والبنية التحتية الأساسية (الطرق، والكهرباء، والموانئ، والمياه والصرف الصحي، وتوافر أراضٍ يمكن أن يقام عليها إسكان ميسور التكلفة، والإدارة البيئية).

وهذه العملية يساعدها حدوث انخفاض طوعي في الخصوبة، مما يشجع على زيادة الاستثمار في صحة كل طفل وتغذيته وتعليمه. ومن ثم فنحن نؤيد بقوة البرامج التي تعمل على الترويج للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ومن بينها تنظيم الأسرة الطوعي. وبإستطاعة هذه البرامج، التي تتسم بأهميتها البالغة للنجاح بوجه عام في تحقيق النمو الاقتصادي وفي الحد من الفقر، أن تساعد البلدان على تحقيق الغايات، وأن تحررها من شرك الفقر ومن اعتمادها على المعونة.

الأوضاع الجغرافية تزيد احتمالات الوقوع في شرك الفقر. فبعض البلدان والمناطق أكثر تعرضاً بالقياس إلى غيرها من البلدان والمناطق للوقوع في شرك الفقر. وبينما قد يترك تاريخ من العنف أو من الحكم الاستعماري أو من سوء الإدارة أي بلد محروماً من البنية التحتية الأساسية ورأس المال البشري، يلعب الموقع الجغرافي دوراً مدمراً خاصاً في مناطق معينة. وتحتاج مناطق معينة إلى بنية تحتية أساسية أكبر مما تحتاج إليه مناطق أخرى مجرد التعويض عن صعوبة البيئة المادية فيها. وفيما يلي بعض الحواجز التي يجب مواجهتها بواسطة الاستثمارات:

ظروف النقل السلبية:

- البلدان غير الساحلية.
- البلدان الجزرية الصغيرة البعيدة عن الأسواق الرئيسية.



ما يعنيه ذلك أساساً على صعيد السياسات فيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المتوسط هو كفاءة توجيه الاستثمارات البالغة الأهمية إلى المناطق المتخلفة

- السكان الداخليون البعيدون عن السواحل وعن الأنهار التي يمكن الملاحه فيها.
 - السكان الذين يعيشون في الجبال.
 - المناطق النائية عن أسواق العالم الرئيسية.
 - الكثافات السكانية المنخفضة للغاية.
 - الأوضاع المناخية الزراعية السلبية:
 - انخفاض معدل هطول الأمطار وتغيّره شديداً.
 - عدم توافر الظروف الملائمة للري.
 - فقر التربة من حيث المغذيات ونضوب المغذيات من التربة.
 - القابلية للتعرض للآفات والحسائر أخرى بعد الحصاد.
 - القابلية للتأثر بتغيّر المناخ.
 - الظروف الصحية السلبية:
 - ارتفاع معدل القابلية الإيكولوجية للإصابة بالمalaria وللإصابة بالأمراض الاستوائية الأخرى.
 - ارتفاع معدل شيوع الإيدز.
 - الظروف السلبية الأخرى:
 - الافتقار إلى موارد الطاقة المحلية (الوقود الأحفوري، وإمكانية استخدام الطاقة الحرارية الأرضية أو الطاقة المائية).
 - صغر حجم السوق الداخلية وعدم التكامل الإقليمي.
 - القابلية للتعرض للمخاطر الطبيعية (العواصف الاستوائية والزلازل، والبراكين).
 - وجود حدود مصطنعة تفصل بين الفئات الثقافية والأثنية.
 - القرب من بلدان توجد فيها صراعات.
- وأفريقيا جنوب الصحراء مثقلة على وجه الخصوص بقلّة ما حبته بها الطبيعة الجغرافية (الجدول ٣ والخريطة ٤). ويوجد في أفريقيا أعلى مخاطر زراعية (مرتبطة بجنوب آسيا)، وأعلى مخاطر في مجال النقل، وأعلى مخاطر على الإطلاق للإصابة بالمalaria. كما أن أفريقيا عرضة على نحو فريد لظروف الجفاف. وقد كان هناك ارتباط عكسي بين ضعف الإنسان في عام ١٩٨٠ والنمو الاقتصادي الذي تحقق أثناء الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠.
- وقابلية أفريقيا للتعرض للظروف الجغرافية السلبية مرتفعة للغاية ولكن لا يمكن التغلب عليها. بل إن رسالتنا هي، في حقيقة الأمر، أن أوجه القابلية للتعرض للظروف الجغرافية يمكن ويلزم مواجهتها بتوظيف استثمارات موجهة في البنية التحتية، والزراعة، والصحة. ومن الممكن تقرب البلدان البعيدة عن الأسواق إلى تلك الأسواق بواسطة توظيف استثمارات كافية في الطرق والسكك الحديدية. ومن الممكن مساعدة البلدان التي نصبت المغذيات من تربتها ولا تهطل الأمطار فيها هطولاً كافياً بواسطة برامج خاصة لإعادة تزويد تربتها بالمغذيات ولإدارة المياه لأغراض الزراعة (من

الجدول ٣

مخاطر الزراعة والموقع والملازيم، بحسب المنطقة الإقليمية

ملاحظة: يتراوح الدليل من صفر إلى ١، مع كون القيمة الأعلى تشير إلى مخاطر أعلى. والمتوسطات القطرية مرجحة بعدد السكان.

(أ) متوسط أدلة نسبة أراضي المحاصيل المروية في سنة ١٩٨٠، ونصيب الفرد من استخدام الأسمدة في سنة ١٩٨٠، ونسبة السكان الذين يعيشون في منطقة إيكولوجية دون رطبة.

(ب) متوسط أدلة نسبة السكان الذين يعيشون على مقربة من الساحل، ونسبة السكان الذين يعيشون في مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة، ونسبة السكان الذين يعيشون على ارتفاع يتجاوز ٨٠٠ متر، ونصيب الفرد من الطرق المعبدة في سنة ١٩٩٠ (وهي أبكر بيانات متوافرة).

(ج) دليل يتراوح من صفر إلى ١ فيما يتعلق بإيكولوجيا الملازيم.

(د) متوسطات مخاطر الزراعة، ومخاطر النقل، ومخاطر الملازيم.

دليل التعرض البشري ^د	مخاطر الملازيم ^د	مخاطر النقل ^ب	مخاطر الزراعة ^ج	
٠,٢٤	٠,٠٠	٠,٤١	٠,٣١	وسط آسيا
٠,٣٣	٠,٠٤	٠,٢٧	٠,٦٨	شرق آسيا والمحيط الهادئ
٠,٢٢	٠,٠٠	٠,٢٧	٠,٣٨	أوروبا
٠,٣٩	٠,٠٣	٠,٣٦	٠,٧٦	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٠,٣٦	٠,٠٢	٠,٣٦	٠,٧١	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٠,٢٥	٠,٠٠	٠,٢٣	٠,٥١	أمريكا الشمالية
٠,٣٨	٠,٠٢	٠,٢٦	٠,٨٦	جنوب آسيا
٠,٦٠	٠,٤٢	٠,٥٢	٠,٨٦	أفريقيا الاستوائية جنوب الصحراء

المصدر: الأرقام محسوبة من البنك الدولي ٢٠٠٤ د، واتحاد الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض Kiszewski، ٢٠٠٠، وآخرين ٢٠٠٤

قبيل الري وجمع المياه). والبلدان التي تعاني من الملاريا وغيرها من الأمراض المتوطنة يمكن أن تكافح تلك الأمراض بواسطة برامج ملائمة للوقاية من الأمراض والسيطرة عليها. إلا أن هذه الاستثمارات مكلفة - وباهظة التكلفة بالنسبة إلى أشد البلدان فقراً بحيث لا يمكن أن تتحملها ذاتياً - ومن ثم فهي تتطلب تقديم عون أكبر كثيراً من البلدان المانحة.

جيوب الفقر

إذ يوجد قدر كبير من التفاوت في معظم الاقتصادات فيما يتعلق بدخل الأسر المعيشية، ومن ثم فحتى البلدان ذات الدخل المتوسط قد توجد فيها أعداد كبيرة من الأسر المعيشية الفقيرة فقراً مدقعاً. وبخاصة في البلدان الكبيرة التي يوجد فيها تنوع إقليمي وإثني كبير. فعالمياً ما تترك التنمية الاقتصادية بعض أجزاء اقتصاد ما، أو بعض الفئات في مجتمع ما، متخلفة كثيراً. ويحدث هذا في كل من المناطق والمدن المتخلفة، حيث تعيش نسبة متزايدة من الفقراء في مناطق عشوائية فقيرة. وتوجد في بلدان كثيرة مدن داخل المدن - أي واقع يتسم بالازدواجية بحيث يعيش من يملكون ومن لا يملكون على مقربة شديدة من بعضهم البعض. وفي حالات كثيرة تزداد المساوئ الجغرافية (البعد عن الأسواق) سوءاً من جراء عدم تمكين الأقليات سياسياً.

وما يعنيه ذلك أساساً على صعيد السياسات فيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المتوسط هو كفاءة توجيه الاستثمارات البالغة الأهمية - في البنية التحتية، ورأس المال البشري، والإدارة العامة -

الخريطة ٤

دليل التعرض البشري،

١٩٨٠

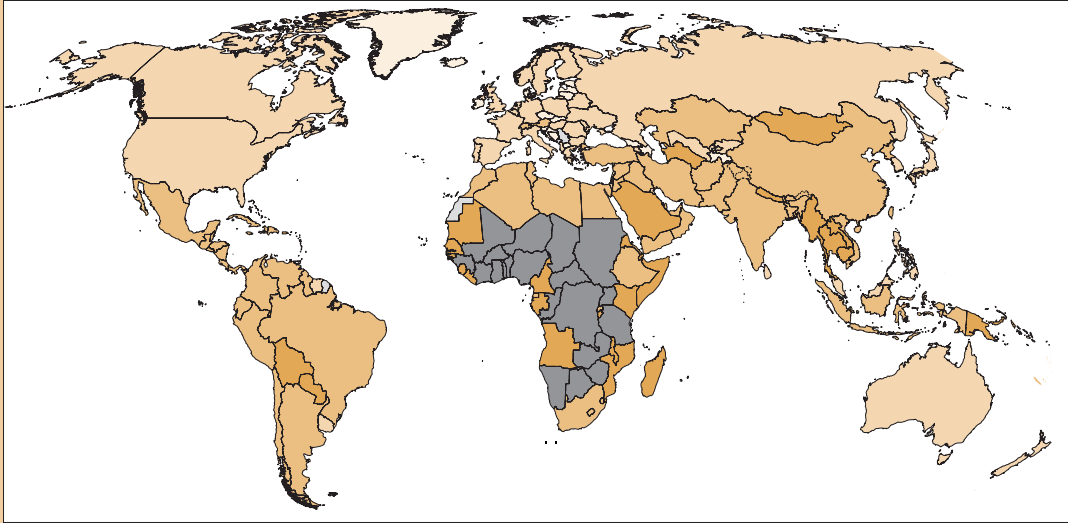
١ = أعلى مخاطرة

المصدر: الأرقام محسوبة من البنك

الدولي ٢٠٠٤، واتحاد الشبكة

الدولية لمعلومات علوم الأرض ٢٠٠٢،

و Kiszewski وآخرين ٢٠٠٤



□ أقل من ٠.١٥ □ ٠.١٥-٠.٣٠ □ ٠.٣٠-٠.٤٥ □ ٠.٤٥-٠.٦٠ □ ٠.٦٠-١.٠٠ □ لا تتوافر بيانات

- إلى المناطق المتخلفة، بما فيها المناطق العشوائية الفقيرة، وإلى الفئات الاجتماعية المستبعدة من العملية السياسية ومن الفوائد الاقتصادية. ومن بين المناطق المتخلفة الملحوظة ما يلي:
- غربي الصين المتقل بعبء بعده الشديد عن الساحل الشرقي.
 - جنوبي المكسيك، المتقل بالأمراض الاستوائية، والمخاطر الزراعية، والبعد الشديد عن سوق الولايات المتحدة الكبرى، والتهميش السياسي للسكان للفلاحين المحليين.
 - شمال شرقي البرازيل، المتقل بالقابلية للتعرض للجفاف وبتاريخ طويل من ملكية الأراضي ملكية مركزة تركيزاً شديداً.
 - ولايات نهر الغانغ في الهند، المثقلة بالزراعة ذات الإنتاجية المنخفضة، وبعدها الشديد عن التجارة الساحلية، وبوجود عدد كبير من السكان المعدمين.

المخالات التي تكون موضع تجاهل مُحدّد على صعيد السياسات

فبعض الغايات لا يتحقق لمجرد أن واضعي السياسات ليسوا على وعي بالتحديات، وليسوا على وعي بما يجب أن يفعلوه، أو لأنهم يتجاهلون القضايا العامة الأساسية. فعالباً ما تكون السياسة البيئية موضع

تجاهل صارخ بسبب ضعف الوزارات البيئية سياسياً، ولكون إنفاذ القوانين أضعف حتى من تلك الوزارات، ولوجود أوجه قصور كبيرة في المعلومات وفي القدرة على التصرف بناءً على تلك المعلومات. فمن الشائع أيضاً وجود تحيزات بين الجنسين في الاستثمار العام والسياسات الاجتماعية والاقتصادية. وفي العالم النامي كله، وحتى في البلدان ذات الدخل المتوسط، نجد أن معدلات الوفيات النفاسية ما زالت مرتفعة ارتفاعاً مروعاً. وارتفاع معدلات الوفيات وحالات الاعتلال النفاسية له علاج رئيسي محدد هو: الحصول على رعاية التوليد الخاصة بالحالات الطارئة. وعلى الرغم من أن هذه الخدمات يمكن أن تنقذ الحياة فقد كان هناك نقص متفشٍ في الاستثمار فيها وفي النظم الصحية التي تقدمها. ولا يحصل المراهقون أيضاً، على نطاق واسع، على خدمات اكتساب مهارات الحياة. والمعلومات الخاصة بالتغذية، وفرص التعليم والعمل، ومعلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. كما أن الاستثمارات في صحة الطفل وصحة حديثي الولادة كانت غير كافية بشكل صارخ. ومجالات التجاهل هذه جميعها يمكن معالجتها عن طريق تعزيز إدارة النظم الصحية على مستوى المقاطعات وقيام تلك النظم بتقديم الخدمات.

نحن بحاجة إلى
استراتيجيات "لتحقيق
الغايات" لا إلى
استراتيجيات
"للإسراع بتحقيق
تقدم نحو الغايات"

٢ العمليات اللازمة على الصعيد القطري لتحقيق الغايات

تمكيناً لجميع البلدان من تحقيق الغايات يجب على العالم أن يعاملها لا على أنها طموحات مجردة بل على أنها أهداف عملية على صعيد السياسات. ويمكن وينبغي تشخيص الخطوات العملية لتحقيق الغايات في كل بلد، وتخطيطها وتنفيذها، بتركيز سليم واتخاذ الإجراءات السليمة، مع تقديم الدعم المناسب من المجتمع الدولي. وكثيرة من البلدان النامية التي يوجد فيها حكم جيد يمكنها أن تحقق تقدماً هائلاً بدءاً من عام ٢٠٠٥ - إذا وفّى شركاؤها في التنمية بوعودهم طويلة الأمد الخاصة بزيادة المساعدة التي يقدمونها لها.

وضع استراتيجية وطنية لتحقيق الغايات

ينبغي أن يكون الافتراض البدئي في كل بلد يريد أن يحقق الغايات هو أنها قابلة للتحقق عملياً إلا إذا ثبت فنياً خلاف ذلك. وفي كثير من أشد البلدان فقراً تعتبر الغايات طموحة بالفعل، ولكن من الممكن تحقيق الغايات في معظم البلدان أو حتى في جميع البلدان بحلول سنة ٢٠١٥ إذا بُذلت جهود مكثفة من جانب جميع الأطراف - لتحسين الإدارة، وإشراك المجتمع المدني وتمكينه بفعالية، وتشجيع وتنظيم المشاريع وتشجيع القطاع الخاص، وتعبئة الموارد الداخلية، وإحداث زيادة كبيرة في المعونة المقدمة إلى البلدان التي تحتاج إليها لدعم الاستثمارات ذات الأولوية المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية، وإجراء إصلاحات سياساتية ملائمة على الصعيد العالمي، من قبيل إجراء إصلاحات في مجال التجارة.

ومن الجوهري عدم الخلط بين المعوقات التقنية فيما يتعلق بتحقيق الغايات والمعوقات المالية. ومع

بعض وصفات النجاح السريع يمكن، مع أنها ليست شاملة إطلافاً، أن تحقق مكاسب حيوية فيما يتعلق برفاه ملايين من البشر وأن تضع البلدان على مسار تحقيق الغايات

أن الحد من الفقر تتحمل مسؤوليته أساساً البلدان النامية ذاتها، فإن تحقيق الغايات في أشد البلدان فقراً - أي تلك التي تطمح حقاً إلى تحقيق أهداف الغايات الإنمائية للألفية - سيتطلب زيادات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية للفكالك من شركاء الفقر. ونحن نحث جميع البلدان ذات الدخل المنخفض على زيادة تعبئة مواردها هي لتحقيق الغايات بتخصيص إيرادات الميزانية للاستثمارات ذات الأولوية. وفي البلدان التي تكون الإدارة فيها وافية بالمراد ولكن الموارد المحلية ليست وافية، نهيب بالمانحين أن يفوا بالتزاماتهم القائمة منذ أمد طويل والمتمثلة في زيادة المعونة زيادة كبيرة. وإيجازاً، نحن ندعو إلى التمويل المشترك لتصعيد الاستثمارات المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية. ويجب أن تكف البلدان الغنية عن التأخر في الوفاء بما يجب عليها أن تفني به في هذه الصنفقة. وتوصياتنا التنفيذية الأساسية هي أن يتبنى وينفذ كل بلد من البلدان النامية لديه فقر مدقع استراتيجية إنمائية وطنية طموحة بدرجة تكفي لتحقيق الغايات. وينبغي لشركاء البلد الإنمائيين الدوليين - ومن بينهم المانحون الثنائون، ووكالات الأمم المتحدة، والمصارف الإنمائية الإقليمية، ومؤسسات بريتون وودز - أن يقدموا كل الدعم اللازم لتنفيذ استراتيجية البلد للحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية. وينبغي، على وجه الخصوص، أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية سخية بدرجة كافية لتلبية الاحتياجات التمويلية، بافتراض أن أوجه القصور في الإدارة ليست المعوق الشديد وأن البلدان المتبقية تبذل جهوداً معقولة من جانبها فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية. وفي حالة ما إذا كانت توجد بالفعل لدى البلدان ورقة لاستراتيجية الحد من الفقر، ينبغي تنقيح تلك الورقة بحيث تصبح طموحة بدرجة كافية لتحقيق الغايات. وحيثما كانت الغايات في المتناول فعلاً ويوجد سعي إلى تحقيق مزيد من التقدم، نقترح أن تتبنى البلدان استراتيجية "تحقيق ما يتجاوز الغايات الإنمائية للألفية"، وهي استراتيجية ذات أهداف أكثر طموحاً. ونقترح، في حالة البلدان التي تدور فيها صراعات أو الحارسة من أتون صراعات، تحقيق التوازن بين الاستراتيجيات الإنمائية والجهود الإنسانية العاجلة، وبخاصة الجهود المتعلقة بالسكان المشردين.

العمل من منطلق أهداف سنة ٢٠١٥ وخطوطها الزمنية

يعني التنفيذ الجدي لأهداف الغايات الإنمائية للألفية وخطوطها الزمنية إحداث تحوّل رئيسي في الممارسة الإنمائية. فالبلدان ذات الدخل المنخفض وشركاؤها في التنمية تدور مخططاتهم الآن حول تحقيق توسع تراكمي متواضع في الخدمات الاجتماعية وفي البنية التحتية. ونحن نوصي بدلاً من ذلك باتباع إطار استثماري جسور ومستند إلى الاحتياجات وموجه إلى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية على مدى ١٠ سنوات يرمي إلى تحقيق الأهداف الكمية المحددة في الغايات. ونحن بحاجة إلى "استراتيجيات" لتحقيق الغايات، لا إلى استراتيجيات "للإسراع بتحقيق تقدّم نحو الغايات".

ونحن نوصي باتباع نهج ذي أربع خطوات:

- أولاً، ينبغي أن يضع كل بلد خريطة للأبعاد الأساسية والمحددات الكامنة للفقر المدقع - بحسب المنطقة أو المناطق والمحليات والجنس - على أفضل وجه ممكن باستخدام

من اللازم أن تكون وصفات النجاح السريع جزءاً لا يتجزأ من إطار سياسة الاستثمار على المدى الأطول الخاص باستراتيجية الحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية

- البيانات المتاحة.
- ثانياً، اتساقاً مع خرائط الفقر ينبغي أن يُجري كل بلد تقديراً للاحتياجات لتحديد الاستثمارات العامة المحددة اللازمة لتحقيق الغايات.
 - ثالثاً، ينبغي أن يُحوّل كل بلد تقدير الاحتياجات إلى إطار عمل على مدى ١٠ سنوات، يتضمن الاستثمار العام، والإدارة العامة، والتمويل.
 - رابعاً، ينبغي أن يضع كل بلد استراتيجية للحد من الفقر مستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية يستغرق تنفيذها من ٣ إلى ٥ سنوات في سياق الإطار ذي السنوات العشر.
- وينبغي أن تكون هذه الاستراتيجية للحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية وثيقة تنفيذية مفصلة ملحقة بإطار للإنفاق على المدى المتوسط يترجم الاستراتيجية إلى نفقات من الميزانية. ومن الجوهري أن يتضمن الإطار ذو السنوات العشر واستراتيجية الحد من الفقر التي تتراوح مدة تنفيذها من ٣ إلى ٥ سنوات استراتيجية لإدارة القطاع العام - مع تركيز أساسي على الشفافية، والإخضاع للمساءلة، وحقوق الإنسان، والإدارة القائمة على أساس النتائج. وينبغي أن يتضمن أيضاً استراتيجية واضحة لتحقيق لا مركزية عملية تحديد الأهداف وصنع القرارات ووضع الميزانية والمسؤوليات التنفيذية على صعيد أجهزة الحكم المحلي. وعلاوة على ذلك ينبغي أن تكون هناك استراتيجية واضحة للقطاع الخاص لتشجيع النمو الاقتصادي ولكي "تستغني" البلدان عن المساعدة المقدمة من المانحين في المدى الطويل.
- ومن المهم أن نلا ندعو إلى القيام بعمليات إنمائية جديدة أو إلى اتباع أدوات جديدة على صعيد السياسات. فنحن نوصي فحسب بأن تكون العمليات المتبعة حالياً موجّهة حقاً نحو تحقيق الغايات الإنمائية للألفية. ونحن نؤيد ورقات استراتيجية الحد من الفقر باعتبارها إطاراً هاماً لتحقيق الغايات. ولكن هذه الورقات تحتاج على وجه الاستعجال لتنقيح لكي تصبح متماشية مع الغايات الإنمائية للألفية. وقلة قليلة للغاية من تلك الورقات طموحة أو شاملة بدرجة كافية لتحقيق الغايات، وذلك يرجع إلى حدٍ كبير لإعدادها في سياق عدم كفاية المساعدة المقدمة من المانحين.
- ومن اللازم أن تكون عملية وضع استراتيجية للحد من الفقر مستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية مفتوحة وتشاورية بحث تضم جميع الجهات المعنية الأساسية، سواء كانت محلية أو خارجية. وينبغي أن يعقد كل بلد اجتماعاً لفريق لوضع استراتيجية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية ترأسه الحكومة الوطنية، ولكن يجب أيضاً أن يشمل ذلك الفريق المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والسلطات الإقليمية والمحلية، وزعماء المجتمع المدني المحليين، بما في ذلك المنظمات النسائية، التي جرت العادة على أن يكون تمثيلها أقل مما يجب.

الاستثمارات العامة ذات الأولوية لتمكين الفقراء

من اللازم أن تحدد استراتيجية كل بلد للحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية الخطوات المحددة والعملية اللازمة لتحقيق الغايات. ومن حُسن الطالع أن هذه الخطوات معروفة. فعلى سبيل

المثال، نحن نعرف كيف نمنع وفاة الأمهات أثناء الحمل والولادة. ونعرف كيف نشجع الفتيات على الالتحاق بالتعليم الأساسي وإتمام دورة كاملة منه. ونعرف كيف نُزِد غلات الذرة الأفريقية إلى ثلاثة أمثال ما هي عليه. ونعرف كيف نرود العيادات والمستشفيات الريفية بالكهرباء التي لا تنقطع. ونعرف كيف نُزِد نسبة التغطية بالأشجار في المناطق التي أزيلت الغابات منها. ويصدق ذلك أيضاً على الغايات الأخرى. وتُصَف فرِيق المهام الخاصة بمشروع الأمم المتحدة للألفية بقدر كبير من التفصيل في تقاريرها، التي تعتبر مرفقات أساسية لهذا التقرير، الاستثمارات والسياسات التي تبتت جدواها.

وللوهلة الأولى قد تبدو قائمة ما يلزم القيام به طويلة. فمكافحة الجوع، على سبيل المثال، تتطلب تدريب المزارعين، وتوفير الأسمدة، وتحسين الطرق وخدمات النقل، وإدارة موارد المياه بمزيد من الفعالية، وتوفير تغذية جيدة، وأشياء أخرى كثيرة. وتوجد قوائم مماثلة فيما يتعلق بالصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والإدارة البيئية وغير ذلك من المجالات التي هي موضع اهتمام. وتنفيذ المجموعة الكاملة من التدخلات والسياسات سيستغرق وقتاً وسيطلب عملاً فيما بين قطاعات كثيرة. ومن حُسن الطالع أن أمامنا ١٠ سنوات لكي نحقق الغايات. وهذه مدة كافية بالنسبة إلى معظم البلدان، إن لم يكن بالنسبة إلى جميعها. ولكن علينا أن نبدأ في سنة ٢٠٠٥.

ومن الممكن بالنسبة إلى البلدان النامية أن تبدأ في تنفيذ بعض عناصر هذه المجموعة من التوصيات فوراً وأن تحقق نتائج مذهلة في غضون ثلاث سنوات أو أقل من ذلك. وبعض صفات النجاح السريع يمكن، مع أنها ليست شاملة إطلاقاً، أن تحقق مكاسب حيوية فيما يتعلق برفاه ملايين من البشر وأن تضع البلدان على مسار تحقيق الغايات. وتتضمن صفات النجاح السريع ما يلي، في حالة توافر الموارد الكافية:

- إلغاء الرسوم المدرسية ورسوم الزي المدرسي لكفالة ألا يتسبب فقر الأسر في عدم التحاق جميع الأطفال، وخاصة الفتيات، بالمدارس. وينبغي الاستعاضة عن الإيرادات المفقودة بمصادر تمويل أكثر إنصافاً وكفاءة، ومن بينها المساعدة المقدمة من المانحين.
- تزويد المزارعين الفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء بتجديدات ميسورة التكلفة لتزوجين التربة وتجديدات للمغذيات الأخرى للتربة.
- توفير وجبات مدرسية مجانية لجميع الأطفال باستخدام أغذية منتجة محلياً مع صرف حصص لهم يأخذونها إلى منازلهم.
- وضع برامج للتغذية على صعيد المجتمع المحلي تدعم الرضاعة الثديية، وتتيح إمكانية الحصول على أغذية تكميلية منتجة محلياً، وتوفير المغذيات المجهريّة (وبخاصة الزنك وفيتامين ألف) حيث توجد حاجة إليها، من أجل النساء الحوامل/ المرضعات والأطفال دون سن الخامسة.
- توفير علاجات سنوية منتظمة من الديدان لجميع تلاميذ المدارس في الأماكن المصابة وذلك لتحسين الصحة والنتائج التعليمية.

- تدريب أعداد كبيرة من العاملين في القرى في مجالات الصحة والزراعة والبنية التحتية في برامج يستغرق تنفيذ كل منها عاماً واحداً، لكفالة توافر الدراية الفنية والخدمات الأساسية في المجتمعات الريفية.
- القيام مجاناً بتوزيع ناموسيات تُعمر طويلاً ومعالجة ببيدات الحشرات على جميع الأطفال في المناطق المتوطنة فيها الملاريا وذلك للحد كثيراً من عبء الملاريا.
- إلغاء رسوم الاستخدام فيما يتعلق بالخدمات الصحية الأساسية في جميع البلدان النامية، وتمويل ذلك عن طريق زيادة الموارد المحلية والموارد المقدمة من المانحين لأغراض الصحة.
- زيادة إمكانية الحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والمعلومات والخدمات المتعلقة بوسائل منع الحمل، وسد الثغرات الموجودة فيما يتعلق بتمويل الإمدادات وعمليات النقل.
- زيادة استخدام المجموعات التي ثبتت فعاليتها من أدوية علاج الإيدز والسل والملاريا. وفيما يتعلق بالإيدز يتضمن ذلك إتمام مبادرة ٣ × ٥ بتوفير مضادات الفيروسات لثلاثة ملايين شخص بحلول سنة ٢٠٠٥.
- تخصيص تمويل لتحسين مستوى المناطق العشوائية مجتمعياً وتخصيص أرض عامة لإقامة إسكان منخفض التكلفة.
- توفير إمكانية الحصول على الكهرباء والمياه والصرف الصحي والإنترنت لجميع المستشفيات والمدارس ومؤسسات الخدمات الاجتماعية الأخرى باستخدام مولدات تعمل بالديزل خارج نطاق الشبكة، أو ألواح شمسية، أو تكنولوجيات ملائمة أخرى.
- تعديل وتنفيذ تشريعات تكفل حق المرأة والفتاة في التملك والميراث.
- شن حملات وطنية للحد من العنف ضد المرأة.
- إقامة مكتب في كل بلد لمستشار علمي لرئيس الجمهورية أو لرئيس الوزراء لتوطيداً لدور العلم في عملية وضع السياسات على الصعيد الوطني.
- تمكين المرأة من القيام بدور محوري في وضع ورصد استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية وعمليات إصلاح السياسات الحيوية الأخرى، وبخاصة على صعيد أجهزة الحكم المحلي.
- توفير الدعم المجتمعي لزرع أشجار من أجل توفير مغذيات التربة، وخشب الوقود، والظل، والعلف، وحماية مستجمعات مياه الأمطار، ومصدات الرياح، والأخشاب.
- ووصفات النجاح السريع هذه ليست التدخلات الوحيدة اللازمة لتحقيق الغايات – بل هي فحسب التدخلات ذات الأثر المحتمل إلى حد مرتفع للغاية على المدى القصير والتي يمكن تنفيذها فوراً. أما التدخلات الأخرى فهي أكثر تعقيداً وستستغرق عقداً من الجهود أو ستكون فوائدها متأخرة. ولا يسع العالم أن يترك عاماً آخر مضي بدون الاستثمار في هذه الاستراتيجيات البسيطة التي ثبتت جدواها.

ينبغي أن تكون
تدخلات محددة
للتصدي لانعدام
المساواة بين
الجنسين جزءاً
أصيلاً من جميع
اتفاقات
الاستثمارات
المستندة إلى
الغايات الإنمائية
للألفية

يتمثل التحدي الأساسي في تمويل وتنفيذ التدخلات على نطاق كبير

ومن اللازم أن تكون وصفات النجاح السريع جزءاً لا يتجزأ من إطار سياسة الاستثمار على المدى الأطول الخاص باستراتيجية الحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية. ولقد حدد مشروع الأمم المتحدة للألفية "أفضل الممارسات" في سبع مجموعات من الاستثمارات والسياسات تعتبر حيوية لتحقيق الغايات. كما أعد مشروع الأمم المتحدة للألفية دليلاً مصاحباً هو دليل أفضل الممارسات لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية^{١١}. وفيما يلي مجموعات الاستثمارات والسياسات الرئيسية السبع.

التنمية الريفية: زيادة الإنتاج الغذائي والدخل

ربما كان المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة وأسرههم يشكلون نصف سكان العالم الذين يعيشون في حالة جوع مزمن، بل إنهم يشكلون نسبة أكبر حتى من ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء. وهؤلاء المزارعون غالباً ما يفتقرون إلى إمكانية إعادة تزويد التربة بالمغذيات، من قبيل الأسمدة الكيماوية (الخريطة ٥) وإلى أساليب الحراثة الزراعية. ولذلك تنخفض غلاتهم انخفاضاً هائلاً. ونحن نوصي بزيادة إنتاجيتهم عن طريق ثورة خضراء أفريقية في القرن الحادي والعشرين لتزويدهم بمغذيات التربة وبالتكنولوجيات ذات الصلة. وتلزم استثمارات أيضاً لزيادة إمكانية حصول الريف على وسائل النقل، والمعلومات والاتصالات، ومياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي، والطاقة الحديثة، والمياه المأمونة لأغراض الزراعة وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المتعلقة بالزراعة. وهذا كله يمكن - وينبغي - تحقيقه بطريقة مستدامة بيئياً.

التنمية الحضرية: العمل على إيجاد فرص عمل، لتحسين مستوى المناطق العشوائية

الفقيرة، وإيجاد بدائل لتكثف مناطق عشوائية فقيرة جديدة ينبغي أن تتضمن مجموعة التدخلات تحسين أمن الحيازة بالنسبة لسكان المناطق العشوائية، ودعم الجهود التي يبذلها الفقراء من أجل بناء مساكن جديدة لائقة، وتعزيز التخطيط الحضري بمشاركة قوية من جانب المجتمع المحلي وبخاصة من جانب المرأة، والتوسع في خدمات البنية التحتية الحضرية الأساسية، والحد من تلوث الهواء والمياه، والعمل على إيجاد مناطق استثمارية خاصة لاجتذاب الشركات الخاصة وتشجيع المشاريع المحلية. وينبغي أن يتمثل محور تركيز أساسي في تعزيز القدرة التنفيذية لأجهزة الحكم المحلي، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، وإشراكها في وضع السياسات الوطنية ذات الصلة.

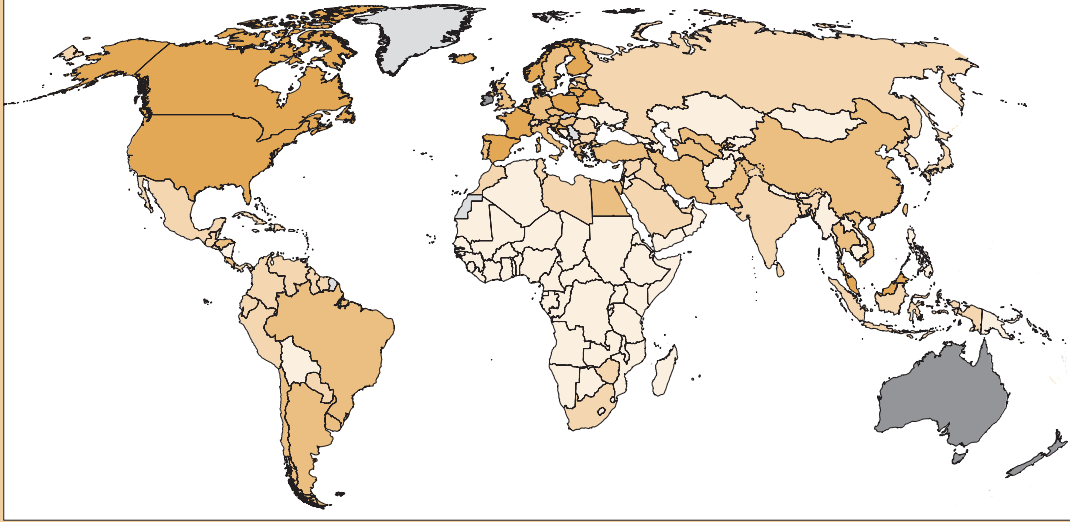
النظم الصحية: كفاءة إمكانية حصول الجميع على الخدمات الأساسية

إن أفضل سبيل لتقديم التدخلات الصحية هو تقديمها عن طريق نظام صحي متكامل على صعيد المقاطعة يكون متمحوراً حول الرعاية الأولية ومستشفيات الإحالة من المستوى الأول مع اتخاذ تدابير خاصة لكفالة استفادة جميع فئات السكان، ومن بينهم الفقراء والمهمشون، من النظام الصحي.

الخريطة ٥

استهلاك الأسمدة،

٢٠٠١

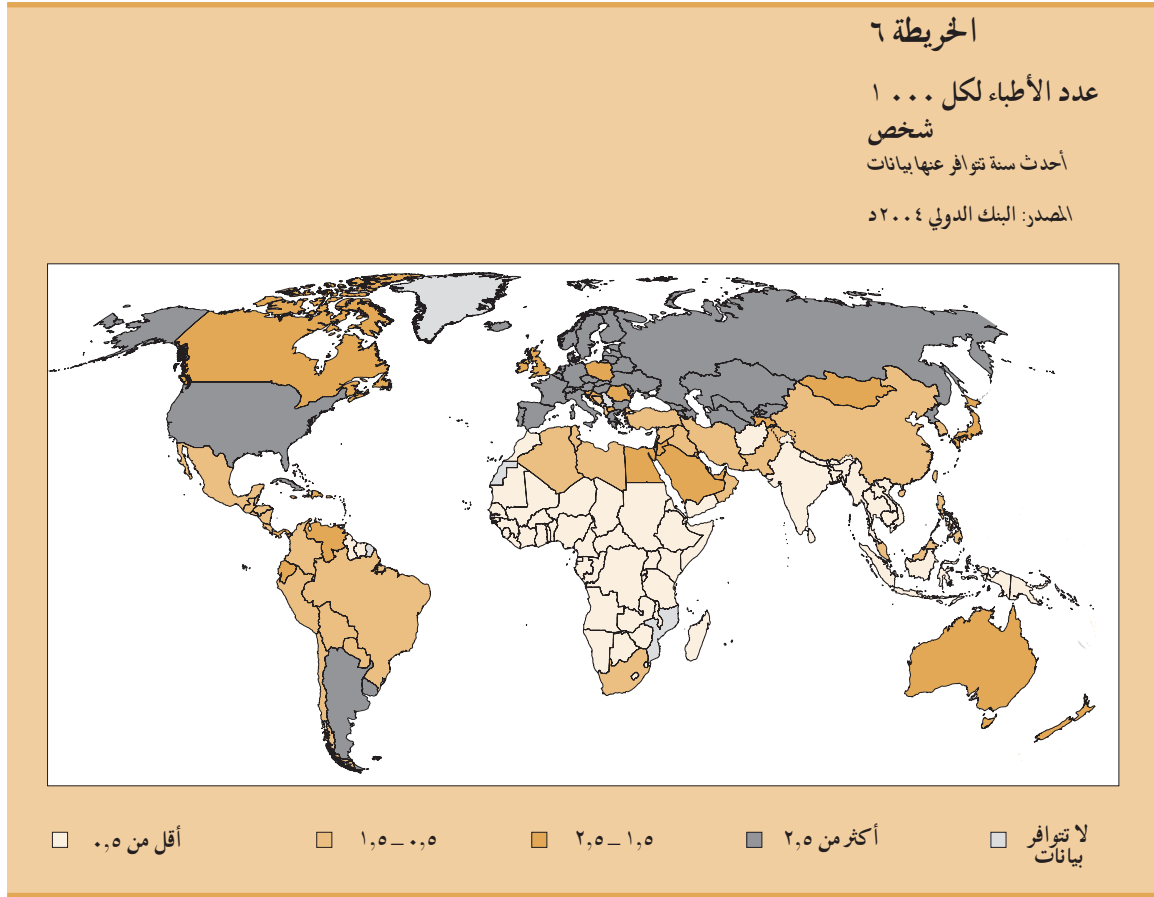
بالأطنان المترية لكل مليون شخص
المصدر: الأرقام محسوبة من البنك
الدولي ٢٠٠٤

□ لا تتوفر بيانات □ أكثر من ٨٠٠٠٠ □ ٨٠٠٠٠-٤٠٠٠٠ □ ٤٠٠٠٠-٢٠٠٠٠ □ ٢٠٠٠٠-١٠٠٠٠ □ أقل من ١٠٠٠٠

وعدد الأطباء ونسبة التغطية بالعلاج المضاد للفيروسات فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز منخفضان انخفاضاً مفرطاً في الأماكن الأكثر إصابة بالأمراض المتوطنة (الخريستان ٦ و٧). وتتضمن الاستثمارات والسياسات العملية اللازمة لوجود نظام صحي يعمل تدريب واستبقاء أخصائيين صحيين أكفاء وذوي همة، وتعزيز النظم الإدارية وتوفير إمدادات كافية من الأدوية الأساسية، وبناء عيادات ومرافق مختبرية. ومن التدابير الهامة أيضاً إلغاء رسوم الخدمات الصحية الأساسية، وتحسين التثقيف الصحي المجتمعي، والعمل على إحداث تغيير في السلوكيات، وإشراك المجتمعات المحلية في عملية صنع القرار وفي تقديم الخدمات. ويوجد توافق آراء دولي متزايد، مثلاً، على أن العاملين على المستوى المجتمعي ينبغي تدريبهم لكي يتعرفوا على أمراض الإسهال والالتهاب الرئوي والملاريا لدى الأطفال ويقوموا بعلاجها. ويتطلب التخطيط والإدارة الفعالان للنظم الصحية على صعيد المقاطعات وجود نظام متكامل للرصد والرقابة والتقييم.

التعليم: كفاءة التعليم الابتدائي، والتعليم ما بعد الابتدائي الموسع، والتعليم العالي الموسع ينبغي أن تكفل الحكومات إتمام كل طفل، سواء كان ذكراً أو أنثى، تعليماً مدرسياً أساسياً جيد النوعية، وإتمام نسبة كبيرة أيضاً من الأطفال التعليم ما بعد الابتدائي، مع التحاق عدد كبير بالتعليم الجامعي بحلول سنة ٢٠١٥. وفي بلدان كثيرة سيتطلب ذلك حدوث عملية تحول اجتماعي وسياسي

تفتقر الحكومات
إلى الموارد
اللازمة لإدارة
القطاع العام
إدارة فعّالة



لدعم وجود مجتمع شامل للجميع وتوجد فيه مساواة لمساندة إجراء تغييرات في الحوافز الدستورية والسياسية التي تقوّض الآن أداء النظم المدرسية. وكبداية ينبغي أن تُوجد الحكومات وتقوم بإنفاذ قواعد وحقوق تُمكن الآباء والأمهات والمجتمعات المحلية من إخضاع مدارسهم المحلية للمساءلة، وتحسين مضمون المناهج ونوعيتها وطريقة تدريسها وأهميتها، مع القضاء على التحيّزات بين الجنسين؛ وبناء مدارس وتدريب المدرسين عند الضرورة؛ وإلغاء رسوم المدارس الابتدائية؛ وإيجاد حوافز خاصة لتعليم الأطفال الضعفاء غير المنتهقين بالمدارس. وينبغي أن تعترف الحكومات أيضاً بمنظمات المجتمع المدني باعتبارها شركاء مشروعين في المناقشات بشأن النظام التعليمي.

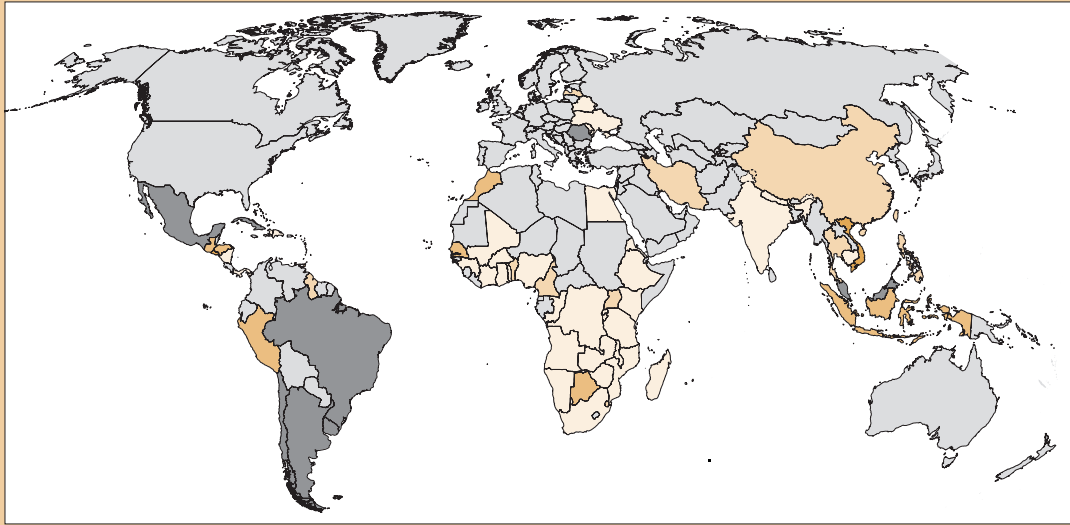
المساواة بين الجنسين: الاستثمار للتغلب على التحيز المتفشى بين الجنسين
ينبغي أن تكون تدخلات محددة للتصدي لانعدام المساواة بين الجنسين جزءاً أصيلاً من جميع اتفاقات الاستثمارات المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية. وينبغي أيضاً أن تتصدى للتحديات النظامية من قبيل حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (بما في ذلك إمكانية الحصول على معلومات وخدمات تنظيم الأسرة)، وتحقيق المساواة في إمكانية الحصول على الأصول الاقتصادية من

الخريطة ٧

التغطية بالأدوية المضادة
للرتروفيروسات

نسبة الأفراد المصابين بفيروس نقص
المناعة البشرية ويحتاجون إلى علاج
ويمكنهم الحصول على الأدوية
المضادة للرتروفيروسات (%).
٢٠٠٢

المصدر: هيئة المعونة الأمريكية
وآخرون ٢٠٠٤



□ أقل من ٥% □ ٥-١٥% □ ١٥-٣٠% □ ٣٠-٦٠% □ ٦٠-١٠٠% □ لا تتوافر بيانات

قبيل الأراضي والإسكان، وزيادة معدلات إتمام التعليم الابتدائي، والتوسع في إمكانية الحصول على التعليم ما بعد الابتدائي بالنسبة إلى الفتيات، وتحقيق المساواة في فرص أسواق العمل، والتحرر من العنف، وزيادة التمثيل على جميع مستويات الإدارة. ومن الخطوات الأساسية للتصدي لهذه التحديات النظامية جمع بيانات مفصلة بحسب كل جنس من الجنسين من أجل رصد التقدم المحرز.

البيئة: الاستثمار في تحسين إدارة الموارد

ينبغي أن تدمج البلدان الاستراتيجيات البيئية ضمن سياسات جميع القطاعات، وتشجع الاستثمارات المباشرة في الإدارة البيئية، وتشجع الإصلاحات التنظيمية والسوقية للحد من التدهور البيئي، وتحسّن الرصد البيئي. وفي كل مجال من مجالات التدخل هذه سيكون من اللازم للبلدان أن تأخذ في الاعتبار حاجتها المتزايدة إلى التأقلم مع تغير المناخ. ومن أمثلة الاستثمارات المباشرة في الإدارة البيئية إعادة زرع الغابات، ومعالجة المياه العادمة، وكبح التلوث الكيميائي، والحفاظ على

تحتاج أغلبية البلدان ذات الدخل المنخفض إلى دعم تقني من النظام الدولي لكي تضع خططاً استثمارية ذات نطاق أكبر

النظم الإيكولوجية الهامة. وباستطاعة الاستراتيجيات القطاعية المصممة جيداً، بما في ذلك الاستراتيجيات المتعلقة بالزراعة وخدمات البنية التحتية، استخدام تقديرات للأثر الاستراتيجي من أجل الحد إلى أدنى درجة من المفاضلات البيئية السلبية. ومن الممكن أن تؤدي إزالة الإعانات الصارة بنياً إلى زيادة تحسين الإدارة البيئية.

العلم والتكنولوجيا والابتكار: بناء القدرات الوطنية

تتطلب الاستراتيجيات المستدامة المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية تعزيز عمليات بناء مؤسسات ومهارات محلية من أجل تقدّم العلم والتكنولوجيا والابتكار. ومن بين التدابير العملية التي ترمي إلى زيادة القدرة العلمية لأي بلد إنشاء هيئات استشارية علمية تابعة للحكومة الوطنية، والتوسع في كليات العلوم والهندسة بالجامعات ومعاهد الفنون التطبيقية، وتعزيز محور التركيز على التنمية وتنظيم المشاريع في مناهج العلم والتكنولوجيا، وتشجيع فرص إقامة مشاريع أعمال في مجال العلم والتكنولوجيا، وتشجيع تنمية البنية التحتية كعملية لتعلم التكنولوجيا.

وتتوقف كل مجموعة من الاستثمارات على المجموعات الأخرى. ولتحقيق أي غاية بعينها لا يكفي الاستثمار في القطاع المقابل لها فحسب. وعلى العكس من ذلك نجد أن معظم التدخلات لها تأثيرات على غايات عديدة. فعلى سبيل المثال، لا بد من إبعاد من إنعدام المساواة بين الجنسين من أجل الحد من الجوع، واحتواء مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعمل على تحقيق الاستدامة البيئية، وتحسين مستوى المناطق العشوائية، وخفض معدلات وفيات الأطفال والرُضع. كما أن سهولة الحصول على مياه نقية وكهرباء وأنواع وقود حديثة للطهي والتدفئة أمر لا بد منه لكفالة عمل العيادات والمستشفيات، وللحد من أعباء المرأة والفتاة من حيث الوقت لكي يصبح بمقدورهما ممارسة نشاط اقتصادي منتج والانتظام في المدرسة، وما إلى ذلك. ومن ثم يعتمد بلوغ الغايات الإنمائية للألفية على اتخاذ تدابير طموحة تشمل قطاعات كثيرة. ويجب أن توضع هذه النقطة في الاعتبار عند تقييم أولويات الغايات الإنمائية للألفية في أي بلد أو أي منطقة (الإطار ٥).

العناصر الأساسية لتصعيد سريع

إن التحدي الأساسي الذي تمثله الغايات يكمن في تمويل وتنفيذ التدخلات على نطاق كبير. وذلك لسببين. السبب الأول هو النطاق الضخم للتدخلات التي ينبغي تنفيذها في آن واحد من أجل تحقيق الغايات. أما السبب الثاني فهو الحاجة إلى إفادة نسب كبيرة من السكان. وعملية التصعيد الوطنية هي عملية إفادة معظم السكان أو جميعهم، على أساس منصف، بواسطة الاستثمارات والخدمات الضرورية المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية، بحلول سنة ٢٠١٥.

ومن اللازم التخطيط بعناية عند عملية التصعيد هذه والإشراف عليها لكفالة تنفيذها بنجاح وعلى نحو مستدام. ومستوى التخطيط أعقد كثيراً من مستوى التخطيط اللازم لأي مشروع بمفرده. فالتصعيد اللازم من أجل تحقيق الغايات يتطلب شراكة عمل داخل الحكومة وبينها وبين

القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

والتصعيد فعّال (الإطار ٦). ولكن قراءة النجاح قراءة عن كتب تكشف أن التصعيد لا يمكن أن يبدأ بدون قيادة سياسية وبدون التزام حكومي واضح. وهذا شرط ضروري تماماً (وإن كان غير كافٍ على الإطلاق). فعندما تكون الحكومة قد التزمت بتحقيق الغايات، تلزم أربعة تدابير محددة:

- وضع أهداف وخطط عمل ملموسة. فالتصعيد يتطلب قدرات محددة وخطط عمل محددة وفترة زمنية محددة. وعند تحديد تسلسل الاستثمارات ينبغي أن ينصب التركيز في البداية على تنفيذ قائمة استثمارات "وصفات النجاح السريع" وبناء القدرة على المدى الطويل لتقديم الخدمات الأساسية إلى السكان أجمعين.
- بناء القدرة الوطنية والمحلية في مجال الإدارة العامة، والموارد البشرية، والبنية التحتية. فزيادة قدرة أي بلد على تقديم الخدمات على نطاق كبير ستطلب استثمارات مباشرة في تعزيز إدارة القطاع العام (من قبيل التدريس، وتكنولوجيا المعلومات، ودفع مرتبات أعلى لموظفي الخدمة المدنية)، وبناء وتجديد البنية التحتية (الطرق والعيادات والمدارس)، وتدريب واستبقاء أعداد كافية من العاملين (الأخصائيين الصحيين المجتمعين، والمدرسين)، وتقديم الخدمات ميدانياً، وهذا أمر بالغ الأهمية. وبذل جهود تدريبية لا مركزية مستندة إلى التعلّم المفتوح عن بُعد، والإذاعة، والتعليم بمساعدة الحاسوب، أمر حيوي للقيام بعملية تصعيد على نطاق هائل لقدرة الموارد البشرية على المستوى المحلي.
- تبني آليات لتقديم الخدمات مناسبة محلياً ويمكن تكرارها. فالقدرة على تقديم الخدمات على نطاق كبير يساعدها إلى حدٍ كبير اختيار قواعد لتقديم الخدمات يكون من السهولة بمكان تكرارها حيثما أمكن. لذلك تكون قواعد علاج السُّل موحدة عادة، وكذلك تدابير مكافحة المَلاريا، وبرامج تنظيم الأسرة، ومجموعات الأسمدة المستخدمة. ويتيح أيضاً التوحيد القياسي مقارنة الأداء عبر المناطق، مما يعزّز مراقبة الجودة.
- الرصد لقياس التقدم المحرز وإتاحة إجراء تصحيحات في منتصف الطريق. فتحسين تدفق المعلومات داخل الحكومة أمر بالغ الأهمية لمكافحة الفساد ولزيادة فعالية البرامج. وتلزم استثمارات في الخدمات الإحصائية لتوفير البيانات اللازمة للتخطيط القائم على أساس النتائج، والإدارة، وتقدير الإنصاف في تأثيرات البرامج. والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني هي التي يمكنها من الناحية المثالية أن تقدّم إفادة عن تأثير الاستثمارات وتدقق الأموال. وينبغي أن تشارك مشاركة فعلية في عملية الرصد.

وثمة شرطان آخران ضروريان للتصعيد هما إشراك المجتمعات المحلية وملكيتهما، والتمويل والمساعدة التقنية المقدمين من المانحين على المدى الطويل والذين يمكن التكهن بهما. وينبغي أن تكون المجتمعات المحلية هي التي تخطط عملية التصعيد وهي التي تستفيد منها، وذلك بالمشاركة في تصميم البرامج والخدمات. ومشاركة المرأة في أنشطة التخطيط المجتمعية ضرورية للنجاح. ويمكن أيضاً أن يلعب أفراد المجتمع المحلي دوراً هاماً في تنفيذ هذه البرامج، إما باعتبارهم عمالاً مأجورين أو

الإطار أولويات الغايات الإمائية للألفية لكل منطقة إقليمية

لكل بلد مجموعته المحددة من التحديات، ولكن من الممكن تحديد بعض الاتجاهات العامة باعتبارها تمثل أولويات. ومن التحديات العامة كفاءة أن تتلقى الأقليات الإثنية وجيوب الفقر الإقليمية والمناطق العشوائية الفقيرة استثمارات موجهة من أجل تحقيق الغايات. وبعض الأولويات الإقليمية مدرجة أدناه وترد مناقشتها بمزيد من التفصيل في سلسلة التقارير الختامية الخاصة بمشروع الأمم المتحدة للألفية.

أفريقيا جنوب الصحراء. إن التشخيص المألوف لأفريقيا جنوب الصحراء هو أنها تعاني من أزمة في الإدارة. وهذا تشخيص مفرط في تبسيطه. وثمة أجزاء كبيرة من أفريقيا تدار إدارة جيدة إذا قيست تلك الإدارة بحسب مستويات الدخل ومدى الفقر فيها، ومع ذلك فهي محاصرة في شرك الفقر. والتحديات الإمائية للمنطقة أعمق كثيراً من مجرد "الإدارة". فبلدان كثيرة تحتاج إلى "دفعه كبيرة" في الاستثمارات العامة للتغلب على ارتفاع تكاليف النقل في المنطقة، وصغر حجم أسواقها عموماً، وتدني إنتاجية الزراعة فيها، ووجود ظروف مناخية غير مواتية للزراعة، وارتفاع عبء الأمراض، وبطء نشر التكنولوجيا القادمة من الخارج. ومن اللازم أن تركز استراتيجية أفريقيا جنوب الصحراء مستندة إلى الغايات الإمائية للألفية على التنمية الريفية من أجل ثورة خضراء أفريقية في القرن الحادي والعشرين ومن أجل استراتيجيات تجعل مدن أفريقيا التي ينمو عدد سكانها بسرعة أكثر إنتاجاً بكثير وبخاصة لأغراض الصادرات التي تنسم بكثافة استخدام اليد العاملة. وتحتاج نظم الصحة العامة في أفريقيا إلى استثمارات كبيرة للتصدي لجوائح فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والسل والملاريا، وللتصدي للارتفاع الشديد في معدلات وفيات الأطفال؛ ولتوفير خدمات الصحة الجنسية والإجابية التي تتيح تحسين توقيت الولادات والمباعدة بينها والقيام طوعاً بخفض حجم الأسرة المرغوب. ومن اللازم أن تركز استراتيجيات التعليم على زيادة المعروض من الموارد الخاصة بالبنية التحتية وزيادة الحوافز للفتيات وللطلبة الضعفاء. وتحتاج القارة أيضاً إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية من أجل إدارة موارد المياه والطاقة. ومن اللازم أيضاً تفعيل عملية تعبئة العلم والتكامل الإقليمي. وتحتاج استراتيجيات أفريقيا، من حيث جميع جوانب التنمية، إلى إيلاء اهتمام خاص لوضع الفتيات والنساء، اللاتي يواجهن عادة عقبات وتحيزات قانونية واجتماعية وسياسية كبرى.

شرق وجنوب شرق آسيا. لقد حققت منطقة شرق وجنوب شرق آسيا تقدماً هائلاً نحو بلوغ الكثير من الغايات، وبخاصة فيما يتعلق بالحد من فقر الدخل، من الجوع، وانعدام المساواة بين الجنسين. وحقق اقتصاد الصين نمواً سريعاً، ولكنه ما زال يحتاج إلى استثمارات كبيرة في نظم الصحة العامة، والبنية التحتية الريفية، والتعليم والإدارة البيئية، ويرجع احتياجه إلى استثمارات كبيرة فيما يتعلق بالإدارة البيئية إلى الحاجة إلى التصدي لبعض العواقب السلبية للتصنيع السريع. ومن بين التحديات البيئية إدارة الغابات والتنوع البيولوجي والحد من تلوث الهواء والمياه. وتحتاج أجزاء أخرى من شرق وجنوب شرق آسيا إلى استثمارات مماثلة في البنية التحتية والبيئة والخدمات الاجتماعية، إلى جانب التركيز على نظم الإدارة العامة وزيادة القدرة فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا.

الإطار أولويات الغايات الإنمائية للألفية لكل منطقة إقليمية (تابع)

جنوب آسيا. يحقق جنوب آسيا تقدماً سريعاً على وجه الإجمال فيما يتعلق بالحد من الفقر، ويقود هذا التقدم على وجه الخصوص النمو الدينامي الذي يتحقق في الهند. ومع ذلك يظل الفقر المدقع الواسع النطاق موجوداً في كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ومن بين الاستثمارات ذات الأولوية تحسين البنية والخدمات الأساسية في مجال الصحة؛ وزيادة إمكانية الحصول على تعليم في مدارس فائقة الجودة؛ والبنية التحتية للمزارع (العلف والطرق ومرافق التخزين)؛ وتحسين إدارة المياه لأغراض الزراعة (الري وجمع المياه وإدارة إمدادات المياه الجوفية)؛ وتحسين مستوى المناطق العشوائية؛ وتحسين إدارة القطاع العام. وينبغي أيضاً أن تركز برامج الاستثمار على تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الصحة والحقوق الإيجابية، وعلى إدماج السكان المهمشين، ومن بينهم الفئات التي تنتمي إلى طبقات اجتماعية متدنية أو الفئات المنبوذة، والسكان القبليين. وسط آسيا (رابطة الدول المستقلة). لقد عانت بلدان وسط آسيا من تأثيرات متعددة للانهيار الاقتصادي في أعقاب تفكك الاتحاد السوفياتي، ومن موقعها الجغرافي غير المواتي باعتبارها غير ساحلية، ومن عدم كفاية الاستثمارات في البنية التحتية للنقل لربط المنطقة بأسواق العالم. وبعد حدوث انخفاض في مؤشرات كثيرة من مؤشرات التنمية البشرية أثناء السنوات الخمس عشرة أو أكثر الماضية، تلزم مجموعة واسعة النطاق من الاستثمارات في البنية التحتية الأساسية الخاصة بقطاع النقل والطاقة، وتحسين مرافق المياه والصرف الصحي، ووجود نظم صحية وتعليمية أكثر فعالية. وتحتاج بلدان المنطقة إلى تعزيز قدرتها على إدارة القطاع العام، والحد من الفساد، وزيادة التعاون بين الحدود لتحسين التكامل الإقليمي والإدارة البيئية. وعلاوة على ذلك، تحتاج بلدان كثيرة إلى تحسين البيئة السياساتية لتنمية القطاع الخاص.

أوروبا (رابطة الدول المستقلة). ما زالت كثرة من هذه البلدان تسترد عافيتها التي فقدتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ولكن المنطقة تمضي على وجه الإجمال على الطريق نحو تحقيق الغايات. وينبغي أن تركز استراتيجية الاستثمار على القدرة في نظم الإدارة العامة، والموارد اللازمة لنظم الصحة والتعليم المتأزمة، والإدارة والتخطيط البيئي. وتحتاج بلدان كثيرة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى خدمات موجهة نحو الفئات المستبعدة والمهمشة. الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تتحرك هذه المنطقة في الاتجاه الصحيح من حيث معظم المؤشرات، ولكن التقدم العام يلزم تعجيله من أجل تحقيق الغايات. ومن بين الأولويات التدخلات اللازمة لدعم المساواة بين الجنسين وحدوث توسع كبير في الخدمات الصحية الجيدة، ووجود برامج للتصدي للتصحّر ولشحة المياه. أما الأولويات الأخرى فهي زيادة فرص التعليم والعمل للشباب، وتحسين سبل الرزق الريفية، والاستثمار في تنمية العلم والتكنولوجيا محلياً. أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. إن أمريكا اللاتينية، وهي أكثر المناطق النامية تقدماً، شهدت تقدماً محدوداً نحو تحقيق الغايات. فأوجه انعدام المساواة فيها مفرطة، وغالباً ما تكون مرتبطة بالانقسامات الإثنية، وتظل تحديات النمو الاقتصادي شديدة على وجه الخصوص في منطقة جبال الأنديز وبلدان

الإطاره أولويات الغايات الإمائية للألفية لكل منطقة إقليمية (تابع)

أمريكا الوسطى وبعض البلدان الكاريبية. ويمثل تحسين الإدارة البيئية والنظم الصحية أولوية عليا في المنطقة كلها، وبخاصة في البلدان الكاريبية التي يُوجد فيها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز أو يشكل فيها الوباء تهديداً. وباعتبار أن غالبية فقراء المنطقة يعيشون في مناطق حضرية، فإن البنية التحتية الحضرية وتحسين مستوى المناطق العشوائية يمثلان حاجتين رئيسيين. ويجب أيضاً أن توظف البلدان استثمارات كبيرة في البنية التحتية الريفية الأساسية، تكون موجهة إلى المناطق المهمشة والسكان المهمشين. وتلزم استثمارات عامة كبيرة لحفز الابتكار العلمي المحلي والتنمية التكنولوجية. أقل البلدان نمواً. تحتاج أقل البلدان نمواً إلى مساعدة خاصة لأنها لا تستطيع أن تلي احتياجاتها الأساسية من الموارد المحلية بغض النظر عن سياساتها أو نوعية الإدارة فيها. وينبغي أن يكون الدعم المقدم لها متسقاً مع برنامج عمل بروكسل التابع للأمم المتحدة، والذي يحدد المجالات الأساسية للمساعدة على فكاك أقل البلدان نمواً من شركاء الفقر. ومن بين هذه المجالات تنمية الموارد البشرية، وتوظيف استثمارات للتغلب على المعوقات المتعلقة بجانب العرض من جانبي الاقتصاد، والحماية البيئية، والاستثمارات من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

البلدان النامية غير الساحلية. توجد لدى البلدان غير الساحلية حاجة فريدة إلى بنية تحتية في مجال النقل، وإلى تكامل إقليمي للأسواق، وإلى إجراءات متسقة في مجال التجارة. ويحدد برنامج عمل ألماتي الذي صدر عام ٢٠٠٣ قضايا كثيرة ذات صلة بذلك. وتلزم تحسينات كبيرة في البنية التحتية في قطاعات السكك الحديدية والطرق والطاقة والاتصالات للحد من تكاليف النقل.

الدول النامية الجزرية الصغيرة. تواجه هذه الدول، التي يتركز وجودها في منطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا، تحديات ناجمة عن حجمها وطبيعتها الجغرافية تحد من إمكانيات التنوع الاقتصادي فيها وتتركها عرضة بشدة للمخاطر البيئية. وينبغي تقديم دعم مالي وسياسي عالمي لبرنامج عمل بربادوس للدول النامية الجزرية الصغيرة الصادر سنة ١٩٩٥. وإلى جانب الاستثمارات اللازمة والمتمحورة حول الغايات الإمائية للألفية، نجد أن تلك الدول عرضة لارتفاع مستويات البحار والتبييض المرجاني الناجم عن تغير المناخ. وسوف تحتاج إلى استثمارات موجهة لكي تتأقلم مع تأثيرات الاحترار العالمي. البلدان المعرضة للمخاطر الطبيعية. تحتاج البلدان المعرضة بشدة للمخاطر الطبيعية (من قبيل الأحداث الجوية الشديدة، وحالات الجفاف، والزلازل، والبراكين، والفيضانات، والآفات) إلى استثمارات خاصة في شبكات السلامة الاجتماعية، وبنية تحتية للتخفيف من آثار الكوارث، ونظم إنذار مبكر، وتخطيط للطوارئ قبل حدوث الأزمات، ودعم للطوارئ بعد حدوث الأزمات. ومن اللازم أن تكون هذه الاستثمارات موجودة قبل وقت كافٍ من حدوث الكوارث، من أجل التكهّن بالكوارث والتخفيف من آثارها وذلك للتصدي لها في أعقابها مباشرة، عندما تشتد الأخطار التي تتعرض لها أرواح البشر وتشتد احتمالات معاناتهم.



الإطار تصعيد النجاح

المصدر: مكابي ٢٠٠٤؛
ومنظمة الصحة العالمية ٢٠٠٢.

- إن تصعيد برامج التدخل على نطاق البلد يتطلب عموماً توافراً عوامل أساسية عديدة، تتراوح من الالتزام السياسي بخطط العمل المتلاحقة إلى التمويل الذي يمكن التكهن به ويقدم على المدى الطويل. وهناك حالات لا تُعد ولا تحصى سخّرت فيها البلدان النامية هذه العناصر لإنجاز تدخلات حسّنت حياة الفقراء على نطاق وطني تحسّيناً هائلاً.
- نجح فييت نام في مكافحة الملاريا. ففي سنة ١٩٩١ عانت فييت نام من وباء ملاريا شديد أصاب أكثر من مليون شخص. وتصدياً لذلك جعلت الحكومة الملاريا إحدى أولوياتها الوطنية وخصصت قدراً كبيراً من التمويل للسيطرة عليها. فوزعت مجاناً ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات، ووفرت العلاج الوقائي من الملاريا للنساء الحوامل، واستحدثت ووزعت أدوية جديدة مضادة للملاريا أساسها هو الأرتيميزينين. وقامت أيضاً بتشكيل ٤٠٠ فريق متنقل للإشراف على الأخصائيين الصحيين في المناطق المتوطنة فيها الملاريا، وعبّأت أخصائيين صحيين متطوعين على صعيد المجتمع المحلي. ونتيجة لهذه الجهود وغيرها انخفضت معدلات الوفيات الناجمة عن الملاريا بنسبة ٩٧ في المائة، وانخفض معدل الاعتلال بنسبة ٦٠ في المائة، وانخفض معدل الإصابة بالأوبئة بنسبة ٩٢ في المائة.
 - خطة تنزانيا لتعميم التعليم الأساسي للجميع بحلول سنة ٢٠٠٦. ففي سنة ٢٠٠١ عمدت تنزانيا إلى زيادة ميزانية التعليم بنسبة ١٣٠ في المائة وألغت الرسوم المدرسية. فارتفع عدد تلاميذ المدارس الابتدائية بنسبة ٥٠ في المائة. وارتفعت معدلات صافي القيد من ٥٩ في المائة إلى حوالي ٩٠ في المائة. ويتساوى عدد البنات المقيدات في التعليم الابتدائي مع عدد البنين. وأقيم أكثر من ٣٠٠٠٠ غرفة دراسية جديدة. وتم توظيف نحو ١٨٠٠٠ مدرس جديد. كما تم تزويد المدارس بأكثر من ٩٠٠٠ مجموعة من أدوات تدريس العلوم.
- وكما يتضح من هذه الأمثلة تتضمن عوامل النجاح الأساسية لعملية تصعيد على نطاق البلد ما يلي:
- وجود رؤية والتزام سياسيين على مستوى رفيع - وهو ما يتبدى من تركيز فييت نام السياسي وقيادتها على مكافحة الملاريا.
 - إحداث زيادة كبيرة في التمويل - وهو ما يتبدى من زيادة تنزانيا لميزانية التعليم بنسبة قدرها ١٣٠ في المائة.
 - إلغاء رسوم الاستخدام - وهو ما يتبدى من إلغاء تنزانيا للرسوم المدرسية.
 - وجود تركيز على تحسين قدرة الموارد البشرية والبنية التحتية - وهو ما يتبدى من توظيف تنزانيا لمدرسين جدد وبناء غرف دراسية جديدة.
 - التنسيق فيما بين الحكومة ومنظمات المجتمع المحلي والوكالات الدولية والقطاع الخاص.

كل مشكلة من هذه المشاكل قابلة للحل عن طريق اتخاذ تدابير مكرّسة ومحددة من جانب شركاء التنمية

كمتطوعين. أما التمويل والمساعدة التقنية اللذان يمكن التكهّن بهما واللذان يقدمان على المدى الطويل من المانحين فهما أمر جوهري لتزويد البلدان بالوسائل اللازمة لكي تمضي قدماً. ومن اللازم زيادة التمويل وجعله قابلاً للتكهّن به خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، بحيث يشمل كلاً من التكاليف الرأسمالية والتكاليف المتكررة، بما في ذلك مرتبات موظفي الخدمة المدنية. وسيلزم أيضاً تقديم مساعدة تقنية لتعزيز الإدارة المحلية ومهارات تقديم الخدمات.

الإدارة الرشيدة لتحقيق الغايات

إن المناقشات التي تدور حول الإدارة فيما يتعلق بالتنمية تخلط عادة بين المدخلات والنتائج. فالنتيجة المتمثلة في "سوء الإدارة" لها سببان أساسيان متميزان للغاية. والسبب الأول هو القيادة "الفاصلة" حقاً حيث يسيطر على السلطة السياسية زعماء لصوص أو وحشيون. فقد تُدار الدولة لكي تنهبها شخصياً نخبة محدودة، أو جماعة مصالح معينة، أو جماعة إثنية. وفي بعض أسوأ الحالات يصبح هذا الفساد متوطناً على مدى سنوات كثيرة. وهذه هي الحالات التي لا يوجد فيها لدى القيادة إرادة تحقيق غايات إنمائية واسعة النطاق، ويضمحل فيها الأمل في حدوث تخفيضات كبيرة في معدلات الفقر.

أما السبب الثاني، في الطرف الآخر، فهو الإدارة الضعيفة لا بسبب سوء نوايا الزعماء بل بسبب افتقار الدولة إلى ما يلزم من موارد مالية وقدرة تقنية لكي تكون هناك إدارة عامة متمسكة بالكفاءة. وكثرة من أشد بلدان العالم فقراً أقرب إلى هذه الفئة الثانية، حيث تفتقر الحكومات إلى الموارد اللازمة لإدارة القطاع العام إدارة فعّالة. والسبيل إلى الخروج من هذه الحالات هو الاستثمار في تحسين الإدارة. وينبغي استهداف المجالات التالية:

- العمل على سيادة القانون. فالنظم القانونية والإدارية تتطلب وجود هيئة تشريعية وهيئة قضائية وفرع تنفيذي للحكومة يتوافر لها جميعاً موارد كافية وعدد كافٍ من الموظفين.
- العمل على تعزيز الحقوق السياسية والاجتماعية. فالغايات تعبر عن معايير حقوق الإنسان، التي يمكن دعمها على الصعيد القطري عن طريق إجراء تقييم لحقوق الإنسان يستعرض الخطط المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية للتأكد من الالتزامات الوطنية بمبادئ حقوق الإنسان.
- العمل على وجود إدارة عامة خاضعة للمساءلة ومتسمة بالكفاءة. فوجود إدارة أفضل يتوقف على نظم المساءلة السياسية والبيروقراطية، والشفافية – والمشاركة، وبخاصة مشاركة الفقراء.
- العمل على وجود سياسات اقتصادية سليمة. فاتخاذ تدابير حكومية من قبيل إدارة الاقتصاد الكلي، وتوظيف الاستثمارات المناسبة في البنية التحتية، وتقديم الخدمات العامة بدون فساد – هي السبيل إلى تنمية القطاع الخاص، كما هو مبين في تقرير اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية (الأمم المتحدة ٢٠٠٤)، وتقرير التنمية في العالم ٢٠٠٥ (البنك



الدولي ٢٠٠٤.

- دعم المجتمع المدني. فالحكومات تتحمل مسؤولية خاصة عن تزويد المجتمع المدني بما يلزم من حرية سياسية للتعبير عن آرائه، ومنحه صوتاً على صعيد السياسات للمشاركة في عمليات التخطيط والاستعراض بما يتضمن وضع الاستراتيجيات المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية، وإفساح المجال المؤسسي له لدعم تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية العامة.

٣ توصيات موجّهة إلى النظام الدولي لدعم العمليات على الصعيد القطري

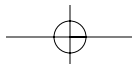
إصلاح نظام المعونة

ينطوي نظام المعونة الإنمائية على إمكانية أن يساعد البلدان على تحقيق الغايات، ولكنه يحتاج إلى اتباع نهج أكثر تركيزاً بكثير لكي يحقق ذلك. وفيما يلي المشاكل الرئيسية العشر التي ينطوي عليها النظام حالياً (الجدول ٤).

انعدام عمليات المعونة المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية

فالنظام يفتقر إلى نهج متماسك مُستند إلى الغايات الإنمائية للألفية للحد من الفقر. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تفعل مؤسسات بريتون وودز ما هو أكثر بكثير لمساعدة البلدان على تصميم وتنفيذ استراتيجيات للحد من الفقر مستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية. فتصميم برامج صندوق النقد الدولي لم يعط اهتماماً منتظماً على الإطلاق تقريباً للغايات عند النظر في ميزانية أي بلد أو إطاره من حيث الاقتصاد الكلي. ولم تجر أي مناقشة تقريباً في كل العدد الهائل من البرامج القطرية التي دعمها صندوق النقد الدولي منذ اعتماد الغايات بشأن ما إذا كانت الخطط متسقة مع تحقيق الغايات. وفي عملنا القطري الرائد وجد مشروع الأمم المتحدة للألفية أن المؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية لم تشجع البلدان على أن تأخذ الغايات الإنمائية للألفية مأخذ الجِدِّ باعتبارها أهدافاً عملية. وثمة بلدان كثيرة منخفضة الدخل صممت بالفعل خططاً لتصعيد استراتيجياتها القطاعية، ولكنها لم تتمكن من تنفيذ تلك الاستراتيجيات بسبب نقص الميزانية. وفي حالات أخرى تُنصَح البلدان حتى بعدم النظر في وضع خطط تصعيد من هذا القبيل. ومن حُسن الطالع أن مؤسسات بريتون وودز تبدي الآن مزيداً من الاهتمام بإسناد البرامج القطرية التي تدعمها إلى الغايات الإنمائية للألفية. ومن المهم أن تضع ما أبدته من اهتمام موضع التطبيق العملي.

عدم اتباع شركاء التنمية نهجاً منتظماً فيما يتعلق بالاحتياجات على الصعيد القطري فبالنظر إلى أن شراكة التنمية لا توجهها مجموعة متسقة من الأهداف التنفيذية، لا توجد معايير واضحة لتقييم أنواع أو مقادير المساعدة الإنمائية التي يحتاج إليها كل بلد من البلدان على حدة. فلا يوجد، مثلاً، إطار محدّد لتمييز الدعم المقدم إلى البلدان التي توجد لديها حكومات فاسدة عن الدعم المقدم إلى البلدان الضعيفة ولكنها ترغب في تصحيح أوضاعها.



الجدول ٤	القصور	التوصية
توصيات لإصلاح شراكة التنمية	الغرض والعملية	
	١- لا تستند عمليات تقديم المعونة إلى الغايات الإنمائية للألفية	ينبغي لشركاء التنمية أن يؤكدوا أن الغايات الإنمائية للألفية هي الهدف التنفيذي لنظام التنمية، مع كون استراتيجيات الحد من الفقر على الصعيد القطري تساند الدعم الإنمائي بناءً على الاحتياجات.
	٢- عدم كفاية التمايز بين استراتيجيات الدعم بحسب الاحتياجات القطرية	ينبغي أن يُفَرَّق شركاء التنمية بين الدعم بحسب الاحتياجات القطرية، سواء كان لدعم الميزانية، أو المساعدة في حالات الطوارئ، أو مجرد دعم تقني.
	٣- التنمية عملية طويلة الأجل، ولكن العمليات القصيرة الأجل هي السائدة	ينبغي أن يدعم شركاء التنمية البلدان لكي تضع استراتيجيات للحد من الفقر تستند إلى الغايات الإنمائية للألفية وتتراوح مدة تنفيذها من ٣ إلى ٥ سنوات وتكون مستندة إلى إطار مبني على الاحتياجات لمدة ١٠ سنوات لغاية سنة ٢٠١٥. وقد يكون من الأنسب وجود إطار زمني أقصر في حالة البلدان التي تشهد صراعات
	الدعم التقني	
	٤- لا يكفي الدعم التقني المُقدَّم لتصعيد عملية تحقيق الغايات الإنمائية للألفية	ينبغي أن يركِّز الدعم التقني على مساندة الحكومات لوضع وتنفيذ استراتيجيات مملوكة وطنياً للحد من الفقر تكون مستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية.
	٥- لا يوجد تنسيق كافٍ بين الوكالات المتعددة الأطراف	ينبغي تعزيز نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة لتعزيزها هاتلاً لكي ينسق المساهمات التقنية المقدمة من الوكالات فيما يتعلق باستراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية.
تمويل التنمية		
٦- لا يستند تمويل التنمية إلى الاحتياجات ولا يكون الهدف منه هو تحقيق الغايات الإنمائية للألفية	ينبغي أن يكون العامل الذي يحدد المساعدة الإنمائية الرسمية هو فجوات تمويل الغايات الإنمائية للألفية المبيّنة في استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى تلك الغايات. وفيما يتعلق ببلدان كثيرة من البلدان ذات الدخل المنخفض التي تُدار إدارة جيدة سيعني ذلك حدوث زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل التكاليف المتكررة.	
٧- عدم اتساق تخفيف أعباء الديون مع الغايات الإنمائية للألفية	ينبغي تقييم "القدرة على تحمُّل الديون"، وبخاصة الديون المستحقة لنادي باريس، باعتبارها مستوى الدَّين الذي يتسق مع تحقيق البلدان للغايات الإنمائية للألفية. وسيعني ذلك حدوث تعجيل هائل لتخفيف عبء ديون كثير من البلدان المدينة.	

التوصية	القصور	الجدول ٤ توصيات لإصلاح شراكة التنمية (تابع)
فيما يتعلق بالبلدان التي تُدار إدارة جيدة ينبغي أن تتخذ نسبة أكبر كثيراً من المساعدة الإنمائية الرسمية شكل دعم للميزانية. وفيما يتعلق بجمع البلدان النامية ينبغي أيضاً أن تفي الوكالات المانحة بالتزاماتها المبيّنة في جدول أعمال روما لأغراض المواءمة.	٨- رداءة نوعية تمويل التنمية رداءة شديدة	
	قضايا النظام	
ينبغي لشركاء التنمية، في إطار نهج المساعدة الإنمائية المستند إلى الاحتياجات، زيادة الاهتمام بقضايا من قبيل القدرات العلمية على المدى الطويل، والحفاظ على البيئة، والتكامل الإقليمي، والصحة الجنسية والإنجابية، والبنية التحتية العابرة للحدود.	٩- يوجد تجاهل بانتظام للأولويات الرئيسية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية	
ينبغي أن يُقِيم المانحون سياساتهم الإنمائية والتمويلية والخارجية والتجارية لكي تتسم بالترابط فيما يتعلق بدعم الغايات الإنمائية للألفية. وينبغي أن يُخضع المانحون أنفسهم لنفس معايير الشفافية التي يتوقعونها من البلدان المانحة، على الأقل، وذلك بإجراء استعراضات تقنية مستقلة.	١٠- تُظهر البلدان المانحة افتقاراً مستمراً للترابط في سياساتها	

توقّف معظم العمليات الإنمائية على الأجل القصير

فاللتنمية عملية طويلة الأجل، ولكن العمليات الأساسية للشراكة الدولية قصيرة الأجل في توجّهها. والأهم فيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المنخفض هو أن ورقات استراتيجية الحد من الفقر تكون عادة استراتيجيات مدتها ثلاث سنوات تنحو إلى التسليم بمعوقات كثيرة بدلاً من تحديد سبل التغلب عليها بمرور الوقت. وفي حالات كثيرة تكون دورات التخطيط الفعلية أقصر حتى من ذلك، تملّحها الاجتماعات السنوية للأفرقة الاستشارية.

عدم كفاية الدعم التقني لعملية تصعيد تحقيق الغايات الإنمائية للألفية فأغلبية البلدان ذات الدخل المنخفض تحتاج إلى دعم تقني من النظام الدولي لكي تضع خططاً استثمارية تنطوي على تصعيد من أجل تحقيق الغايات. إلا أن الوكالات الدولية التي تعتبر بمثابة المستودعات العالمية للمعرفة القطاعية - من قبيل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية فيما يتعلق بالزراعة، ومنظمة اليونيسيف فيما يتعلق بصحة الطفل، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فيما يتعلق بالتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالنظم الصحية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر - يُطلب إليها عادة أن تركز بدلاً من ذلك على مشاريع رائدة صغيرة. وبوجه عام نجد أن الوكالات التقنية التابعة للأمم المتحدة والتي لها وجود ميداني ليست مستعدة لمساعدة البلدان على تصعيد برامجها الوطنية.

ينبغي إعادة تعريف "القدرة على تحمّل الديون بحيث يصبح تعريفها هو" مستوى الديون الذي يتسق مع تحقيق الغايات الإنمائية للألفية"

عدم تنسيق الوكالات المتعددة الأطراف للدعم المقدم منها فكتيراً ما تتنافس المنظمات المتعددة الأطراف على الحصول على تمويل من الحكومات المانحة لتنفيذ مشاريع صغيرة، بدلاً من دعم خطط وميزانيات على نطاق البلد. وقد بدأت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها المختلفة في تنسيق جهودها عن طريق هيكل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في المقر وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على الصعيد القطري، ولكن غالباً ما يكون ذلك بمثابة محفل للحوار أكثر من كونه تنسيقاً حقيقياً. وعلاوة على ذلك غالباً ما لا تكون وكالات الأمم المتحدة مرتبطة ارتباطاً جيداً بالأنشطة المحلية لمؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية، التي تاح عادة لها أكبر فرص تقديم المشورة إلى الحكومة بالنظر إلى أنها تقدم أكبر قدر من الموارد لها.

عدم ملاءمة المساعدة الإنمائية لتحقيق الغايات فمثلاً كتب مؤخراً المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، يتحمل العالم المتقدم أكبر قدر من المسؤولية عن كفاءة تحقيق الغايات (الإطار ٧). ومن ثم لا يتسنى تصعيد الاستثمارات العامة بدون إحداث زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذا أمر مهم على وجه الخصوص في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تحدد فيها أولويات المانحين مستويات المساعدة بدلاً من أن تحدها احتياجات البلدان النامية. ومع أن الاستدامة على المدى الطويل وبناء القدرات في أشد البلدان فقراً يتطلبان دعماً للتكاليف المتكررة - من قبيل المرتبات والصيانة - دأب المانحون على رفض دعم تلك التكاليف، مما حال دون وجود أي أمل في الاستدامة الحقيقية. كذلك، حتى وإن كان نقص العاملين هو الذي يمثل في الغالب المشكلة الرئيسية في حالة البلدان التي تحاول تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، لم يستثمر المانحون استثماراً منتظماً في تدريب العاملين في مجال الصحة والتعليم وغيرهم من العاملين الحيويين قبل أن يبدأوا في ممارسة عملهم. كما أن تدفقات المعونة لم تزد بالسرعة الموعودة. وبالنظر إلى أن الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري التي كثر الإعلان عنها لم تتحقق بالكامل، تتساءل البلدان النامية عما إذا كانت البلدان المتقدمة ملتزمة حقاً بتحقيق الغايات.

عدم اتساق تخفيف عبء الديون مع الغايات فالأهداف المتعلقة بتخفيف عبء الديون تستند إلى مؤشرات تعسفية (نسب الديون إلى الصادرات) بدلاً من أن تستند إلى الاحتياجات بحسب الغايات الإنمائية للألفية. وتظل في ذمة بلدان فقيرة كثيرة مثقلة بالديون ديون مفرطة مستحقة لدائنين رسميين (من قبيل مؤسسات بريتون وودز) حتى بعد تخفيف عبء الديون. وتواجه بلدان كثيرة متوسطة الدخل نفس الوضع ولا تحصل على أي تخفيف لعبء الديون أو تحصل على تخفيف ضئيل.

سوء نوعية التمويل الإنمائي

فغالباً ما تكون نوعية المعونة الثنائية متدنية للغاية. إذ في أغلب الأحيان:

- يكون من الصعوبة بمكان التكهن بها.

ينبغي أن تركز
سياسة تجارية
دولية مستندة
إلى الغايات
الإنمائية للألفية
على تحسين
إمكانية وصول
البلدان الفقيرة
إلى الأسواق
وتحسين قدرة
صادرات
البلدان ذات
الدخل
المنخفض على
المنافسة



لقد وصف رودريغو دي راتوي فيغاريدو، المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، في رأي أباداه مؤخراً ونُشر في جميع أنحاء أفريقيا، كيف تتحمل البلدان المتقدمة أكبر قدر من المسؤولية عن دعم البلدان النامية من أجل تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

”إذا كان المراد أن نحقق غايات الألفية فإن أكبر قدر من المسؤولية يجب أن يقع حتماً على عاتق الاقتصادات المتقدمة، التي عليها أن تؤدي مهمة مزدوجة، فأولاً، يجب أن تفي بالتزامها بتقديم مستويات أعلى من المعونة، على أساس الهبة قدر المستطاع. وتدفعات المعونة الحالية غير كافية، ولا يمكن التكهن بها، وغالباً ما تفتقر إلى التنسيق فيما بين المانحين. ووجود تنسيق أفضل والتزامات على نطاق متعدد السنوات هو السبيل إلى جعل المساعدة الإنمائية أكثر فعالية.

”ثانياً، يجب أن تُحسّن البلدان المتقدمة إمكانية دخول صادرات البلدان النامية أسواقها وأن تُلغي الإعانات التي تؤدي إلى تشويه التجارة. والاتفاقات الإطارية التي تم التوصل إليها في منظمة التجارة العالمية في تموز/ يولييه الماضي هي اتفاقات محمودة، وتعيد جولة الدوحة إلى مسارها. ومن اللازم أن يعقب ذلك تحقيق تقدّم بجزء للحفاظ على الزخم وتحقيق أهداف جدول أعمال الدوحة الإنمائي. وتتحمل البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على حدٍ سواء، في القيام بذلك، مسؤوليات عن العمل على جعل اندماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي اندماجاً أوفى“.

الإطار ٧

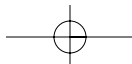
ما يمكن للاقتصادات المتقدمة أن تفعله لتحقيق الغايات

المصدر: دي راتوي إي فيغاريدو ٢٠٠٤

- تكون موجهة إلى المساعدة التقنية وإلى المعونة الطارئة بدلاً من أن تكون موجهة إلى الاستثمارات، والقدرة على المدى الطويل، والدعم المؤسسي.
 - تكون مرتبطة بالمقاولين الذين ينتمون إلى المانحين.
 - توجهها أهداف المانحين المنفصلة بدلاً من أن تكون منسقة لدعم خطة وطنية.
 - تكون موجهة بإفراط نحو بلدان تُدار إدارة سيئة وذلك لأسباب جيوسياسية.
 - تكون غير خاضعة إطلافاً تقريباً لأي تقييم أو توثيق بصفة منتظمة فيما يتعلق بالنتائج.
- ولقد أوجدت المساعدة الإنمائية الرسمية ذات النوعية المتدنية تصوراً خاطئاً خطيراً مفاده أن المعونة غير فعّالة ولذلك فإنها هددت الدعم العام الطويل الأجل للمساعدة الإنمائية. ولكن المعونة تكون فعّالة، وتحقق النمو الاقتصادي فضلاً عن تحقيقها أوجه تقدّم في قطاعات محددة، عندما تكون موجهة إلى استثمارات حقيقية في البلدان التي توجد فيها إدارة معقولة (الإطار ٨). فالمشكلة لا تكمن في المعونة—بل تكمن في الكيفية التي قدمت بها المعونة وتوقيتها، وماهية البلدان التي قُدمت إليها، وبأي مقادير. وفيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المنخفض يمكن فعلاً أن يمول نسبة قدرها ٢٤ في المائة فقط من المعونة الثنائية الاستثمارات على أرض الواقع (الجدول ٥). ونسبة المعونة المتعددة الأطراف أفضل، إذ تبلغ ٥٤ في المائة وإن كانت تقصر كثيراً عن النسبة المثلى.

تجاهل الأولويات الرئيسية للغايات الإنمائية للألفية بانتظام

فالبرامج الإنمائية تتجاهل عادة الاستثمارات اللازمة في التكامل الإقليمي، والإدارة البيئية، وتحسين المستوى التكنولوجي، والجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وحتى في التدخلات الأساسية



لا يمكن أن تتحقق الغايات الإنمائية للألفية فقط عن طريق استثمارات على الصعيد القطري، وتخفيف عبء الديون، وإصلاح التجارة

من قبيل الطرق، والكهرباء، والمأوى اللائق، والسيطرة على الأمراض، ومغذيات التربة، والصحة الجنسية والإنتاجية.

تفشي عدم اتساق السياسات

فلقد اعتبرت بلدان متقدمة كثيرة عدم الترابط مشكلة أساسية في سياساتها. فعلى سبيل المثال، قد تقدم حكومة من الحكومات معونة لدعم الزراعة في بلد مصدر للأغذية بينما تضع في الوقت ذاته موضع التطبيق حواجز أمام إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة لنفس هذه الصادرات الزراعية. كذلك، قد تقوم وزارة مالية بتحصيل مدفوعات الديون بطريقة تلغي فوائد المعونة التي تقدمها وزارة التنمية. وعدم اتساق السياسات يُبرز الحاجة إلى وجود مجموعة واضحة من الأهداف القابلة للقياس لتحقيق الاتساق بين سياسات البلدان المتقدمة.

التدابير الأساسية لتحسين تقديم المعونة

إن كل مشكلة من هذه المشاكل هامة. ولكن كل مشكلة منها قابلة أيضاً للحل عن طريق اتخاذ تدابير مكرسة ومحددة من جانب شركاء التنمية. وفيما يلي ١٠ "تدابير" أساسية يجب أن يتخذها المانحون.

تأكيد الغايات باعتبارها أهدافاً عملية ملموسة للبلدان

فمن اللازم أن توضح الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية والمؤسسات الدولية المختصة الأخرى دعمها صراحة لاستراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية.

التمييز بين دعم المانحين وفقاً للاحتياجات على الصعيد القطري

فمن اللازم أن تميّز حكومات البلدان المانحة فيما بين البلدان بحيث تصبح المعونة مركزة حيثما ستحدث فارقاً، وبحيث لا تُقصر في حق البلدان التي تشتد حاجتها إلى المعونة وذلك بالتركيز على البلدان التي تلقى من المانحين اهتماماً جيوسياسياً أكبر. وستلزم أنواع مختلفة من الدعم للبلدان ذات الدخل المتوسط، والبلدان الواقعة في شركاء الفقر ولكنها تدار إدارة جيدة، والبلدان الواقعة في شركاء الفقر ولكنها تدار إدارة سيئة (الإطار ٩). وينبغي إيلاء اهتمام أيضاً للبلدان التي توجد فيها صراعات وللبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، من قبيل البلدان غير الساحلية أو البلدان الجزرية الصغيرة.

دعم أطر ذات ١٠ سنوات توطيداً لاستراتيجيات تتراوح مدة تنفيذها بين ٣ و ٥ سنوات إذ ينبغي للبلدان، لكي تُلبي احتياجاتها الإنمائية على المدى الطويل بطريقة منتظمة، أن تُعد تقييماً للاحتياجات المتعلقة بتحقيق الغايات الإنمائية للألفية حتى سنة ٢٠١٥. وأن تُعد إطاراً سياسياً مقابلاً مدته ١٠ سنوات. وينبغي عندئذ أن يوجّه هذا الإطار استراتيجية الحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية والأكثر تفصيلاً والأقصر أجلاً.

الإطار ٨

المعونة الكبيرة
النطاق تكون
فعالة - عندما
تقدّم على النحو
الصحيح

توجّه الانتقادات للمعونة بأشكال كثيرة. فبعض الناقدين يتهمون المعونة بأنها معيبة على نحو متواصل لأنها تعزز الحكومات، التي غالباً ما تكون فاسدة، على حساب القطاع الخاص. وهذه هي الحجة الشهيرة لبيتر باور الخبير الاقتصادي البريطاني الراحل. ويرى بعض الناقدين أن المعونة لا توجد حاجة إليها، بالنظر إلى أن الادخار والاستثمار الخاصين يمكن وينبغي أن يكونا عصب النمو الاقتصادي. واتخذ بعض الناقدين موقفاً وسطاً مفاده أن المعونة تكون فعّالة عندما توجّه إلى البلدان التي تدار إدارة جيدة. وهذا هو الاستنتاج الذي توصلت إليه دراسة بالغة التأثير أجراها بيرنسايد ودولار (Burnside and Dollar (2000)).

ورأينا، المشروح في النص، هو أن المعونة تحقق أقصى فائدة لها إذا وُجّهت إلى البلدان التي تحتاج إليها حقاً (وهي أساساً تلك البلدان الواقعة في شرك الفقير) وعندما توجه إلى القطاعات الصحيحة (وهي بصفة رئيسية البنية التحتية ورأس المال البشري). وتحقق المعونة أقصى درجات فعاليتها عندما تقدّم إلى بلدان تُدار إدارة جيدة. والمعونة التي تُستخدم لدعم الاستثمار العام مكتملة للادخار والاستثمار الخاصين، ولا تكون منافسة لرأس المال الخاص.

وثمة استنتاجات سلبية كثيرة بشأن الصلة بين المعونة والنمو الاقتصادي مردها إلى حدوث تراجع للنمو الاقتصادي في بلدان كثيرة بناءً على أحجام المعونة (ومتغيرات أخرى). فغالبا ما تبين أن حجم المعونة عديم الأهمية إحصائياً كمحدد للنمو الاقتصادي، مما جعل بعض المؤلفين يستنتجون أن "المعونة غير فعّالة" في تحقيق النمو الاقتصادي. ومن أوجه الضعف الهامة في هذه الدراسات أنها تنحو إلى دراسة صلات النمو بالأحجام الإجمالية للمعونة بدون إيلاء اهتمام لكيفية تقديم المعونة فعلاً. وقدر كبير من المعونة يأتي، تحديداً، على شكل مساعدة تقنية (استشاريين من البلد المانح)، وتكاليف إدارية لتشغيل الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومعونة غذائية في حالات الطوارئ. وليس من الغريب حقاً أن هذه المعونة لا تكون مرتبطة بالنمو الاقتصادي في البلد الذي يتلقاها. والمعونة الغذائية، بالذات، تقدّم في خضم أزمات عميقة. ومن ثم فإن حدوث تراجع للنمو الاقتصادي بناءً على المعونة الغذائية من شأنه أن يثبت (خطأً) أن المعونة تؤدي إلى انخفاض الإنتاج، بدلاً من التوصل إلى الاستنتاج الصحيح وهو أن حدوث انخفاض في الإنتاج (ناجم عن الجفاف، مثلاً) يؤدي إلى حدوث ارتفاع في المعونة التي تُقدّم في حالات الطوارئ!

ويصحّ كليمنز (Clemens) وآخرون (٢٠٠٤)، في دراسة جديدة هامة، هذا العيب المعتاد بإيلاء اعتبار لأحجام المعونة التي تدعم فعلياً الاستثمارات والخدمات على أرض الواقع في البلد المتلقي لها، وذلك دون غيرها من أحجام المعونة، بحيث تُطرح من المعونة الخاصة بحالات الطوارئ، والمساعدة التقنية، والأنواع الأخرى من المعونة التي لا تتحول إلى استثمارات وخدمات تعمل على تحقيق النمو. وهم يجدون أن المعونة، إذا قيست قياساً صحيحاً، تسهم مساهمة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي. وهذا يشير إلى أن المعونة تكون فعّالة، إذا وُجّهت وأديرت إدارة جيدة باعتبارها دعماً

مباشراً للاستثمارات على الصعيد القطري. ويلزم، بطبيعة الأمر، حد أدنى من كفاءة الإدارة لكي يتمكن أي بلد من توجيه المعونة إلى الاستثمارات. والمعونة يمكن ويجب صرفها بطرائق تحقق الاتساق بين حوافز المانحين والمتلقين دعماً لتحقيق نتائج إيجابية. وكما يذكر هذا التقرير، تتضمن عناصر استراتيجية الصرف الناجحة تقديم المعونة على شكل دعم ميزانية للاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر استناداً إلى الغايات الإنمائية للألفية. وبينما كانت هناك مشاكل حقيقية فيما يتعلق بطريقة صرف المعونة في الماضي، تتعلم الحكومات في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على السواء من أخطائها لكي تصمم طرائق أكثر فعالية لتقديم المساعدة المالية إلى من هم الأشد حاجة إليها. وإيجازاً، يمكن أن تلعب المعونة الخارجية دوراً إيجابياً للغاية في تحقيق النمو وفي الحد من الفقر عندما تكون موجّهة ومدارة على نحو صحيح نحو البنية التحتية الحيوية ورأس المال البشري الحيوي. وهذا الاستنتاج تؤكدته تجربة موزامبيق وتنزانيا وأوغندا مؤخراً، التي شهدت جميعها تحسينات كبيرة في القطاعات الاجتماعية ممولة إلى حد كبير من خلال المساعدة الإنمائية. وتمثل موزامبيق نموذجاً خاصاً للنجاح خلال العقد المنصرم، حيث تجاوز متوسط نصيب الفرد من النمو الاقتصادي الحقيقي ٥ في المائة بينما تتلقى معونة تتراوح من ٢٠ إلى ٦٠ من الناتج القومي الإجمالي كل سنة منذ سنة ١٩٩٣.

الإطار ٨
المعونة الكبيرة
النطاق تكون
فعالة، عندما تقدّم
على النحو
الصحيح
(تابع)

تنسيق الدعم التقني حول الغايات

إذ ينبغي أن تُنظّم الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية جهودها التقنية حول دعم البلدان لكي تصع وتنفذ استراتيجيات للحد من الفقر مستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية. وينبغي أن توجّه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الأفرقة القطرية للأمم المتحدة المتمركزة قطرياً في دعمها للغايات الإنمائية للألفية، وينبغي أن يحدد إطار عمل المساعدة الإنمائية الذي وضعته الأمم المتحدة الطرائق المحددة التي سيدعم بها الفريق القطري الحكومة لتحقيق الغايات. ونحن نوصي بتدريب أخصائيي الوكالات على تكملة معارفهم الحالية، الخاصة بقطاعات محددة، بواسطة مهارات أساسية لدعم عمليات الميزنة على الصعيد القطري. ونوصي أيضاً بإنشاء مراكز تقنية إقليمية متعددة الوكالات ومتعددة القطاعات لدعم الحكومات والأفرقة القطرية للأمم المتحدة في مجال إعداد ورقات استراتيجية للحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية، وتمويل تلك الورقات وتنفيذها. تعزيز مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين إذ يحتاج مكتب المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة، باعتباره ممثل الأمم المتحدة الأعلى ميدانياً، إلى تعزيز هائل للتنسيق فيما بين منظمات الأمم المتحدة عن طريق فريق الأمم المتحدة القطري وإدارة موظفين تقنيين أساسيين لدعم الحكومة المصيفة في وضع وتنفيذ استراتيجية للحد من الفقر مستندة إلى

تتطلب أي
استراتيجية لتحقيق
الغايات بذل جهد
عالمي خاص لبناء
القدرات العلمية
والتكنولوجية في
أشد البلدان فقراً

المجموع	البلدان ذات الدخل المتوسط		البلدان ذات الدخل المنخفض		من المصادر المتعددة الأطراف	من المصادر المتعددة الأطراف
	من المصادر المتعددة الأطراف	من المصادر الثنائية	المجموع	من المصادر المتعددة الأطراف		
تقديرات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم دعم مباشر للغايات الإنمائية للألفية						
١٥,٠	٢,٨	١٢,٢	٢٠,٩	٤,٢	١٦,٧	هبات
٧,٣	٢,٨	٤,٥	١٣,٢	٩,٨	٣,٣	قروض إجمالية
٥,٣	١,١	٤,٢	٤,٧	٢,٨	١,٩	تسديدات أساسية
١٧,٠	٤,٤	١٢,٦	٢٩,٤	١١,٣	١٨,١	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية
٢,٢	٠,٥	١,٧	١,٧	٠,٩	٠,٨	مدفوعات الفوائد
٦,٨	٠,٥	٦,٢	٦,٢	٠,٨	٥,٤	التعاون التقني
٠,٣	٠,٠	٠,٣	١,٠	٠,٢	٠,٨	المعونة الغذائية الإنمائية
٠,٨	٠,٣	٠,٥	٢,٨	٠,٩	١,٩	معونة حالات الطوارئ
٢,٠	٠,٠	٢,٠	٣,٥	٠,٣	٣,٢	هبات إلغاء الديون
٠,٨	٠,٠	٠,٨	٠,٩	٠,٠	٠,٩	الدعم المقدم عن طريق المنظمات غير الحكومية (أ)
٤,٢	٣,١	١,١	١٣,٤	٨,١	٥,٢	أقصى دعم مقدر عن طريق الميزانيات الحكومية
١,٠	٠,٨	٠,٣	٣,٣	٢,٠	١,٣	٢٥ في المائة من الدعم غير المتعلق بالغايات الإنمائية للألفية عن طريق الميزانيات الحكومية (ب)
٠,٣	٠,٠	٠,٣	٠,٤	٠,٠	٠,٤	٤٠ في المائة من الدعم المقدم عن طريق المنظمات غير الحكومية لاستثمارات الغايات الإنمائية للألفية (ج)
٣,٥	٢,٣	١,٢	١٠,٤	٦,١	٤,٣	مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم الغايات الإنمائية للألفية المباشر
٢٠	٥٢	٩	٣٥	٥٤	٢٤	الحصة من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية (في المائة)
المساعدة الإنمائية الرسمية المقدرة لبناء القدرات اللازمة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية						
٤,١	٠,٣	٣,٧	٣,٧	٠,٥	٣,٢	التعاون التقني لبناء القدرات دعماً للغايات الإنمائية للألفية (د)
٠,٥	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٥	بناء القدرات اللازمة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية عن طريق المنظمات غير الحكومية (هـ)
٤,٥	٠,٣	٤,٢	٤,٣	٠,٥	٣,٨	مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية لبناء القدرات اللازمة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية
٢٧	٧	٣٣	١٤	٤	٢١	الحصة من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية (في المائة)

الجدول ٥

المساعد الإنمائية الرسمية المقدرة لدعم الغايات الإنمائية للألفية وبناء

القدرات اللازمة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية،

٢٠٠٢

ببلايين الدولارات بأسعارها

في سنة ٢٠٠٢

ملاحظة: قد لا يكون حاصل جمع الأرقام الواردة في الجدول هو الجامع المبية فيه وذلك بسبب التقريب إلى أرقام صحيحة.

(أ) استناداً إلى تقديرات لجنة المساعدة الإنمائية.

(ب) بافتراض أن ٧٥ في المائة من أقصى قدر من الدعم المقدم عن طريق ميزانية الحكومة تمويل مباشرة للاحتياجات الاستثمارية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

(ج) بافتراض أن ٤٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة عن طريق المنظمات غير الحكومية يدعم مباشرة الاستثمارات المتعلقة بتحقيق الغايات الإنمائية الرسمية.

(د) بافتراض أن ٦٠ في المائة من التعاون التقني يسهم في بناء القدرات اللازمة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية (افتراض لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

(هـ) بافتراض أن ٦٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة عن طريق المنظمات غير الحكومية يسهم في بناء القدرات المتعلقة بتحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية وتقديرات حسابية من جانب المؤلفين.

الغايات الإنمائية للألفية. وينبغي أن يعمل الممثلون المحليون للمؤسسات المالية الدولية عن كثب مع الفريق القطري للأمم المتحدة دعماً لبرامج البلد المضيف التي ترمي إلى الحد من الفقر. وينبغي أن تدعم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على صعيد المقر تعزيز وضع المنسق المقيم.

تحديد مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وفقاً لتقدير صحيح للاحتياجات لمستويات المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن يوجهها تقدير لاحتياجات تحقيق الغايات الإنمائية للألفية، لا أن تُختار لأسباب سياسية أو على أساس ميزنة تزايدية، كما هو الحال حالياً. ولقد اضطلع مشروع الأمم المتحدة للألفية، في شراكة مع معاهد البحوث المحلية، بإجراء أول تقديرات على الإطلاق للاستثمارات القطرية اللازمة لتحقيق الغايات تبدأ من أسفل إلى أعلى. ومع أن هذه التقديرات الأولى يلزم تنقيحها عن طريق العمليات الحقيقية على الصعيد القطري التي نوصي بها في هذا التقرير، يتضح من النتائج أن التكلفة الإجمالية للاستثمارات في البلدان ذات الدخل المنخفض هي في حدود ما يتراوح بين ٧٠ دولاراً و ٨٠ دولاراً للفرد الواحد سنوياً تزيد إلى ما يتراوح بين ١٢٠ دولاراً و ١٦٠ دولاراً للفرد الواحد سنوياً في سنة ٢٠١٥ (أنظر، مثلاً، النتائج المتعلقة بغانا في الجدول ٦). أما البلدان ذات الدخل المتوسط فهي ستكون قادرة عموماً على تحمّل تكلفة هذه الاستثمارات ذاتياً. ولكن البلدان ذات الدخل المنخفض، حتى بعد أن تبدأ في إحداث زيادة كبيرة في عمليات تعبئة مواردها، سيحتاج كل منها، وهي خمسة بلدان، إلى ما يتراوح بين ٤٠ دولاراً و ٥٠ دولاراً للفرد الواحد كتمويل خارجي في سنة ٢٠٠٦، ثم سيرتفع الرقمان إلى ما يتراوح بين ٧٠ دولاراً و ١٠٠ دولاراً في سنة ٢٠١٥. وكفالة استدامة البرامج، ينبغي أيضاً أن تغطي المساعدة الإنمائية التكاليف المتكررة (من قبيل مرتبات القطاع العام، وعملياته وصيانته) علاوة على التكاليف الرأسمالية.

تعميق وتوسيع نطاق تخفيف عبء الديون وتقديم هبات بدلاً من تقديم قروض إذ ينبغي إعادة تعريف "القدرة على تحمّل الديون" بحيث يصبح تعريفها هو "مستوى الديون الذي يتسق مع تحقيق الغايات الإنمائية للألفية"، بحيث لا يصبح هناك أي ديون جديدة معلقة في سنة ٢٠١٥. وسيطلب ذلك، فيما يتعلق ببلدان فقيرة كثيرة مثقلة بالديون، إلغاء الديون بنسبة ١٠٠ في المائة. وسيطلب ذلك فيما يتعلق ببلدان كثيرة متوسطة الدخل مثقلة بالديون تخفيفاً لعبء ديونها أكبر مما يُقدّم حتى الآن. وفي حالة بعض البلدان الفقيرة التي لا تشملها قائمة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مثل نيجيريا، سيطلب تحقيق الغايات إلغاء كبيراً للديون. ومن الأمور المصاحبة لذلك في حالة البلدان ذات الدخل المنخفض أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية والمستقبلية بمثابة هبات بدلاً من أن تكون قروضاً.

تبسيط الممارسات المتعلقة بالمعونة الثنائية والمواءمة بينها دعماً للبرامج القطرية إذ ينبغي للمانحين الثنائيين، لكي يتيحوا الملكية الوطنية للاستراتيجيات المستندة إلى الغايات الإنمائية

الإطار ٩ تمايز الدعم الإنمائي بحسب الاحتياجات القطرية

البلدان ذات الدخل المتوسط

باستطاعة معظم البلدان ذات الدخل المتوسط تمويل الغايات إلى حد كبير عن طريق مواردها هي، والتدفقات غير التساهلية (أي القروض المستندة إلى السوق والمقدمة من البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية)، وتدفقات رأس المال الخاص. وينبغي توجيه جهود المانحين نحو مساعدة هذه البلدان على إزالة "جيوب الفقر" المتبقية. ويحتاج أيضاً بعض البلدان ذات الدخل المتوسط إلى المزيد من عمليات إلغاء الديون، وبخاصة الديون المستحقة لحكومات البلدان الدائنة (ديون نادي باريس). وسيحقق إتمام جدول أعمال الدوحة الإنمائي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بنجاح، بحيث تزيد إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية الغنية، فوائدها للبلدان ذات الدخل المتوسط. وقد أصبحت بالفعل بلدان كثيرة من البلدان ذات الدخل المتوسط، من قبيل البرازيل والصين وماليزيا، بلداناً مانحة. ونحن نوصي بأن تُصعد هذه البلدان وغيرها من البلدان التي نجحت في الحد من الفقر، من قبيل الهند، جهودها كبلدان مانحة، بما في ذلك تقديمها مساهمات مالية وتدريباً تقنياً للشركاء من البلدان ذات الدخل المنخفض.

البلدان الواقعة في شرك الفقر وتدار إدارة جيدة

فيما يتعلق بالبلدان الواقعة في شرك الفقر وتدار إدارة جيدة لن يكون حتى إحداهن زيادة كبيرة في تعبئة الموارد المحلية كافيًا لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية. إذ يلزم لها تمويل مشترك كبير من المساعدة الإنمائية الرسمية، وبخاصة في حالة أقل البلدان نمواً. من أجل تصعيد الاستثمارات اللازمة في البنية التحتية، ورأس المال البشري، والإدارة العامة. ويتمثل المخرج فيما يتعلق بالبلدان الواقعة في شرك الفقر وتدار إدارة جيدة في إجراء تقييم حقيقي للاحتياجات المتعلقة بالغايات الإنمائية للألفية، ثم كفالة ألا تكون المعونة معوقاً لعملية التصعيد. وينبغي أن تصبح هذه البلدان في سنة ٢٠٠٥ على الطريق السريع نحو تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

البلدان الواقعة في شرك الفقر وتدار إدارة سيئة: انعدام الإرادة

فيما يتعلق ببلدان من قبيل بيلاروس وميانمار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وزمبابوي، حيث تكمن المشكلة في إرادة القيادة السياسية، لا معنى لتقديم معونة على نطاق كبير. بل ينبغي توجيه المعونة نحو الجهود الإنسانية أو من خلال المنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تكفل تقديم الخدمات على أرض الواقع. وينبغي أن تكون أي معونة موجهة من خلال الحكومة مشروطة بإدخال تحسينات كبيرة في مجال حقوق الإنسان والسياسات الاقتصادية.

البلدان الواقعة في شرك الفقر وتدار إدارة سيئة: ضعف الإدارة العامة

عندما تتوافر الإرادة لدى القيادة الحكومية ولكن يكون هناك ضعف في الإدارة العامة بسبب الافتقار إلى إدارة عامة سليمة، تتمثل إحدى الخطوات الأساسية في الاستثمار في قدرة القطاع العام.

الإطار ٩ تمايز الدعم الإيمائي بحسب الاحتياجات القطرية (تابع)

وهذا سيؤدي أيضاً إلى زيادة "القدرة الاستيعابية" للمعونة في السنوات اللاحقة. وينبغي أن يعتبر المانحون الإدارة العامة السيئة بمثابة فرصة استثمارية، لا بمثابة عائق لتحقيق الغايات. وينبغي توجيه الجهود الأولية نحو بناء القدرة التحليلية والإدارية للحكومة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي - وبناء الدراية الفنية على مستوى القاعدة الشعبية في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والبنية التحتية. ونحن نتوقع أن يفوق أداء هذه البلدان كثيراً التوقعات الحالية. وفي بلدان كثيرة نجد أن التوقعات الدولية منخفضة ولكن القدرة الكامنة للبلد تكون مرتفعة للغاية إذا تلقى دعماً من المانحين في الوقت المناسب وإذا أُلغيت ديونهم، وإذا حدث ذلك تدريجياً بمرور الوقت.

البلدان التي تدور فيها صراعات

تمثل البلدان التي تدور فيها صراعات، أو التي خرجت توأماً من أتون صراعات، أو التي تسقط في هوة صراعات، حالات خاصة بالنسبة إلى المجتمع الدولي. ومن الضروري أن تحدث تصديتات سريعة لذلك. فحدوث تأخر في تقديم معونة موجهة جيداً معناه الفارق بين عملية سلام مدعومة وعودة الصراع إلى الاندلاع. وينبغي أن تكون المعونة موجهة إلى إنهاء العنف وإعادة الخدمات الأساسية، وأن تكون موجهة بطريقة تخفف من التوترات فيما بين الفئات المتنافسة. فالجزرة (وهي هنا عروض بذل جهد موسع في مجال تقديم المعونة)، تكون أقوى بكثير عموماً من العصا (وهي الجزاءات الدولية) في البلدان التي تشهد أزمات من قبيل هايتي والسودان. إلا أن العصا تُستخدم عادةً بدرجة أكبر مما يحقق نتائج دائمة قليلة.

الأولويات الجيوسياسية

توجد لدى البلدان ذات الأولوية الجيوسياسية (من قبيل أفغانستان والعراق) احتياجات عاجلة، قطعاً، ولكنها قد لا تنال إلا حصة غير متناسبة من تمويل المانحين ومن الاهتمام العام. وإذا كان المراد أن يُكْرَس المانحون الرئيسيون جهوداً أكبرى في هذه البلدان، فيجب أن يكفلوا عدم تحويل هذه الجهود الاهتمام والموارد المالية عن بلدان أخرى جديرة بالاهتمام. وفي تلك الحالة لن يكون إلغاء الديون بالنسبة إلى العراق، مثلاً، بدون إلغاء مماثل للديون بالنسبة إلى نيجيريا، مُبرراً على أساس الإنصاف، والجدارة، والحاجة النسبية.

البلدان ذات الاحتياجات الخاصة

تضم الدول النامية ذات الاحتياجات الخاصة ما يلي:

- الدول الجزرية الصغيرة (التي تعاني من العزلة، وصغر أسواقها، وخطاطر الطبيعية التي تتعرض لها).
- الدول غير الساحلية (التي تعاني من العزلة ومن ارتفاع تكاليف النقل).
- الدول الجبلية (التي تعاني من العزلة ومن ارتفاع تكاليف النقل).

الإطار ٩ تمايز الدعم الإنمائي بحسب الاحتياجات القطرية (تابع)

• الدول المعرضة للكوارث الطبيعية. وتحتاج الدول المعزولة جغرافياً إلى استثمارات خاصة في قطاع النقل والاتصالات - كما تحتاج إلى مساعدة جيوسياسية لدعم التعاون الإقليمي والتكامل الإقليمي. وتزايد وتيرة المخاطر الطبيعية، كما تزايد شدتها وأثرها، وتتسم الاستجابات المخصصة التقليدية بالبطء الشديد وتمويلها نمواً أقل مما يجب. وينبغي أن ينشئ المانحون صناديق خاصة للطوارئ من أجل المخاطر الطبيعية (حالات الجفاف والفيضانات والجفاف والآفات والأمراض) وصناديق منتظمة لإدخال تحسينات طويلة الأجل للتصدي للكوارث.

للألفية ولكي يحدوا من تكاليف المعاملات المتعلقة بتقديم الدعم المالي، أن يستخدموا آليات تنسيق تبسيطة - من قبيل اتباع نهج على نطاق القطاعات، وتقديم دعم مباشر للميزانية، والتمويل المتعدد الأطراف من قبيل تقديم تمويل من خلال الصندوق الإنمائي الأوروبي والمؤسسة الإنمائية الدولية. وينبغي أيضاً أن يطبقوا عملياً على وجه الاستعجال التدابير التي حددها لأنفسهم في جدول أعمال روما الخاص بتحقيق المواءمة.

باستطاعة بلدان
كثيرة مستبعدة
حالياً باعتبارها
فقيرة للغاية أو
بعيدة للغاية عن
المضي على الطريق
اللازم أن تحقق مع
ذلك الغايات
الإنمائية للألفية

التركيز على الأولويات المتجاهلة وعلى المنافع العامة المهملة فشركاء التنمية ينبغي أن يدعوا البلدان النامية في النهوض بالأولويات المهملة من قبيل الصحة النفاسية، والمساواة بين الجنسين، والصحة الإنجابية، وفي الاهتمام بالمنافع العامة بما في ذلك القدرات العلمية على المدى الطويل، وحفظ البيئة، والتكامل الإقليمي، والبنية التحتية العابرة للحدود.

قياس تماسك السياسات في ضوء الغايات الإنمائية للألفية إذ ينبغي أن يجري المانحون تقييماً لسياساتهم الإنمائية والخارجية والمالية مع اهتمام محدد بالغايات. وينبغي أن يخضع المانحون أنفسهم لنفس معايير الشفافية والتماسك التي يتوقعونها من حكومات البلدان النامية، وهذا أقل ما يجب أن يفعلوه. فثمة بلدان حققت تقدماً بالمبادرة إلى إعداد تقارير للتقييم الذاتي تتعلق بالغايات ٨، ولكن ينبغي أن تنشر أفرقة تقنية مستقلة تقييمات مستقلة للأثار المترتبة على السياسات التي يتبعها المانحون وبشأن التماسك الذي يبدو أنه، مع إتاحة البيانات للجمهور للسماح بإعادة تحليلها.

تحقيق تقدّم في التجارة العالمية

إن التجارة من بين أكثر القضايا الدولية المتعلقة بالتنمية التي تطوي على شحنة سياسية. فالتجارة، وإن كانت بالغة الأهمية، ليست على الإطلاق طلقة سحرية لتحقيق التنمية. وشعار "التجارة، لا المعونة"

ما زال هناك متسع من الوقت لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية – وإن يكن بالكاد

هو شعاع مضلل تماماً، وبخاصة في أشد البلدان فقراً. وإصلاحات التجارة مكتملة لأجزاء أخرى من السياسة الإنمائية، من قبيل استثمارات البنية التحتية والبرامج الاجتماعية لإيجاد قوة عمل صحية ومتعلمة تعليماً جيداً. وكما هو مبين في توافق آراء مونتريري، ينبغي أن تركز السياسة التجارية الدولية المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية على قضيتين جامعتين هما:

- تحسين إمكانية وصول البلدان الفقيرة إلى الأسواق وتحسين معدلات التبادل التجاري الخاصة بها.
- تحسين قدرة صادرات البلدان ذات الدخل المنخفض على المنافسة، عن طريق زيادة الاستثمارات في البنية التحتية (الطرق والكهرباء والموانئ) وتيسير التجارة.

ونحن نوصي، عملاً على إرساء إطار جامع للتقدم، بأن يتفق زعماء العالم السياسيون أولاً على هدف طويل الأجل ويعيد بدرجة مناسبة (وليكن مثلاً سنة ٢٠٢٥) لإزالة الحواجز أمام التجارة السلعية إزالة كاملة، ولتحرير تجارة الخدمات تحريراً كبيراً وعماماً. وإنفاذ الجميع لمبادئ المعاملة بالمثل وعدم التمييز. ونوصي، في السياق الأقرب أجلاً الخاص بجدول أعمال الدوحة الإنمائي والغايات الإنمائية للألفية، بالاتفاق على النتائج الأساسية التالية قبل منتصف عام ٢٠٠٥.

الزراعة

ينبغي إيلاء أعلى درجات الأولوية، بين القضايا المتعلقة بالتجارة الزراعية، لقضية تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، مع إحداث تخفيضات كبيرة للغاية في الحدود العليا للتعريفات الجمركية وتصعيدها، ومع الإلغاء التدريجي لرسوم محددة على الصادرات من البلدان ذات الدخل المنخفض (من قبيل القطن). وينبغي أيضاً أن يكون هناك في الأجل القريب تعهد ملزم بإلغاء إعانات التصدير ونظم التسعير ذات المستويين.

السلع غير الزراعية

تواجه صادرات البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة تعريفات جمركية أعلى أربع مرات في المتوسط من تلك التي تواجهها صادرات بلدان متقدمة أخرى. وتعاني البلدان النامية أيضاً من نزعتها الحمائية الخاصة بها، التي لا تحدد بحسب من قدرتها على المنافسة في أسواق العالم ولكنها تحد أيضاً من فرص تبادل مزيد من التجارة فيما بينها. وينبغي أن ترمي البلدان المتقدمة في جولة الدوحة إلى جعل جميع التعريفات الجمركية على السلع غير الزراعية صفرية بحلول سنة ٢٠١٥. ومن الممكن أن يكون الهدف على المدى المتوسط هو ألا تتجاوز التعريفات الجمركية نسبة قدرها ٥ في المائة بحلول سنة ٢٠١٥. وعندئذ يمكن للبلدان النامية أن تسعى إلى جعل التعريفات الجمركية صفرية بحلول سنة ٢٠٢٥. وينبغي أن تسعى أشد البلدان فقراً إلى ربط التعريفات الجمركية، إذا كان لا غنى عنها تماماً، على مستوى موحد ويمثل حداً أقصى لفترة معقولة.

الخدمات

قد يتطلب تحرير الخدمات تحريراً سليماً إيلاء اهتمام دقيق لطبيعة الإصلاح ووتيرته وتلاحقه. وينبغي تبني تحرير الطريقة ٤ من الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات (GATS) أي النقل المؤقت لليد العاملة لتقديم الخدمات - باعتباره يمثل أولوية عالية في جولة الدوحة. ونحن نشجع البلدان النامية على مبادلة الالتزامات بفتح الطريقة ١ (الإمداد بالخدمات عبر الحدود) والطريقة ٣ (الاستثمار الأجنبي المباشر للخدمات) في مقابل الحصول على عروض حقيقية من البلدان المتقدمة بشأن الطريقة ٤.

المعاملة الخاصة والتمايزة

من المنطقي معاملة الاقتصادات النامية التي توجد لديها قدرة محدودة بدرجة أكبر على الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة وعلى تحمل تكاليف التكيف معاملة خاصة و متميزة. وينبغي أن تشجع هذه المعاملة المرنة، وإتاحة الوقت، وتقديم المساعدة لأغراض التنفيذ. وينبغي أن ينصب التركيز على الآجال الأطول للتكيف مع التحرير وتحسين التكنولوجيا. ومن شأن وجود "صندوق معونة للتجارة" مؤقت يتناسب مع حجم المهمة أن يتيح تقديم التزامات بتحمل تكاليف التكيف المرتبطة بتنفيذ جدول أعمال الدوحة الإصلاحي.

تعزيز قدرة الصادرات على المنافسة في البلدان النامية

ينبغي أن تواصل البلدان السعي إلى التجارة المفتوحة. ولكنها ينبغي أيضاً أن تواصل الحصول على معونة إضافية للتغلب على معوقات الإنتاج المتعلقة بجانب العرض من جانبي التجارة، مع تشديد خاص على الاستثمارات في الإنتاجية الزراعية والبنية التحتية (من قبيل الطرق والموانئ والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة)، والصادرات التي تتسم بكثافة استخدام اليد العاملة. وهذا أمر هام على وجه الخصوص لأقل البلدان نمواً. ويجب عدم السعي إلى اكتساب قدرة الصادرات على المنافسة بطريقة تشجع الممارسات التمييزية أو القسرية في مجال العمل أو تؤثر تأثيراً سلباً على البيئة الطبيعية - مثلاً عن طريق ممارسات التحريم أو ممارسات مصائد الأسماك غير القابلة للاستدامة.

المنافع العامة الإقليمية والعالمية

لا يمكن أن تتحقق الغايات الإنمائية للألفية فقط عن طريق استثمارات على الصعيد القطري، وتخفيف عبء الديون، وإصلاح التجارة. فمن اللازم أن يكون هناك ترابط فيما بين الاستراتيجيات الوطنية وأن يكون هناك ترابط بينها وآليات التنسيق الدولية لتوفير المنافع العامة الإقليمية والعالمية.

البنية التحتية والمؤسسات الإقليمية

يكون الجيران المباشرون لأي بلد عادةً من بين أهم شركائه التجاريين. ومن الممكن تعزيز هذه الروابط عن طريق وجود بنية تحتية إقليمية وتعاون على صعيد السياسات، وكلاهما أمران يتسمان بأهمية حاسمة لتحقيق النمو الاقتصادي وللمحد من الفقر عندما يكون حجم السكان في إطار أي

ينبغي أن يبدأ في
سنة ٢٠٠٥ جهد
رئيسي على نطاق
العالم للتدريب على
المهارات قبل
الخدمة وذلك
للتغلب على
المعوقات من حيث
الموارد البشرية
التي تحول دون
التصعيد على
المدى القصير

في بلدان كثيرة منخفضة الدخل لن تكون الموارد المحلية وحدها كافية لتحقيق الغايات

اقتصاد صغيراً أو عندما يكون البلد غير ساحلي، أو دولة جزرية صغيرة، أو معتمداً على جيرانه فيما يتعلق بالحصول على الغذاء أو الماء أو الطاقة. كذلك لا تتسنى إدارة مستجمعات المياه العابرة للحدود، والتصحر، وتلوث الهواء، والتنوع البيولوجي إلا عن طريق استراتيجيات إقليمية. وبالنظر إلى أن هناك صراعات محلية كثيرة لها عواقب على مناطق بأكملها، تكون التوترات الإقليمية وراءها، تتطلب إدارة الصراعات مزيداً من التعاون الإقليمي لاكتشاف الصراعات قبل أن تندلع ولاستحداث تصديقات منسقة من جانب البلدان المتجاورة لوضع نهاية لها.

ونوصي، لتلبية هذه الاحتياجات، بدعم أربعة أنواع من المنافع العامة الإقليمية دولياً وبإدماجها ضمن استراتيجيات الحد من الفقر الوطنية المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية:

- إيجاد بنية تحتية في مجالات النقل، أو الطاقة، أو إدارة المياه.
- إيجاد آليات تنسيق لإدارة القضايا البيئية العابرة للحدود.
- إيجاد مؤسسات لتعزيز التعاون الاقتصادي، بما في ذلك التنسيق والمواءمة فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات التجارية.
- إيجاد آليات للتعاون السياسي لإجراء حوار إقليمي ولبناء توافقات في الرأي، ومثال ذلك الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء.

ويطلب تعزيز توفير المنافع الإقليمية استثمارات كبيرة. وينطوي عادةً ذلك فيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المنخفض على الحاجة إلى تمويل خارجي. ومن اللازم أيضاً أن تعزز البلدان مؤسساتها الإقليمية بترشيح المسؤوليات وإضفاء قدر من السيادة على الشراكات عند الضرورة.

تعبئة العلم والتكنولوجيا العالميين لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية

إن حدوث أوجه تقدم في مجال العلم والتكنولوجيا يتيح للمجتمع تعبئة مصادر جديدة للطاقة والمواد، ومكافحة الأمراض وتحسين الزراعة وتنويعها، وتعبئة المعلومات ونشرها، ونقل البشر والسلع بمزيد من السرعة والسلامة، والحد من حجم الأسرة على النحو المرغوب، كما يتيح له أن يحقق ما هو أكثر من ذلك بكثير. ولكن هذه التكنولوجيات ليست مجانية. فهي ثمار استثمارات اجتماعية ضخمة في مجالات التعليم، والاكتشاف العلمي، والمشاريع التكنولوجية الموجهة.

وكل بلد ناجح من البلدان ذات الدخل المرتفع يوظف استثمارات عامة لتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية. ولكن من دواعي الأسف أن البلدان الفقيرة كانت إلى حد كبير تأخذ موقف المتفرج أو موقف المستعمل في أحسن الأحوال لأوجه التقدم التكنولوجي الهامة التي تتحقق في بلدان العالم ذات الدخل المرتفع. أما البلدان الفقيرة فقد كان ينقصها عادةً وجود أوساط علمية وتكنولوجية كبيرة. فعلماءها ومهندسوها، الذين يعانون معاناة مزمنة من نقص التمويل، يرحلون إلى الخارج للحصول على عمالة مُشَبَّعة في مجالات البحث والتطوير العلميين. وعلاوة على ذلك، تركّز الشركات الخاصة أنشطتها الابتكارية على مشاكل البلدان الغنية ومشاريعها، باعتبار أنها ستحقق على الأرجح مردودات مالية فيها.

وتتطلب أي استراتيجية لتحقيق الغايات بذل جهد عالمي خاص لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية في أشد البلدان فقراً، للمساعدة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وللمساعدة أيضاً على إيجاد حلول للتحديات العلمية الخاصة بالبلدان النامية. وينبغي أن يَنْصَب التركيز على تعزيز مؤسسات التعليم العالي. ويلزم أيضاً بذل جهد عالمي خاص لتوجيه أعمال البحث والتطوير نحو التحديات المحددة التي تواجه الفقراء في مجالات المرض والمناخ والزراعة والطاقة والتدهور البيئي. وتوجد آفاق واقعية لاستحداث لقاحات وأدوية جديدة للملاريا، ولنقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، وللأمراض الفتاكة الأخرى في البلدان الفقيرة. ومن الممكن أن يؤدي وجود منتجات محسنة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية - ومن بينها مبيدات الميكروبات، ووسائل جديدة وتسيطر عليها الإناث، ووسائل ذكورية لمنع الحمل - إلى تحسين استعمال تلك المنتجات. ومن الممكن أن يؤدي وجود أنواع زراعية محسنة ونظم محسنة لزراعة المحاصيل إلى زيادة الإنتاجية الغذائية للزراعة البعلية. ويمكن أن يساعد الرصد والتنبؤ البيئان الدقيقان على تركيز التدابير المتخذة بحيث تحقق أكبر أثر إيجابي لها. وثمة أمثلة أخرى كثيرة.

ومن اللازم زيادة التمويل العام المباشر للبحوث للتصدي لهذه القضايا العلمية الأكثر إلحاحاً. ويشير تقدير أولي إلى الحاجة إلى ٧ بلايين دولار سنوياً على الأقل، ربما يوجّه ٤ بلايين دولار منها نحو قطاع الصحة العامة (لجنة الاقتصاد الكلي والصحة ٢٠٠١). وسيوجّه مبلغ آخر قدره بليون دولار نحو الزراعة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية بزيادة الميزانية الحالية للفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية بمقدار ثلاثة أمثال تقريباً. وسيوجّه مبلغ آخر قدره بليون دولار تقريباً نحو تحسين تكنولوجيات الطاقة. وربما كان يلزم مبلغ آخر قدره بليون دولار لزيادة فهم تغيرات المناخ الموسمية وعلى مدار السنة والطويلة الأجل.

استراتيجية دولية للتخفيف من آثار تغير المناخ

إن تغير المناخ قضية إنمائية رئيسية من اللازم التصدي لها على وجه الاستعجال. فمالم يحدث تباطؤ في الاحترار العالمي من المرجح أن يزيد حدوث حالات الجفاف والفيضانات، ومن المحتمل أن يتسع نطاق الأمراض التي تنقلها ناقلات الجراثيم، ومن المحتمل أن تتعرض لإجهاد شديد نظم إيكولوجية كثيرة، من قبيل أشجار المنغروف والشعاب المرجانية. وإيجازاً، تواجه المنجزات التي تحققت في مكافحة المرض والجوع والفقر والتدهور البيئي مخاطر أن تنحل بفعل تغير المناخ.

وعلاوة على ضرورة وجود فهم علمي مُحسَّن لتغير المناخ ووجود استراتيجيات تأقلم على الصعيد القطري، يجب أن يُخَفَّف العالم من تأثير تغير المناخ بتثبيت معدلات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعزيز عمليات فصل الكربون، لمساعدة البلدان على التأقلم مع تأثيرات تغير المناخ. ويجب تنفيذ تدابير إضافية لتثبيت معدلات تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي في المستقبل القريب. ويجب، كما اتفق في جوهانسبرغ، أن تتحمل البلدان التي تسبب المشاكل مسؤولية التخفيف من تأثيرات تغير المناخ وأنماط الإنتاج والاستهلاك الأخرى غير القابلة

المستوى المعقول
للمساعدة الإنمائية
الرسمية الإجمالية
اللازمة لتحقيق
الغايات الإنمائية
للألفية هو ١٣٥
بليون دولار في سنة
٢٠٠٦ يرتفع إلى
١٩٥ بليون دولار
في سنة ٢٠١٥

جيلنا هو أول جيل يستطيع العالم فيه أن يخفض الفقر المدقع بمقدار النصف في إطار تخصيص نسبة قدرها ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي

الاستدامة، من قبيل الإفراط في صيد الأسماك من المصايد العالمية. وهذه البلدان هي البلدان ذات الدخل المرتفع وبعض البلدان ذات الدخل المتوسط التي تحقق نمواً بسرعة.

البدء في سنة ٢٠٠٥ - إطلاق عقدٍ من الطموح الجسور
ما زال هناك متسع من الوقت لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية - وإن يكن بالكاد. وباستطاعة بلدان كثيرة مستعدة حالياً باعتبارها فقيرة للغاية أو بعيدة للغاية عن المضي على الطريق اللازم أن تحقق مع ذلك الغايات الإنمائية للألفية وذلك باتباع نهج منتظم وبوجود أفق تمتد عقداً من الزمان. ويدعو التقرير بقوة إلى تضمين السياسة الإنمائية الدولية أفقاً أطول أجلاً، يركّز على التغلب على المعوقات القصيرة الأجل بتصعيد النهج التي تلي الاحتياجات الأساسية. ولكن ينبغي عدم الخلط بين الحاجة إلى آفاق أطول أجلاً والحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة، وينبغي ألا تنتقص الحاجة الأولى من الحاجة الثانية. وبدون تحقيق تقدّم جسور في السنة المقبلة سيكون الفشل هو مآل عدد كبير من البلدان التي ما زال بإمكانها تحقيق الغايات.

ومن اللازم التصدي في سنة ٢٠٠٥ لتحديات رئيسية في مجال التعاون العالمي على صعيد السياسات. ومن اللازم أن يحقق جدول أعمال الدوحة التجاري تقدماً لأغراض التنمية. كما تلزم تدابير فورية للبدء في معالجة التحديات البيئية الطويلة الأجل، من قبيل تغيير المناخ واستنزاف مصايد الأسماك.

ومن اللازم أيضاً أن يتحرك العالم على وجه الاستعجال باتخاذ تدابير محدّدة للتصعيد نحو بلوغ الغايات. إذ لا يمكن سوى بالتصرف الآن تدريب أعداد كافية من الأطباء أو المهندسين، وتعزيز القدرة على تقديم الخدمات، وتحسين البنية التحتية لتحقيق الغايات. ونحن نوصي، لبدء عقد الطموح الجسور نحو سنة ٢٠١٥، بسلسلة من المبادرات على نطاق العالم للبدء بسرعة في تحقيق تقدّم، يحوّل الغايات على وجه السرعة من مجرد طموح إلى أفعال. ونوصي، لهذا كله، بأن يتزعم الأمين العام تلك المبادرات، مع تنسيق مساهمات منظومة الأمم المتحدة تحت توجيه مُعزّز من جانب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

تحديد البلدان التي تمضي على الطريق السريع

لا يمكن تصعيد برامج استثمارية جسورة مستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية في البلدان النامية بواسطة إدارة هزيلة للغاية. ولكن المجتمع الدولي اعترف بأن بلداناً كثيرة منخفضة الدخل لديها إدارة قوية ومن الممكن أن تكون لديها برامج استثمارية أكثر طموحاً بكثير. ونحن نوصي بأن يسمح المجتمع الدولي هذه البلدان المنخفضة الدخل التي تُدار إدارة جيدة "وضع البلدان التي تمضي على الطريق السريع نحو تحقيق الغايات الإنمائية للألفية" ونوصي بأن تحصل تلك البلدان على زيادة هائلة في المساعدة الإنمائية اللازمة لها لتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية.

الإطار ١٠ تحديد البلدان التي تمضي على الطريق السريع نحو تحقيق الغايات الإنمائية للألفية

يوصي مشروع الأمم المتحدة للألفية بأن يضيف المجتمع الدولي على عدد كبير من البلدان ذات الدخل المنخفض التي أصبحت على أهبة الاستعداد لعملية التصعيد وضع المضي على الطريق السريع نحو تحقيق الغايات. ومن الممكن استخدام أربعة معايير على الأقل لتحديد تلك البلدان، وهي معايير ترد قائمة بها في الجدول. ولقد كان من أولى الجهود الدولية للمكافأة على الإدارة القوية بواسطة زيادة المساعدة الأجنبية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للحد من أعباء الديون. وكجزء من عملية تلك المبادرة، يتوقف استحقاق أي بلد للحصول على تخفيف لأعباء ديونه لا على أن يكون لديه فحسب عبء ديون مرتفعة للغاية بل يتوقف أيضاً على تقييم مشترك إيجابي من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لجودة الإدارة في البلد ولسياساته الاقتصادية. وتُمنح البلدان تخفيفاً لعبء الديون عندما تبلغ "نقطة الإتمام" الخاصة بها، ومن ثم "يعترف بها المجتمع الدولي بفضل تقدمها المرضي في تنفيذ سياسات اقتصادية وهيكلية سليمة".

والآلية الثانية التي تُقيم الإدارة القوية وتثبت صحتها باعتبارها شرطاً مسبقاً لصرف المعونة هي شركة تحديات الألفية التابعة للولايات المتحدة. فالشركة لا تصرف أموالاً إلا للبلدان التي تتخطى عتبات مؤشرات شتى تقيس الإدارة، والجهد الاستثماري في مجالي الصحة والتعليم، والسياسات الاقتصادية. وقد اعتبرت ستة عشر بلداً بالفعل مؤهلة لبرامج استثمارية طموحة. وثمة سبعة بلدان أخرى "بلغت العتبة" فُيَمَّت بأنها ملتزمة بإجراء الإصلاحات الضرورية لتحسين الأداء على صعيد السياسات وستصبح مؤهلة في نهاية المطاف للحصول على مساعدة من الشركة.

والمثال الثالث هو الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء التابعة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. فالدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تنضم إلى تلك الآلية لتعزيز الأخذ بسياسات ومعايير وممارسات تؤدي إلى الاستقرار السياسي، وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع، وتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق التكامل الاقتصادي دون الإقليمي والقاري المعجل عن طريق تبادل التجارب وتعزيز الممارسات الناجحة، بما في ذلك تحديد أوجه القصور وتقدير الاحتياجات إلى بناء القدرات. ومن المعايير الأساسية للانضمام إلى تلك الآلية الخضوع لاستعراضات نظراء دورية وتيسير تلك الاستعراضات لكفالة مطابقة السياسات والممارسات التي تتبعها الدول المشاركة للقيم والمدونات والمعايير السياسية والاقتصادية والخاصة بالشركات، المتفق عليها. وفي منتصف سنة ٢٠٠٤ وقَّع ٢٣ بلداً أفريقياً مذكرة تفاهم كخطوة أولى نحو الانضمام مع إخضاع سياساتها ومؤسساتها لاستعراض النظراء بصفة منتظمة.

وتتيح عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر آلية رابعة لتحديد البلدان التي يمكن إدراجها ضمن البلدان التي تمضي على الطريق السريع نحو تحقيق الغايات الإنمائية للألفية. فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يجريان تقديرات مشتركة بين خبرائهما لورقات استراتيجية الحد من الفقر، وقد أشادا إشادة بالغة بالعديد من البلدان ذات الدخل المنخفض. فعلى سبيل المثال، "تمثل ورقة [مالي] لاستراتيجية الحد من الفقر إطاراً سياسياً معقولاً للحد من الفقر، حيث تُدمج لأول مرة مختلف برامج البلد المتمحورة حول الفقر ضمن سياق إطار اقتصاد كلي سليم". ومن بين البلدان الأخرى التي أشيد بها مؤخراً لوجود ورقات قوية لاستراتيجية الحد من الفقر لديها بوركينا فاسو، وإثيوبيا، وغانا، وموريتانيا، واليمن. وعلاوة على ذلك، نشر البنك الدولي مؤخراً تقريراً يفيد بأن البلدان النامية على أهبة الاستعداد لاستيعاب مساعدات أجنبية إضافية تبلغ قيمتها ٣٠ بليون دولار. وقد اختارت الدراسة عينة من ١٨ بلداً قامت مؤخراً "بتحسين سياساتها تحسناً كبيراً مستخدمة المعونة استخداماً مثمراً وما زالت لديها احتياجات إنمائية كبيرة غير ملبأة". ويخلص التقرير إلى إمكانية استخدام زيادة كبيرة في المعونة استخداماً فعالاً في البلدان الثمانية عشر جميعها.

البلد	الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء (أ)	نقطة الإتمام الخاصة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (ب)	التأهل وفقا لشركة تحدي الألفية (ج)	الحد الأدنى الخاص بشركة تحدي الألفية (د)	ورقة استراتيجية الحد من القدرة الاستيعابية (هـ)	دراسة البنك الدولي الخاصة بالقدرة الاستيعابية (د)
إثيوبيا*	X	X			X	X
أذربيجان					X	
أرمينيا			X		X	
ألبانيا				X	X	
إندونيسيا					X	
أنغولا*	X					
أوغندا*	X	X		X	X	
باراغواي				X		
باكستان*					X	
بنغلاديش*					X	
بنين*		X	X		X	X
بوركينافاسو*		X		X	X	X
بوتان*					X	
البوسنة والهرسك					X	
بوليفيا			X		X	
تشاد*					X	
تنزانيا*		X		X	X	X
تيمور - ليشتي			X			
الجزائر	X					
جمهورية الكونغو*	X					
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية*	X				X	
جنوب أفريقيا	X					
جورجيا			X		X	
جيبوتي					X	
الرأس الأخضر			X			
رواندا*					X	
زامبيا*				X	X	
سان تومي وبرينسيبي*				X		
سري لانكا			X		X	
السنگال*			X	X	X	X
سيراليون*					X	
صربيا والجبل الأسود					X	
طاجيكستان*					X	
غابون	X					
غامبيا*					X	
غانا*			X		X	X
غيانا				X		
غينيا*					X	
فانواتو			X			
الفلبين				X		
فيت نام*	X	X				
قيرغيزستان*	X	X				
الكاميرون*					X	
كمبوديا*				X		
كينيا*				X		
ليسوتو*			X		X	
مالي*	X	X	X		X	X
مدغشقر*	X	X	X		X	
مصر				X		
المغرب*				X		
ملاوي*		X			X	
منغوليا*		X	X			
موريتانيا*	X	X			X	
موريشيوس					X	
موزامبيق*	X	X	X		X	X
مولدوفا*		X				
نيجال*		X				
النيجر*					X	
نيجيريا*					X	
نيكاراغوا*		X	X		X	
الهند*	X					
هندوراس*	X	X	X			
اليمن*		X	X			

الإطار ١٠

تحديد البلدان التي تمضي على الطريق

السريع نحو تحقيق

الغايات الإنمائية

للألفية

(تابع)

* بلد منخفض الدخل.

(أ) أسماء البلدان مستمدة

من الموقع الإلكتروني

www.nepad.org

، بالرجوع إليه في ٢٠ كانون

الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

(ب) أسماء البلدان مستمدة

من الموقع الإلكتروني

www.worldbank.org

بالرجوع إليه في ٢٠ كانون

الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

(ج) أسماء البلدان مستمدة

من الموقع الإلكتروني

www.mca.org

بالرجوع إليه في ٢٠ كانون

الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

(د) البنك الدولي ٢٠٠٣.

المصدر: انظر الخواشي

(أ) إلى (د).

الجدول ٦

تمويل الغايات

الإنمائية للألفية في غانا

نصيب الفرد بدولارات الولايات المتحدة
بسرهما في سنة ٢٠٠٣

— لا تتوفر بيانات.

ملاحظة: قد لا يكون حاصل

جمع الأرقام الواردة في الجدول هو المجاميع
المبينة فيه وذلك بسبب التقريب إلى أرقام
صحيحة.

أ) لأغراض التدخلات لتحقيق الغايات
الإنمائية للألفية التي لم تُدرج بعد في تقدير
الاحتياجات (من قبيل مشاريع البنية التحتية
الكبرى، والتعليم العالي، والاستدامة البيئية).

ب) محسوبة باستخدام المنهجية الموصوفة في
الجدول ٥.

المصدر: منظمة التعاون

والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠٠٤
والتقديرات الحسابية للمؤلفين التي أعدت
بالتعاون مع معهد الإحصاءات الاجتماعية
والبحوث الاقتصادية في غانا.

الاحتياجات الاستثمارية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية	المتوقعة لسنة ٢٠٠٢	المتوقعة لسنة ٢٠٠٦	المتوقعة لسنة ٢٠١٠	المتوقعة لسنة ٢٠١٥	المتوسط للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٦
الجنوع	لا ينطبق	٣	٥	١٢	٦
التعليم	لا ينطبق	١٧	١٩	٢٢	٢٠
المساواة بين الجنسين	لا ينطبق	٢	٣	٣	٣
الصحة	لا ينطبق	١٨	٢٤	٣٤	٢٥
إمدادات المياه والصرف الصحي	لا ينطبق	٦	٧	١٠	٧
تحسين حياة سكان المناطق العشوائية الفقيرة	لا ينطبق	٢	٢	٣	٢
الطاقة	لا ينطبق	١٣	١٥	١٨	١٥
الطرق	لا ينطبق	١١	١٠	١٠	١٠
استثمارات أخرى ^{أ)}	لا ينطبق	٨	٩	١٣	١٠
المجموع	لا ينطبق	٨٠	٩٤	١٢٤	٩٩
مصدر التمويل					
مساهمات الأسر المعيشية	—	٩	١١	١٥	١١
النققات الحكومية	١٤	١٩	٢٧	٣٩	٢٩
المجموع	—	٢٨	٣٨	٥٤	٤٠
فجوة تمويل الغايات الإنمائية للألفية	لا ينطبق	٥٢	٥٧	٧٠	٥٩
المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم الغايات الإنمائية للألفية المباشر (٢٠٠٢)، ^{ب)}	١٦	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
العجز في المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم دعم مباشر لغايات الإنمائية للألفية أكبر من المستوى الذي تحقق في سنة ٢٠٠٢	لا ينطبق	٣٦	٤١	٥٤	٤٣

ومن الممكن استخدام معايير عديدة موجودة سلفاً للمساعدة على تحديد البلدان التي تمضي على الطريق السريع (الإطار ١٠). ومن بين هذه البلدان تلك التي بلغت نقطة الإنماف في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان التي أصبحت مؤهلة للحصول على دعم من شركة تحديات الألفية التابعة للولايات المتحدة؛ والبلدان التي انضمت إلى الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء التابعة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، أو البلدان ذات الاستعراضات الإيجابية من خلال تقديرات هيئة الخبراء المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وورقات استراتيجية الحد من الفقر. وستفسر هذه المعايير وغيرها من المعايير المستندة إلى الأداء عن إثني عشر بلداً على الأقل من البلدان ذات الدخل المنخفض التي بلغت مستويات إدارة تكفي لوضعها على طريق سريع من أجل تصعيد الاستثمارات المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية بدءاً من عام ٢٠٠٥.

وسيوافق المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المانحة، في حالة هذه البلدان التي تمضي على الطريق

الإطار ١١ نسبة المساعدة الإئتمانية الرسمية المستهدفة وقدرها ٠.٧ في المائة والغايات الإئتمانية للألفية

مع أن مشروع الأمم المتحدة للألفية يركز تقديراته للاحتياجات إلى المساعدة الإئتمانية الرسمية على تقديرات المساعدة اللازمة على الصعيد القطري لتحقيق الغايات الإئتمانية للألفية، فإننا نفعل ذلك في سياق الهدف الدولي المحدد منذ أمد طويل للبلدان المتقدمة وهو تخصيص نسبة قدرها ٠.٧ في المائة من دخلها القومي كمساعدة إئتمانية رسمية. وفي سنة ٢٠٠٥ سيكون قد انقضى ٣٥ سنة على تأكيد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهذا الهدف في قرار للجمعية العامة صدر سنة ١٩٧٠:

”إقراراً بالأهمية الخاصة للدور الذي لا يمكن أن تؤديه إلا المساعدة الإئتمانية الرسمية، ينبغي تقديم جزء رئيسي من تحويلات الموارد المالية إلى البلدان النامية على شكل مساعدة إئتمانية رسمية. وستعين على كل بلد متقدم اقتصادياً أن يزيد تدريجياً من المساعدة الإئتمانية الرسمية التي يقدمها إلى البلدان النامية وأن يبذل أقصى جهوده لكي يبلغ نسبة صافية تمثل حداً أدنى قدرها ٠.٧ في المائة من ناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق بحلول منتصف العقد (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٧٠“.

ولقد انقضى هذا الموعد النهائي الأول. فبعد أن انخفضت المساعدة الإئتمانية الرسمية من نسبة قدرها ٠.٥١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمانحين في سنة ١٩٦٠ إلى نسبة قدرها ٠.٣٣ في المائة في سنة ١٩٧٠، فإنها بلغت ٠.٣٥ في المائة في سنة ١٩٨٠. وبحلول سنة ١٩٩٠ كانت المساعدة الإئتمانية الرسمية تبلغ ٠.٣٤ في المائة ثم انخفضت إلى ٠.٢٣ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٢، وفي تلك السنة أعادت البلدان جميعها في توافق آراء مونتهري تأكيد الهدف المتمثل في أن تبلغ نسبة تلك المساعدة الإئتمانية الرسمية ٠.٧ في المائة (منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي ٢٠٠٤).

وحتى الآن لم يبلغ أو يتجاوز إلا خمسة بلدان النسبة المستهدفة وقدرها ٠.٧ في المائة، وهي: الدانمرك ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد. إلا أن ستة بلدان أخرى قد التزمت في العام المنصرم بجدول زمنية محدّدة لتحقيق الهدف قبل سنة ٢٠١٥، وهي: بلجيكا وفنلندا وفرنسا وأيرلندا وإسبانيا والمملكة المتحدة. وهكذا حدّد قرابة نصف الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإئتمانية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جدولاً زمنياً راسخاً لبلوغ النسبة المستهدفة وقدرها ٠.٧ في المائة. ويحث مشروع الأمم المتحدة للألفية جميع البلدان المتقدمة على الوفاء بما التزمت به في مونتهري ”ببذل جهود ملموسة نحو بلوغ هدف ٠.٧ في المائة“. ونحن نحث على أن ”الجهود الملموسة“ تتطلب جدولاً زمنياً محدّداً لبلوغ نسبة ٠.٧، وتتطلب تحديداً جدولاً زمنياً قبل سنة ٢٠١٥، وهو التاريخ المستهدف لتحقيق الغايات.

والتلاقي بين هدف ٠.٧ والغايات تلاقٍ هام. فكما يبيّن هذا التقرير، جيلنا هو أول جيل يستطيع العالم فيه أن يُخفّض الفقر المدقع بمقدار النصف في إطار تخصيص نسبة قدرها ٠.٧ من الناتج القومي الإجمالي. وفي سنة ١٩٧٥ كان الاقتصاد العالمي للمانحين حوالي نصف حجمه الحالي، وكان تحقيق الغايات سيتطلب ما هو أكثر بكثير من تخصيص نسبة قدرها ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي من المانحين. أما الآن، بعد عقدين ونصف العقد من النمو الاقتصادي المستدام، فإن الغايات أصبحت ميسورة تماماً. ولا تلزم أي وعود جديدة – إذ لا يلزم سوى الوفاء بالالتزامات المقدمة فعلاً.

الجدول ٧

التكلفة المقدرة لتحقيق
الغايات الإنمائية للألفية في
جميع البلدانببلايين دولارات الولايات المتحدة
في سنة ٢٠٠٣ملاحظة: قد لا يكون حاصل جمع
الأرقام الواردة في الجدول هو
الجامع المبيّنة فيه وذلك بسبب
التقريب إلى أرقام صحيحة.المصدر: بيانات سنة
٢٠٠٢، استناداً إلى لجنة المساعدة
الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون
والتنمية في الميدان الاقتصادي
٢٠٠٤. والتوقعات للفترة ٢٠٠٦-
٢٠١٥ هي تقديرات حسابية من
جانِب مؤلفي التقرير.

الفترة	المساعدة الإنمائية الرسمية المقدرة في سنة ٢٠٠٢	المتوقعة لسنة ٢٠٠٦	المتوقعة لسنة ٢٠١٠	المتوقعة لسنة ٢٠١٥
احتياجات دعم الغايات الإنمائية للألفية في البلدان ذات الدخل المنخفض				
فجوة تمويل الغايات الإنمائية للألفية	١٢	٧٣	٨٩	١٣٥
بناء القدرات لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية	٥	٧	٧	٧
المهاتب الداعمة للتخفيف من عبء الديون الثقيل	—	٧	٦	١
التخفيف من عبء الديون	٤	٦	٦	٦
تسديدات القروض التساهلية	٥	صفر	صفر	صفر
المجموع الفرعي	١٥	٩٤	١٠٨	١٤٩
احتياجات دعم الغايات الإنمائية للألفية في البلدان ذات الدخل المتوسط				
تقديم الدعم المباشر إلى الحكومات	٤	١٠	١٠	١٠
بناء القدرات لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية	٥	٥	٥	٥
تسديدات القروض التساهلية	٦	٣	٤	٦
المجموع الفرعي	٣	١٢	١١	٩
احتياجات دعم الغايات الإنمائية للألفية على الصعيد الدولي				
التعاون الإقليمي والبنية التحتية	٢	٣	٧	١١
تمويل البحوث العالمية	١	٥	٧	٧
تنفيذ اتفاقيات ريو	١	٢	٣	٥
التعاون التقني من جانب المنظمات الدولية	٥	٥	٧	٨
المجموع الفرعي	١٠	١٥	٢٣	٣١
التكلفة المقدرة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية في جميع البلدان	٢٨	١٢١	١٤٣	١٨٩

السريع نحو تحقيق الغايات الإنمائية للألفية أوضح اختباراً لالتزامها بتحقيق الغايات. فإذا لم يستطع المانحون تقديم الدعم الذي تحتاج إليه تلك البلدان لتحقيق الغايات ستعرض للخطر عملية تحقيق تلك الغايات. وعلاوة على ذلك، من اللازم أن يوطد نظام المساعدة الإنمائية الدولية حوافزه للبلدان ذات مستويات الإدارة الأضعف، مدلاً على أن جودة الأداء تلقى مكافأة فعلاً بواسطة دعم مالي متنسق مع الغايات.

إعداد استراتيجيات للحد من الفقر مستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية
علاوة على دعم البلدان التي تمضي على الطريق السريع نوصي بأن يُعد كل بلد من البلدان النامية
التي هي موضع اهتمام، قبل نهاية سنة ٢٠٠٥، تقديراً للاحتياجات اللازمة لتحقيق الغايات الإنمائية
لألفية واستراتيجية للحد من الفقر مستندة إلى تلك الغايات. ونوصي كذلك بأن يطلب الأمين العام

المتوقعة لسنة ٢٠١٥	المتوقعة لسنة ٢٠١٠	المتوقعة لسنة ٢٠٠٦	المساعدة الإنمائية الرسمية المقدرة في سنة ٢٠٠٢	الفئة
٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	المساعدة الإنمائية الرسمية التي تمثل خط الأساس لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية في سنة ٢٠٠٢
١٦١	٢٤	٩٤	لا ينطبق	الاحتياجات الاستثمارية التزايدية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية
٢٥	٢٣	٢١	لا ينطبق	التسوية فيما يتعلق بالبلدان غير المؤهلة نتيجة لعدم ملاءمة الإدارة فيها
٩	٧	٦	لا ينطبق	برمجة المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية
٦	٥	٤	٤	الإغاثة في حالات الطوارئ والكرب
٣٥	٣٤	٣٦	٣٤	المساعدة الإنمائية الرسمية الأخرى (أ)
١٩٥	١٥٢	١٣٥	٦٥	الاحتياجات الإرشادية الإجمالية إلى المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية (ب)
٠.٥٤	٠.٤٦	٠.٤٤	٠.٢٣	نسبة الدخل القومي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (في المائة)
٠.٢٢	٠.١٥	٠.١٢	٠.٠٦	المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً (% من الدخل القومي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)
١٣٠	٨٧	٧٠	لا ينطبق	الزيادة المطلقة في المساعدة الإنمائية الرسمية اللازمة (بالمقارنة بسنة ٢٠٠٢)
٧٤	٥٠	٤٨	لا ينطبق	الفارق بين الاحتياجات الإجمالية إلى المساعدة الإنمائية الرسمية والالتزامات الحالية

الجدول ٨

الاحتياجات المعقولة من المساعدة الإنمائية الرسمية اللازمة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية

ببلايين دولارات الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٣

ملاحظة: قد لا يكون حاصل جمع الأرقام الواردة في الجدول هو إجماع المبيّنة فيه وذلك بسبب التقريب إلى أرقام صحيحة.

(أ) تشمل المساعدة التي لا تسهم مباشرة في تحقيق الغايات والفئات التشغيلية للوكالات المانحة.

(ب) لا تشمل احتياجات هامة عديدة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. من قبيل الاستجابة لأزمات ذات أهمية جيوسياسية (من قبيل الأزمات في أفغانستان أو العراق)، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وحماية التنوع البيولوجي والحفاظ على مصائد الأسماك العالمية، وما إلى ذلك.

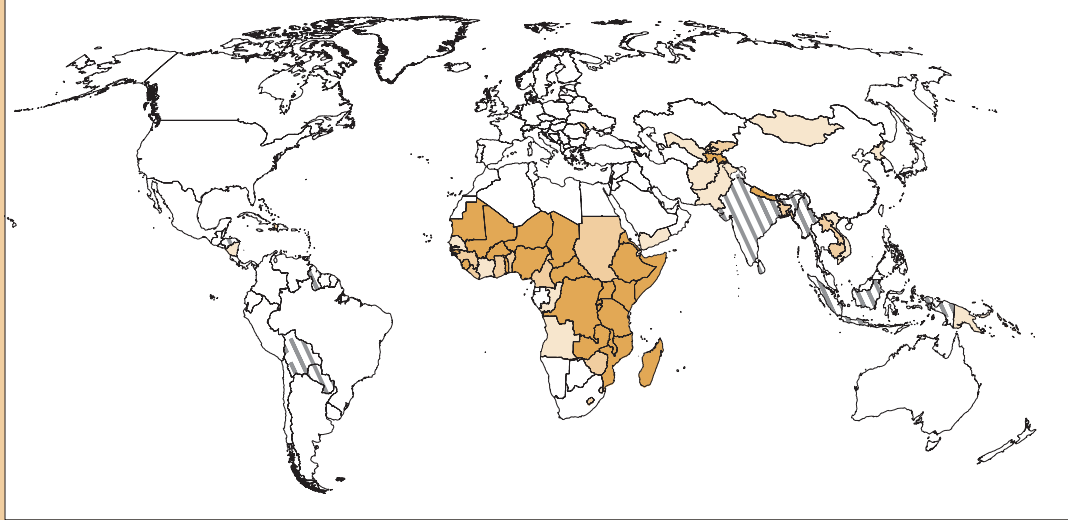
المصدر: بيانات سنة ٢٠٠٢ استناداً إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠٠٤. والتوقعات للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ تمثل تقديرات حسابية من جانب المؤلفين.

إلى كل فريق قطري مقيم تابع للأمم المتحدة أن يساعد في هذه العملية. والأغلب أن تكون محصلة ذلك هي صيغة منقحة لاستراتيجية وطنية قائمة، تتضمن ورقة استراتيجية الحد من الفقر، عند الاقتضاء. وينبغي أن تحتوي تلك الصيغة على استراتيجية لتعزيز الاستثمارات على كل من صعيد القرية والبلدة والمدينة، وسيناريو للتمويل، واستراتيجية للإدارة لكفالة تنفيذ البرنامج بأقل قدر ممكن من الفساد، استناداً إلى المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

وينبغي أن يتزعم البلد المضيف ويملك الجهد الرامي إلى وضع استراتيجية تحقيق الغايات الإنمائية للألفية، مشاركاً في ذلك منظمات المجتمع المدني؛ والمانحين الثنائيين؛ ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وصناديقها؛ والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الإقليمية المناسب. وينبغي تنسيق مساهمات وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وصناديقها عن طريق فريق الأمم المتحدة القطري، كما ينبغي أن يعمل ذلك الفريق عن كثب مع المؤسسات المالية الدولية. وعلى صعيد المقر، ينبغي أن تنسق مجموعة الأمم المتحدة

الخريطة ٨

فجوة تمويل الغايات الإنمائية
لألفية ٢٠١٥
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
المصدر: تقديرات حسابية للمؤلفين



من المتوقع أن تستغني عن المساعدة قبل سنة ٢٠١٥
أكثر من ٢٠٪ - ١٠٪
أقل من ١٠٪ □ لا توجد فجوة في تمويل الغايات الإنمائية للألفية

الإنمائية الأنشطة فيما بين جميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها - مع استمرار مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القيام بدور تنسيقي خاص.

إطلاق جهد عالمي لتدريب الموارد البشرية من أجل تحقيق الغايات الإنمائية للألفية مع تصميم الاستراتيجيات الوطنية ينبغي أن يبدأ في نفس الوقت في سنة ٢٠٠٥ جهد رئيسي على نطاق العالم للتدريب على المهارات قبل الخدمة وذلك للتغلب على المعوقات من حيث الموارد البشرية التي تحول دون التصعيد على المدى القصير. وينبغي أن تعمل الوكالات الدولية ويعمل المانحون الثنائيون مع البلدان ذات الدخل المنخفض على إعداد استراتيجيات جديدة ومواد تدريبية لكي تُستخدم على صعيد القرية وصعيد المدينة. ومن اللازم وجود مناصرين عالميين لهذه المبادرة لتحديد الأهداف وتأكيد الالتزامات المالية للقيام، كأولويات أولى، بتدريب:

- الأخصائيين القرويين في مجالات الصحة، ومغذيات التربة، والري، واستصلاح الأراضي، ومياه الشرب، والصرف الصحي، والكهرباء وإصلاح المركبات، وصيانة الطرق، وإدارة الغابات.



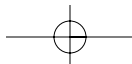
- مديري تخطيط الاستثمار، والميزنة ونظم المعلومات الحاسوبية، ووضع خرائط للفقر، وتقديرات الاحتياجات القطاعية.
 - المدرسين، والأطباء، والمهنيين المهرة الآخرين لتقديم الخدمات في مجالي التعليم والصحة.
 - المهنيين اللازمين للتخطيط الحضري وللبنية التحتية والخدمات الحضرية (من قبيل الكهرباء، والنقل، والماء، وإدارة النفايات، وتحديد المناطق الصناعية) والعناصر الفاعلة في مجال التنمية المجتمعية لتشجيع المشاركة المحلية، والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز حقوق الأقليات.
- وسوف وجود تركيز حاد على تدريب العاملين من الشباب تدريباً متوسط الأجل، عند الاقتضاء، المزايا الإضافية المتمثلة في إدخالهم ضمن سوق العمل المنظمة. وسيساعدهم أيضاً على اكتساب قاعدة من المهارات ستسهم في عمليات التنمية الأطول أجلاً.

إطلاق مبادرات وصفات النجاح السريع

لقد أشرنا إلى فرصة تحقيق أوجه تقدّم مبكرة في مجالات كثيرة، هي: الانضمام في المدارس، والسيطرة على الملاريا، والوجبات المدرسية، ومغذيات التربة، على سبيل المثال لا الحصر. وينبغي مناصرة كل مجال من هذه المجالات، وينبغي تحديد أهداف صريحة وجسورة على مدى ثلاث سنوات. فعلى سبيل المثال، سنتسنى بالتأكيد إتاحة ناموسية مجانية مضادة للملاريا لكل طفل أفريقي في منطقة تنوطن فيها الملاريا بحلول نهاية سنة ٢٠٠٧. وستسنى أيضاً بنهاية سنة ٢٠٠٧ إتاحة الفرصة لكل مزارع كفاي لإعادة تزويد تربته بالمغذيات باستخدام أسمدة أو الحراثة الزراعية أو أساليب ذات صلة. وقد حددنا عدداً كبيراً من وصفات النجاح السريع الإضافية. وينبغي أن نغتنم وكالات الأمم المتحدة المختصة، إلى جانب الوكالات الثنائية ومؤسسات بريتون وودز، الفرصة لإطلاق إشارة بدء هذه المبادرات في سنة ٢٠٠٥.

إشراك البلدان ذات الدخل المتوسط في مواجهة التحدي الذي يمثله تحقيق الغايات إن البلدان ذات الدخل المتوسط تواجه التحدي المتمثل في استكمال عملية القضاء على الفقر المدقع داخلها والانضمام إلى صفوف البلدان المانحة في الوقت ذاته. وتعاني أغلبية البلدان الكبيرة ذات الدخل المتوسط من جيوب من الفقر يجب استهداف القضاء عليها. ومن الممكن مساندة تلك العملية من خلال هبات داعمة لأعباء الديون المرتفعة فيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المتوسط المنقلة بالديون.

ولكن البلدان ذات الدخل المتوسط الكبرى - من قبيل البرازيل والصين وماليزيا والمكسيك وجنوب أفريقيا - لديها أيضاً دراية فنية ذات فائدة مباشرة للبلدان الأفقر منها. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تساعد الصين على كفاءة تدفق منتظم من الأدوية المضادة للملاريا التي تمثل مادة الأرميزينين أساسها إلى أفريقيا في السنوات المقبلة. ويمكن أيضاً أن تساعد البلدان في التوسع في قطاع النقل أو غيره من البنى التحتية. وباستطاعة البرازيل أن تسهم في التنمية في بلدان أفريقيا الناطقة باللغة



الجدول ٩

أعداد الفقراء (بالملايين)

سيناريو الغايات الإنمائية لألفية لسنة ٢٠١٥	التقديرات لسنة ٢٠١٥ مستقرة من الاتجاهات الحالية	تقديرات سنة ٢٠٠٥	
٤٩	٨٨	٩٢	شرق أوروبا ووسط آسيا
صفر	صفر	١٨٢	شرق آسيا والمحيط الهادئ*
٩٠	١٢٣	١٢٨	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٤	٩	٨	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٣١٧	٣١٧	٤٠٧	جنوب آسيا*
١٩٨	٤٣١	٣٤٥	أفريقيا جنوب الصحراء
٦٥٨	٩٦٨	١٦٢١	المجموع

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بسر دولارات الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٣)

سيناريو الغايات الإنمائية لألفية لسنة ٢٠١٥	التقديرات لسنة ٢٠١٥ مستقرة من الاتجاهات الحالية	تقديرات سنة ٢٠٠٥	
٤٠٨٤	٣٨٢٧	٢٩٨٠	أوروبا ووسط آسيا
٢١٣٩	٢١٣٩	١٣١٣	شرق آسيا والمحيط الهادئ*
٥١٠٢	٤١٠٤	٣٧٢٤	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٣٣٥٢	٢٧٢٧	٢٤٤٧	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٩٨٠	٩٨٠	٦٠٢	جنوب آسيا*
٧١٢	٥٠٩	٥٢٠	أفريقيا جنوب الصحراء

الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية (بالملايين)

سيناريو الغايات الإنمائية لألفية لسنة ٢٠١٥	التقديرات لسنة ٢٠١٥ مستقرة من الاتجاهات الحالية	تقديرات سنة ٢٠٠٥	
٢٠	٦١	٥٢	أوروبا ووسط آسيا
٦٥	٦٥	١٦٢	شرق آسيا والمحيط الهادئ*
٣٨	٣٨	٤٩	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي*
١٤	٤٦	٣٢	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٢٢٨	٢٨٥	٣٠١	جنوب آسيا
١٥٥	٢٥٥	٢٢٨	أفريقيا جنوب الصحراء
٥٢٠	٧٤٩	٨٢٤	المجموع

وفيات الأطفال (ملايين الأرواح التي تُفقد)

سيناريو الغايات الإنمائية لألفية لسنة ٢٠١٥	التقديرات لسنة ٢٠١٥ مستقرة من الاتجاهات الحالية	تقديرات سنة ٢٠٠٥	
٠,١	٠,١	٠,٢	أوروبا ووسط آسيا
٠,٦	٠,٧	١,١	شرق آسيا والمحيط الهادئ
٠,١	٠,١	٠,٣	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي*
٠,٢	٠,٢	٠,٤	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*
١,٦	٢,٠	٣,١	جنوب آسيا
١,٩	٤,٧	٤,٧	أفريقيا جنوب الصحراء
٤,٤	٧,٩	٩,٨	المجموع

الوفيات النفاسية (ملايين الأرواح التي تُفقد)

سيناريو الغايات الإنمائية للألفية لسنة ٢٠١٥	التقديرات لسنة ٢٠١٥ مستقرة من الاتجاهات الحالية	تقديرات سنة ٢٠٠٥	
٠,١٥	٠,٥٤	٠,٥٤	المجموع

فوائد تحقيق الغايات
الإنمائية للألفية، بحسب
المنطقة الإقليمية* منطقة إقليمية تغطي على الطريق
نحو تحقيق هدف الغايات
الإنمائية للألفية.ملاحظة: قد لا يكون حاصل جمع
الأرقام الواردة في الجدول هو
إجمالي المبيّنة فيه وذلك بسبب
التقريب إلى أرقام صحيحة.

المصدر: البيانات المتعلقة بأعداد

الفقراء مستمدة من تشن ورافليون
(Chen and Ravallion) ٢٠٠٤.أما البيانات المتعلقة بنصيب الفرد
من الناتج المحلي الإجمالي والمتعلقةبوفيات الأطفال فهي مستمدة من
البنك الدولي ٢٠٠٤. وأماالبيانات المتعلقة بنقص التغذية فهي
مستمدة من منظمة الأغذية
والزراعة ٢٠٠٣. والبيانات المتعلقةبالوفيات النفاسية مستمدة من
منظمة الصحة العالمية / اليونسيف

١٩٩٦ ومنظمة الصحة

العالمية / اليونسيف / صندوق الأمم
المتحدة للسكان ٢٠٠٣. والبياناتالمتعلقة بالمياه والصرف الصحي
مستمدة من منظمة الصحةالعالمية / اليونسيف JMP ٢٠٠٤.
أما البيانات المتعلقة بفيروس نقصالمناعة البشرية / الإيدز فهي
مستمدة من ستوفر وآخرين٢٠٠٢. والبيانات المتعلقة بسكان
المناطق العشوائية الفقيرة مستمدةمن شعبة السكان بالأمم المتحدة
٢٠٠١ و٢٠٠٣ وموئل الأمم

المتحدة ٢٠٠٣.



٧١

للإصينها وفي التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإيمانية للألفية

الجدول ٩

فوائد تحقيق الغايات
الإيمانية للألفية، بحسب
المنطقة الإقليمية
(تابع)

حالات الإصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٢ (بالملايين)		
سيناريو الغايات الإيمانية لألفية لسنة ٢٠١٠	التقديرات لسنة ٢٠١٠ مستقرة من الاتجاهات الحالية	
١,٣	٢,٨	شرق آسيا والمحيط الهادئ
٠,٧	٢,٣	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٠,٣	٠,٩	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٥,٧	١٨,٥	جنوب آسيا
٨,٨	٢١,٠	أفريقيا جنوب الصحراء
١٦,٨	٤٥,٥	المجموع
الأفراد الذين لا يحصلون على مياه مأمونة (بالملايين)		
سيناريو الغايات الإيمانية لألفية لسنة ٢٠١٥	التقديرات لسنة ٢٠١٥ مستقرة من الاتجاهات الحالية	تقديرات سنة ٢٠٠٥
١٠	١٠	٢٣
٢٩٩	٣٠٥	٣٨٨
١٦	١٦	٤٩
٢٦	٤٦	٤٠
صفر	صفر	١٦٠
٢٣٠	٢٧٠	٢٨٠
٥٨١	٦٤٧	٩٣٩
الأفراد الذين لا يحصلون على صرف صحي مُحسَّن (بالملايين)		
سيناريو الغايات الإيمانية لألفية لسنة ٢٠١٥	التقديرات لسنة ٢٠١٥ مستقرة من الاتجاهات الحالية	تقديرات سنة ٢٠٠٥
٣٢	٧٣	٦٩
٦٠٨	٦٠٨	٨٧٣
١٠٣	١٠٧	١٢٨
٦١	٨٤	٨٠
٧١٨	٧٧٠	٨٧٧
٣٠٥	٥٣١	٤٥٤
١٨٢٧	٢١٧٢	٢٤٨١
الأفراد الذين يعيشون في ظل أوضاع عشوائية فقيرة (بالملايين)		
سيناريو الغايات الإيمانية لألفية لسنة ٢٠٢٠	التقديرات لسنة ٢٠٢٠ مستقرة من الاتجاهات الحالية	٢٠٠١
٤١	٤٧	٤٤
٢١٠	٣٨٥	٢٣٧
١١٦	١٧٣	١٢٨
٥٤	٩٧	٦١
٢٠٧	٣٩٨	٢٣٥
١٤٤	٣٢٥	١٦٧
٧٧٢	١٤٢٥	٨٧٢

البلد	المساعدة كسبة قدرها ٠.٤٤ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لسنة ٢٠٠٦	الالتزام بتقديم المساعدة فيما يتعلق الفجوة في سنة ٢٠٠٦	المساعدة كسبة قدرها ٠.٤٤ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في سنة ٢٠١٥	الالتزام بتقديم المساعدة فيما يتعلق الفجوة في سنة ٢٠١٥
إسبانيا(أ)	٤,١	٢,٩	٥,٩	٧,٥
ألمانيا(ب)	١١,٦	٨,٤	١٦,٧	١٠,٠
إيطاليا(ب)	٧,٠	٥,١	١٠,١	٦,١
أيرلندا(ط)	٠,٦	٠,٨	٠,٩	١,١
استراليا(ج)	٢,٤	١,٤	٣,٤	١,٦
البرتغال(ب)	٠,٧	٠,٥	١,٠	٠,٦
بلجيكا(د)	١,٥	٢,١	٢,١	٢,٧
الدانمرك(و)	١,٠	١,٨	١,٥	٢,٢
السويد(د)	١,٥	٣,٢	٢,١	٣,٨
سويسرا(ع)	١,٦	١,٤	٢,٤	١,٧
فرنسا(ز)	٨,٥	٨,٨	١٢,٣	١٥,٦
فنلندا(د)	٠,٨	٠,٧	١,١	٠,٩
كندا(هـ)	٤,٢	٢,٦	٦,١	٣,٧
لكسمبرغ(ك)	٠,١	٦,٢	٠,٢	٠,٣
المملكة المتحدة(س)	٩,٢	٨,٥	١٣,٢	١٦,٨
الترويج(ل)	١,١	٢,٤	١,٦	٢,٨
النمسا(ب)	١,٢	٠,٩	١,٧	١,١
نيوزيلندا(م)	٠,٤	٠,٢	٠,٥	٠,٢
هولندا(ن)	٢,٤	٤,٢	٣,٥	٥,١
الولايات المتحدة(ح)	٥٤,٥	٢٢,٣	٧٨,٧	٢٧,٢
اليابان(ي)	١٩,٩	٩,٥	٢٨,٧	٩,٥
اليونان(ب)	٠,٩	٠,٦	١,٣	٠,٨
المجموع	١٣٥,٠	٨٨,٤	١٩٥,٠	١٢١,٥

الجدول ١٠

تدفقات وفجوات المساعدة الإمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإمائية استناداً إلى الالتزامات الحالية

بلايين دولارات الولايات المتحدة بأسعارها الثابتة في سنة ٢٠٠٣

ملاحظة: قد لا يكون حاصل جمع الأرقام الواردة في الجدول هو التمام المبنية فيه وذلك بسبب التقريب إلى أرقام صحيحة. (أ) بافتراض حدوث عومسي حقيقي في الدخل القومي الإجمالي قدره ٢ في المائة.

(ب) بالإبقاء على النسبة المستهدفة للمساعدة الإمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي وقدرها ٠.٣٣٪ في سنة ٢٠٠٦ مستمرة لغاية سنة ٢٠١٥.

(ج) بالإبقاء على نسبة المساعدة الإمائية الرسمية المستهدفة من الدخل القومي الإجمالي في سنة ٢٠٠٦ مستمرة لغاية سنة ٢٠١٥.

(د) بالإبقاء على نسبة المساعدة الإمائية الرسمية المستهدفة من الدخل القومي الإجمالي لسنة ٢٠٠٦ وقدرها ٠.٧٪ في سنة ٢٠١٠ مستمرة لغاية سنة ٢٠١٥.

(هـ) بافتراض حدوث زيادة سنوية حقيقية في المساعدة الإمائية الرسمية قدرها ٥ في المائة (زيادة اسمية قدرها ٨ في المائة مطروحا منها نسبة قدرها ٢.٥ في المائة لمراعاة عامل التضخم) لغاية سنة ٢٠١٠، والإبقاء على نسبة المساعدة الإمائية الرسمية المستهدفة من الدخل القومي الإجمالي في سنة ٢٠١٠ مستمرة لغاية سنة ٢٠١٥.

(و) بالإبقاء على نسبة المساعدة الإمائية الرسمية المستهدفة من الدخل القومي الإجمالي وقدرها ٠.٨٣٪ مستمرة لغاية سنة ٢٠١٥.

(ز) بالإبقاء على نسبة المساعدة الإمائية الرسمية المستهدفة من الدخل القومي الإجمالي وقدرها ٠.٧٪ في سنة ٢٠١٢ مستمرة لغاية سنة ٢٠١٥.

(ح) بافتراض حدوث نمو حقيقي بنسبة قدرها ٣٪ في الدخل القومي الإجمالي لسنة ٢٠٠٦، وفيما يتعلق بسنة ٢٠٠٦ يتضمن الرقم مبلغا يتجاوز ١٥ بليون دولار مخصصاً لحساب تحدي الألفية، وقرابة بليون دولار لمبادرة الإيدز العالمية، وزيادة العونة المتعددة الأطراف، وإعادة تحديد مراحل الإنفاق على الإعمار في العراق. أما حصص المساعدة الإمائية الرسمية كسبة من الدخل القومي الإجمالي فمن المسقط أن تظل ثابتة لغاية سنة ٢٠١٥.

(ط) بالإبقاء على نسبة المساعدة الإمائية الرسمية المستهدفة من الدخل القومي الإجمالي في سنة ٢٠٠٧ وقدرها ٠.٧٪ في المائة لغاية سنة ٢٠١٥.

(ي) بالإبقاء على مستوى المساعدة الإمائية الرسمية في سنة ٢٠٠٦ وقدره ٩.٥ بلايين دولار ٢٠٠٦ مستمرا إلى سنة ٢٠١٥.

(ك) بالإبقاء على الالتزام بتقديم مساعدة إمائية رسمية كسبة من الدخل القومي الإجمالي قدرها ١ في المائة في سنة ٢٠٠٦ مستمرا لغاية سنة ٢٠١٥.

(ل) بالإبقاء على نسبة المساعدة الإمائية الرسمية المستهدفة من الدخل القومي الإجمالي وقدرها ١٪ في سنة ٢٠٠٥ مستمرة لغاية سنة ٢٠١٥.

(م) بافتراض الإبقاء على مستوى المساعدة الإمائية الرسمية كسبة من الدخل القومي الإجمالي قدرها ٠.٢٦٪ في سنة ٢٠٠٥ مستمرا لغاية سنة ٢٠١٥.

(ن) بالإبقاء على نسبة المساعدة الإمائية الرسمية المستهدفة من الدخل القومي الإجمالي وقدرها ٠.٨٪ في سنة ٢٠٠٦ مستمرة لغاية سنة ٢٠١٥.

(س) بالإبقاء على نسبة المساعدة الإمائية الرسمية المستهدفة من الدخل القومي الإجمالي وقدرها ٠.٧٪ في سنة ٢٠١٣ مستمرة لغاية سنة ٢٠١٥.

(ع) بالإبقاء على نسبة المساعدة الإمائية الرسمية المستهدفة من الدخل القومي الإجمالي وقدرها ٠.٤٪ في سنة ٢٠١٠ مستمرة لغاية سنة ٢٠١٥.

المصدر: منشور للجنة المساعدة الإمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سيصدر لاحقا



البرتغالية، بما يتضمن تدريب المهنيين الناطقين باللغة البرتغالية. وباستطاعة ماليزيا أن تعمل على زيادة القدرة التنافسية للصادرات التصنيعية ذات الكثافة من حيث استخدام اليد العاملة وأن تعزز آليات تقديم المشورة العلمية. وقد اكتسبت جنوب أفريقيا مؤخراً خبرة فريدة في التصعيد السريع لخدمات البنية التحتية من أجل توفير المياه والكهرباء في المناطق الريفية. ويمكن أن تساعد البلدان في بقية أفريقيا في عملية تصميم خطط استثمارية طموحة. وثمة أمثلة أخرى كثيرة للإمكانات الهائلة للتعاون فيما بين البلدان النامية - وينبغي اغتنام تلك الفرص في سنة ٢٠٠٥.

٤ تكاليف وفوائد تحقيق الغايات الإنمائية للألفية

تماشياً مع توافق آراء مونتيري، سيكون من اللازم أن تتوسع البلدان النامية في تعبئة مواردها المحلية لتمويل استراتيجياتها للحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية بالاعتماد على الإيرادات الحكومية، ومساهمات الأسر المعيشية واستثمارات القطاع الخاص إلى أقصى حد ممكن. ولن تكون الموارد المحلية كافية وحدها لتحقيق الغايات في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض، وبخاصة جميع أقل البلدان نمواً.

من اللازم اتخاذ تدابير عاجلة إذا كان المراد أن نبدأ عقداً من الطموح الجسور لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية

التوسع في الإطار المالي لتحقيق الغايات

إن الأسئلة المحورية هي ما يلي: مدى تكلفة تحقيق الغايات؟ وما هي نسبة التكاليف الكلية التي يمكن تحملها عن طريق زيادة الموارد المحلية، وما الذي يجب تقديمه من المانحين؟ وبالنظر إلى عدم وجود "صفة مناسبة للجميع" لتحقيق الغايات، لا تتسنى الإجابة عن هذه الأسئلة إجابة سليمة إلا من خلال إجراء تقديرات مفصلة للاحتياجات يجب تنفيذها على الصعيد القطري. وكمحاولات أولى، تعاون مشروع الأمم المتحدة للألفية مع منظمات البحوث المحلية لإعداد تقديرات لاحتياجات تحقيق الغايات الإنمائية للألفية لخمسة بلدان من أجل تحديد الاحتياجات في مجال البنية التحتية، والموارد البشرية، والاحتياجات المالية، تحديداً كمياً. وفيما يتعلق بغانا تصل قيمة الاستثمارات العامة السنوية اللازمة لتحقيق الغايات إلى ٨٠ دولاراً للفرد الواحد في سنة ٢٠٠٦. تتصاعد إلى ١٢٤ دولاراً في سنة ٢٠١٥ (الجدول ٧). وتتبدى من تقييومات للاحتياجات المتعلقة ببلدان أخرى منخفضة الدخل وجود مستويات مماثلة لديها من الاستثمارات المطلوبة. وجدير بالذكر أن هذا الرقم لا يتضمن التعاون التقني لبناء القدرات وللأغراض الأخرى، والمساعدة التي تُقدّم في حالات الطوارئ، أو المساعدة الإنمائية الرسمية الأخرى التي لا تمّول مباشرة التكاليف الرأسمالية أو تكاليف التشغيل المتعلقة بالتدخلات التي ترمي إلى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

ونحن نفترض، فيما يتعلق بتمويل هذه الاستثمارات، حدوث زيادة كبيرة في تعبئة الموارد المحلية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي على تحقيق الغايات بما يصل إلى أربع نقاط مئوية من الناتج المحلي



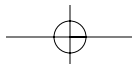


الإجمالي حتى سنة ٢٠١٥. ومن المرجح أن هذه الموارد الإضافية ستلزم زيادتها من خلال مصدر إيرادات عريض القاعدة من قبيل فرض ضريبة قيمة مضافة، فضلاً عن إعادة توجيه الإنفاق الحالي ذي الأولوية المنخفضة نحو الاستثمارات المتعلقة بتحقيق الغايات الإنمائية للألفية ذات الأولوية الأعلى. وهذه الزيادة في الموارد المحلية، حتى على الرغم من كونها كبيرة للغاية كنسبة مئوية من الدخل المحلي، لا تكفي لتحقيق الغايات في البلدان الفقيرة. فذلك يستوجب زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

وتشير نتائجنا إلى أن التمويل الخارجي للتدخلات العامة في أي بلد من البلدان ذات الدخل المنخفض التي يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها ٣٠٠ دولار في سنة ٢٠٠٥ سيكون في حدود نسبة تتراوح من ١٠ إلى ٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وفي حالة هذه البلدان سيلزم تقسيم تكاليف تحقيق الغايات تقسيماً تقريباً بالتساوي بين التمويل المحلي والمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الوقت ذاته، سيكون باستطاعة البلدان ذات الدخل المتوسط أن تمول أساساً جميع الاستثمارات في تحقيق الغايات بدون اللجوء إلى التمويل الخارجي—إلا إذا أعاقها عن ذلك أعباء الديون المفرطة. وفي بعض الحالات قد يلزم تعديل احتياجات الفئات الأولية للميزانيات الحكومية لتمكين البلدان من زيادة الاستثمارات العامة اللازمة لتحقيق الغايات. وقد تلزم مستويات متواضعة من المساعدة الإنمائية الرسمية لمساعدة البلدان ذات الدخل المتوسط على التصدي لظاهرة "جيوب الفقر" الصعبة على وجه الخصوص.

وستكون التكلفة الإجمالية لدعم فجوة تمويل تحقيق الغايات الإنمائية للألفية فيما يتعلق بكل بلد من البلدان ذات الدخل المنخفض، وفقاً لتقديراتنا، ٧٣ بليون دولار في سنة ٢٠٠٦، ترتفع إلى ١٣٥ بليون دولار بحلول سنة ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تحتاج البلدان ذات الدخل المتوسط إلى ١٠ بلايين دولار كدعم مباشر للاستثمارات اللازمة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية. وعلاوة على هذه التكاليف المباشرة للاستثمارات في تحقيق الغايات، ثمة تكاليف مضافة على الصعيد الوطني والدولي—فيما يتعلق بنفقات بناء القدرات من جانب الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، والنفقات العامة للعلم والتكنولوجيا، والتخفيف المعزز لأعباء الديون، والفئات الأخرى للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونحن نجد، على وجه الإجمال، أن الاحتياجات من المساعدة الإنمائية الرسمية المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية هي في حدود ١٢١ بليون دولار في سنة ٢٠٠٦، ترتفع إلى ١٨٩ بليون دولار في سنة ٢٠١٥، مع مراعاة حدوث زيادات ممولاً مشتركاً على الصعيد القطري. ويتضح من نتائجنا أن بلدانا عديدة "ستستغني" عن المعونة لتمويل الاستثمارات في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية قبل سنة ٢٠١٥ (الخريطة ٨).

ونحن نقدر في الجدول ٨ مستوى معقولاً لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية التي ينطوي عليها تحقيق الغايات، وذلك بإجراء ثلاثة تعديلات للجدول ٧. أولاً، نحن نسلّم بأن أشكالاً أخرى من أشكال المساعدة الإنمائية الرسمية سيزيل لها ما يسوغها بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية. ثانياً، نحن نسلّم بأن بعض الاحتياجات المتعلقة بتحقيق





الغايات الإنمائية للألفية ستليها إعادة برمجة المعونة القائمة بدلاً من زيادة المعونة. ثالثاً، نحن نسلم بأن ثمة بلداناً لن تكون مؤهلة للحصول على زيادة في المعونة وذلك بسبب سوء إدارتها. وبإجراء هذه التصحيحات الثلاثة نحن نرى أن المستوى المعقول للمساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية التي ستكون لازمة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية أثناء العقد المقبل هو ١٣٥ بليون دولار في سنة ٢٠٠٦، يرتفع إلى ١٩٥ بليون دولار في سنة ٢٠١٥. وهذان الرقمان يعادلان ٠,٤٤ و ٠,٥٤ في المائة على التوالي من الناتج القومي الإجمالي للمانحين.

وتشير تقديرات المساعدة الإنمائية الرسمية هذه إلى أن المانحين ينبغي أن يستعدوا المضاعفة نسب المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمونها بالقياس إلى ناتجهم القومي الإجمالي أثناء فترة السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٥ بالمقارنة بما يقدمونه حالياً. وهذا معناه أن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية للناتج القومي الإجمالي للمانحين ينبغي أن تمثل ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي أو أكثر من ذلك، وهو ما يقرب من ضعف المستوى الحالي. وبالنظر إلى أن حساباتنا للاحتياجات إلى المساعدة الإنمائية الرسمية تترك فئات رئيسية معينة من المعونة من المحتمل أن تلزم في المستقبل - من قبيل مشاريع البنية التحتية الرئيسية، وزيادة الإنفاق على التكيّفات مع تغيّر المناخ، وإعادة الإعمار في أعقاب الصراعات، وأولويات أخرى جيوسياسية بارزة - فإننا نعتقد أن المانحين ينبغي أن يلتزموا ببلوغ النسبة المستهدفة منذ أمد طويل وقدرها ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول سنة ٢٠١٥. وسيوجّه ثلاثة أرباع تلك النسبة تقريباً نحو تحقيق الغايات، بينما ستوجه البقية نحو تلبية الاحتياجات الأخرى إلى المساعدة الإنمائية الرسمية.

ومن الضروري للبلدان لكي تحقق الغايات حدوث زيادات كبيرة في المعونة التي تقدّم لها، وإن كان من الواضح أنها زيادات لن تكون كافية بحد ذاتها. ومثلما يلزم أن تتقيد البلدان النامية بالتزاماتها من حيث تحسين الإدارة، يجب على البلدان الغنية أن تفي بما التزمت به في مونتيري من "بذل جهود ملموسة نحو بلوغ هدف تخصيص نسبة قدرها ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية". وتحقيقاً للغايات، من اللازم أن يلتزم المانحون التزاماً معقولاً وطويل الأجل بتقديم مساعدة إنمائية رسمية أعلى كثيراً، مع جعل إمكانية الحصول على مزيد من التمويل مرهونة بنوعية استراتيجية الحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية الرسمية ومرهونة بالتزامات معقولة من البلدان بإجراء الإصلاحات الضرورية.

وقد بلغت خمسة بلدان مرتفعة الدخل الهدف الدولي المتمثل في تخصيص نسبة قدرها ٠,٧ في المائة فعلاً، بينما التزمت ستة بلدان أخرى بخطوط زمنية محدّدة لبلوغ هذا المستوى من المساعدة الإنمائية الرسمية (الإطار ١١). ولكن حتى إذا تم الوفاء بجميع الالتزامات القائمة على مدى السنوات الخمس المقبلة، سيشهد العالم مع ذلك عجزاً تمويلياً كبيراً. وقد استكشفت مبادرات عديدة آليات تمويلية مبتكرة للتغلب على المعوقات المالية التي تحول دون القيام بعملية تصعيد سريع لأحجام المعونة. ونحن نعتبر أن مرفق التمويل الدولي، المقترح من الحكومة البريطانية، هو الاقتراح الأكثر تطوراً بين هذه المبادرات لتحقيق زيادة سريعة في المساعدة الإنمائية.



وهذا المرفق من شأنه أن يكون آلية تمويلية محدّدة زمنياً ترمي إلى مضاعفة المساعدة الإنمائية، على الأقل، من الآن وحتى سنة ٢٠١٥. ومن شأنه أن يوجّه أموالاً إضافية من أسواق رأس المال الدولية بإصدار سندات، استناداً إلى التزامات طويلة الأجل وملزمة قانوناً من جانب المانحين. وهو يستجيب للحاجة إلى تصعيد سريع و/أو "تحميل أمامي" للمساعدة الإنمائية بدون فرض تقييدات لا موجب لها على ميزانيات البلدان الغنية، مع تمكين البلدان المانحة من تحقيق هدف تخصيص نسبة قدرها ٠,٧٪ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي بحلول سنة ٢٠١٥.

الفوائد: مبررات عقد من الطموح الجسور

تحدّد الغايات الإنمائية للألفية رؤية تمثل تحدياً ويمكن تحقيقها بإحداث انخفاض هائل في الفقر بجميع أشكاله، مع تحقيق فوائد ضخمة للعالم أجمع. وقد أشرنا في بداية عرضنا العام هذا إلى أنه في حالة تحقيق الغايات فإن أكثر من ٥٠٠ مليون شخص سيبتشرون من وهدة الفقر وستُقدّم ملايين من الأرواح، مع حدوث نسبة كبيرة من التحسينات في أفريقيا. وستتاح لملايين من الأطفال فرصة الانضمام في المدارس الابتدائية في حالة تحقيق الغايات. وثمة فوائد أخرى محدّدة تحديداً كمياً في الاستقرارات البسيطة المعروضة في الجدول ٩. ولكن ما لا ينعكس في جدول من هذا القبيل هو ما تحقّقه الغايات من انحسار في التدهور البيئي، أو مئات الملايين من النساء والفتيات الأخريات اللاتي سيعشن حياتهن في ظل الحرية، وفي ظل مزيد من الأمن ومزيد من الفرصة، إذا تحققت الغايات. فواء هذه الإنجازات أرواح وآمال بشر في ظل إتاحة فرص جديدة لوضع نهاية لعبء الفقر الطاحن.

ولكن الغايات الإنمائية للألفية تمثل منتصف الطريق فقط نحو وضع نهاية للفقر المدقع. فحتى إذا تحققت الغايات في كل بلد، سيظل الفقر المدقع قضية رئيسية تتطلب اهتماماً مستمراً. ومع أن إجراء عملية تصعيد لمساعدة إنمائية رفيعة النوعية سيتيح لبلدان كثيرة أن تستغني عن دعم خارجي على نطاق كبير لميزانياتها، ستظل أشد البلدان فقراً بحاجة إلى دعم مستمر يمثل نسبة تتراوح من ١٠ و ٢٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لكي تستغني عن المساعدة الخارجية في وقت ما بعد سنة ٢٠١٥ - ربما في سنة ٢٠٢٥ (الخريطة ٧). وحتى ذلك الحين، وإلى أن تصبح المساعدة الإنمائية لا وجود لها في نهاية المطاف، سيظل تقديم معونة مستدامة أمراً بالغ الأهمية. وتحقيقاً لذلك سيتعين على البلدان ذات الدخل المرتفع أن تواصل تقديم دعم بنسبة تقرب من ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لفترة ما بعد سنة ٢٠١٥ (الجدول ١٠). وبحلول سنة ٢٠١٥ يمكن خفض الفقر المدقع بمقدار النصف. وبحلول سنة ٢٠٢٥ يمكن القضاء إلى حد كبير على الفقر المدقع.

وتبيّن الغايات، في تحديدها لأهداف ملموسة، أوضح تكاليف التقاعس من حيث الأرواح والفرص المفقودة. كما أنها تشكل محوراً لجدول الأعمال الأممي للعالم. فكما ذكر الفريق الرفيع المستوى التابع للأمم العام والمعني بالتهديدات والتحديات والتغيير فضلاً عن آخرين كثيرين، ترتبط التنمية البشرية والإدارة البيئية ارتباطاً لا ينفصم بالسلام والأمن. إذ لا يتسنى سوى عن طريق الحد من الفقر وتحسين الإدارة البيئية خلال العقود المقبلة تجنّب حدوث زيادة في عدد الصراعات

وإخفاقات الدول. أما في حالة عدم تحقيق الغايات فإن هناك ملايين من البشر سيموتون وكانوا سيقفون على قيد الحياة لولا ذلك. كما أن البلدان التي كانت ستصبح مستقرة لولا ذلك ستجرف إلى صراعات. وسيستمر تدهور البيئة. والمخاطر والفوائد على حدٍ سواء ستكون متقاسمة في العالم كله، ومن ثم ستحتاج القيادة والمسؤولية الدوليتان الحقيقيتان إلى القيام بعمل مشترك فيما يتعلق بكل من السياسة الإنمائية والسياسة الأمنية. وتماماً مع توصية الفريق الرفيع المستوى، ينبغي أن تكون البلدان المتقدمة التي تطمح إلى الحصول على مقاعد دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مثلاً، على استعداد للوفاء بالتزامها بتخصيص نسبة قدرها ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية بحلول سنة ٢٠١٥ كجزء من مسؤولياتها القيادية.

ومن حُسن الطالع أن تكاليف تحقيق الغايات ميسورة تماماً فضلاً عن أنها في حدود الوعود التي قُدِّمت في مونتيري وجوهانسبرغ بتخصيص نسبة قدرها ٠,٧ في المائة كمساعدة إنمائية رسمية. والمضاعفة المطلوبة للمساعدة الإنمائية الرسمية السنوية بحيث تبلغ ١٣٥ بليون دولار في سنة ٢٠٠٦، ترتفع إلى ١٩٥ بليون دولار بحلول سنة ٢٠١٥، تبدو متواضعة بجانب ثروة البلدان ذات الدخل المرتفع - وبجانب ميزانية العالم العسكرية التي تبلغ ٩٠٠ بليون دولار سنوياً. فالمساعدة الإنمائية في حالة زيادتها لن تمثل، في حقيقة الأمر، سوى نصف درجة مئوية فقط من دخل البلدان الغنية معاً.

والمال وحده لن يكون كافياً بطبيعة الأمر لتحقيق الغايات، بل من اللازم أن يصحب تقديم المزيد من الاستثمارات إصلاح مؤسسي، وسياسات سليمة، وبذل المزيد من الجهود لتحسين مساءلة الحكومات. وما لم يتوافر بفعالية المزيد من المساعدة المالية، لن يصبح باستطاعة البلدان ذات الدخل المنخفض وشرائها في التنمية إجراء مناقشات جدية وصادقة بشأن الإصلاحات والاستثمارات اللازمة لتحقيق الغايات. وفيما يتعلق بالبلدان التي توجد فيها هذه الإصلاحات والسياسات السليمة، ينبغي أن تفي البلدان ذات الدخل المرتفع، انطلاقاً من روح توافق آراء مونتيري، بالتزامها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إليها للعمل على تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

إن مصداقية النظام الدولي وعمله على المحك. وبدون تحقيق تقدّم في سنة ٢٠٠٥، إذا لم يُقدّم دعم فعّال للبلدان الفقيرة التي وُتت بما التزمت به في مونتيري لكي تتّبع استراتيجية موجهة إلى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية، من المحتمل أن يتلاشى الإيمان المتضائل بالتزامات الدولية بالحد من الفقر. وفي تلك الحالة، لن تتحقق الغايات وستتهز الثقة في صدق البلدان الغنية فيما يتعلق بدعم البلدان التي تدار إدارة جيدة وتحتاج إلى مساعدة خارجية اهتزازاً بالغا، إن لم يكن مهلكاً. فإذا لم نتصرف الآن، سيحيا العالم بدون غايات.

وضماماً للنجاح يجب على العالم أن يبدأ في سنة ٢٠٠٥ في بناء القدرات، وتحسين السياسات، وتقديم الاستثمارات اللازمة لتحقيق الغايات. وسيلزم دعم هذا الجهد على كل من الصعيد العالمي والوطني والمحلي خلال السنوات العشر المقبلة. إذ لا يمكن احتواء التحديات البيئية الطويلة الأجل، من قبيل تعرّب المناخ واستنزاف مصائد الأسماك، قبل أن تلحق ضرراً، لا يمكن إصلاحه، بالبلدان الفقيرة الأقل قدرة على حماية نفسها إلا إذا تصرفنا الآن.



ومن اللازم اتخاذ تدابير عاجلة إذا كان المراد أن نبدأ عقداً من الطموح الجسور لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية. ويتعين على البلدان النامية أن تبذل كل جهد ممكن للاحتشاد حول الغايات. كما يتعين على البلدان الغنية أن تسأل نفسها عما إذا كان ينبغي أن تكون مهتمة، كما بهتم الكثير منها الآن، بالإشارة إلى مسؤوليات البلدان الفقيرة أكثر من اهتمامها بالوفاء بالتزاماتها هي. وفي سنة ٢٠٠٥ يحتاج العالم احتياجاً شديداً إلى الوفاء بالتزاماته، باتخاذ خطوات عملية سريعة على نطاق كبير قبل أن يغدو من المستحيل تحقيق الغايات. فإذا لم نستثمر الآن، سيكون الطريق طويلاً للغاية إلى مؤتمر قمة الألفية المقبل في سنة ٣٠٠٠.

ملاحظات

- (١) تشير أرقام الفقر المدقع إلى دخل قدره ١,٠٨ يومياً في سنة ١٩٩٠ وفي سنة ٢٠٠١.
 - (٢) من المقرر نشره في أوائل سنة ٢٠٠٥.
 - (٣) غالباً ما تتير اللغة بلبلة فيما يتعلق بالتمييز بين المدخلات والنتائج.
- ”فالصحة“، مثلاً، تصف كلاً من قطاع (أو وزارة) ونتيجة ناجمة عن مجموعة معقدة من المدخلات عبر القطاعات. وينطبق الشيء نفسه على ”التعليم“. أما ”الجوع“، من ناحية أخرى، فهو نتيجة معقدة ولكنه ليس قطاعاً أو وزارة.

المراجع

- Abdullah II. 2004. “Address to World Economic Forum.” Presented at Annual Meeting, January 23, Davos, Switzerland. [Retrieved on November 30, 2004, from www.kingabdullah.jo/press_room/speechpage.php?ki_serial=231&menu_id=607&lang_hmka1=1].
- Barrios, Salvador, Luisito Bertinelli, and Eric Strobl. 2003. “Dry Times in Africa: Rainfall and Africa’s Growth Performance.” Center for Operations Research and Econometrics (CORE) Discussion Paper 2003/61. Université catholique de Louvain, Belgium.
- BBC Monitoring Africa. 2003. “Tanzanian President Calls for Terrorism to Be Tackled in Its Totality.” January 11.
- Blair, T. 2004. “Address to African Union.” October 7, Addis Ababa. [Retrieved on November 30, 2004, from www.pm.gov.uk/output/Page6452.asp].
- Burnside, C., and D. Dollar. 2000. “Aid, Policies, and Growth.” *American Economic Review* 90 (4): 847–68.
- Bush, G. W. 2002. “Address to the Inter-American Development Bank.” March 14, Washington, D.C. [Retrieved on November 30, 2004, from www.whitehouse.gov/news/releases/2002/03/20020314-7.html].
- Chen, S., and M. Ravallion. 2004. “How Have the World’s Poorest Fared since the Early 1980s?” Policy Research Paper 3341. World Bank, Washington, D.C.
- Chirac, J. 2004. “Scaling Up Poverty Reduction—A Global Learning Process.” Address for the opening of the World Bank Conference, May 26, Shanghai. [Retrieved on November 30, 2004, from www.elysee.fr/cgi-bin/auracom/aurweb/search/file?aur_file=discours/2004/UK040526.html].
- CIESIN (Center for International Earth Science Information Network), Columbia University. 2002. “National Aggregates of Geospatial Data: Population, Landscape and Climate Estimates (PLACE).” Palisades, N.Y. [<http://sedac.ciesin.columbia.edu/plue/nagd/place.html>].



- Clemens, M., S. Radelet, and R. Bhavnani. 2004. "Counting Chickens When They Hatch: The Short-Term Effect of Aid on Growth." Working Paper 44. Center for Global Development, Washington, D.C.
- CMH. (Commission on Macroeconomics and Health). 2001. *Macroeconomics and Health: Investing in Health for Economic Development*. Geneva: World Health Organization. [www.cmhealth.org].
- da Silva, Luiz Ignacio Lula. 2004. "Statement at the 59th Session of the UN General Assembly." September 21, 2004, New York. [Retrieved on November 30, 2004, from www.brazil.org.uk/page.php?cid=1887].
- de Rato y Figaredo, Rodrigo. 2004. "Africa Needs International Help to Turn Promises into Progress." *Business Day*, November 12.
- FAO (Food and Agriculture Organization). 2003. *The State of Food Insecurity in the World*. Rome.
- Harrison, M., J. Klugman, and E. Swanson. 2003. *Are Poverty Reduction Strategies Undercutting the Millennium Development Goals? An Empirical Review*. Washington, D.C.: World Bank.
- IDA (International Development Association) and IMF (International Monetary Fund). 2003. "Republic of Mali: Poverty Reduction Strategy Paper Joint Staff Assessment." [http://poverty.worldbank.org/files/Mali_PRSP_JSA.pdf].
- Kiszewski, A., A. Mellinger, A. Spielman, P. Malaney, S.E. Sachs, and J. Sachs. 2004. "A Global Index Representing the Stability of Malaria Transmission." *American Journal of Tropical Medicine and Hygiene* 70(5):486–98.
- Koizumi, J. 2004. "A New United Nations for the New Era." Address to the 59th Session of the General Assembly of the United Nations, September 21, New York. [Retrieved on November 30, 2004, from www.kantei.go.jp/foreign/koizumispeech/2004/09/21address_e.html].
- Miguel, E., S. Satyanath, and E. Sergenti. 2004. "Economic Shocks and Civil Conflict: An Instrumental Variables Approach." *Journal of Political Economy* 112 (4): 725–53.
- Mkapa, Benjamin William. 2004. "A Better Way to Help the Least Developed Countries." *International Herald Tribune* July 13.
- Obasanjo, Olosagun. 2004. "Statement at the 59th Session of the United Nations General Assembly." September 23, 2004, New York. [Retrieved on November 30, 2004, from www.un.org/webcast/ga/59/statements/nigeng040923.pdf].
- OECD/DAC (Organisation for Economic Co-operation and Development/Development Assistance Committee). Online DAC Database. [Retrieved on December 7, 2004, from www.oecd.org].
- . Forthcoming. *Development Co-operation Report 2005*. Paris.
- Schröder, Gerhard. 2001. "Poverty Reduction—A Global Responsibility. Program of Action 2015." Foreword. [www.gm-uncdd.org/FIELD/Bilaterals/Ger/Halving.pdf]
- UN (United Nations). 1970. "Resolution 2626 (XXV)." *United Nations General Assembly*. October 24, New York.
- . 2000. "United Nations Millennium Declaration." A/RES/55/2, Section II. New York.
- . 2002. "Report of the International Conference on Financing for Development." A/CONF.198/11. New York.
- . 2004. "A More Secure World: Our Shared Responsibility." Report of the Secretary-General's High-Level Panel on Threats, Challenges and Change. New York.
- UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs), Statistics Division. n.d. "World and Regional Trends." Millennium Indicators Database; based on data provided by the United Nations Children's Fund, World Health Organization, and Food and Agriculture Organization of the United Nations. [http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp]
- UNDP (United Nations Development Programme). 2003. *Human Development Report 2003: The Millennium Development Goals: A Compact among Nations to End Human Poverty*. New York.

- . 2004a. Unleashing Entrepreneurship: Making Business Work for the Poor. Report of the Commission on the Private Sector and Development to the UN Secretary-General. New York.
- . 2004b. Human Development Report 2004. New York: Oxford University Press.
- UN-HABITAT. 2003. The Challenge of Slums: Global Report on Human Settlements 2003. Earthscan: London. [www.unchs.org/global_report.asp].
- UN Millennium Project. 2005a. Combating AIDS in the Developing World. Task Force on HIV/AIDS, Malaria, TB, and Access to Essential Medicines, Working Group on HIV/AIDS. New York.
- . 2005b. Coming to Grips with Malaria in the New Millennium. Task Force on HIV/AIDS, Malaria, TB, and Access to Essential Medicines, Working Group on Malaria. New York.
- . 2005c. Environment and Human Well-Being: A Practical Strategy. Task Force on Environmental Sustainability. New York.
- . 2005d. Health, Dignity, and Development: What Will It Take? Task Force on Water and Sanitation. New York.
- . 2005e. Halving Hunger: It Can Be Done. Task Force on Hunger. New York.
- . 2005f. A Home in the City. Task Force on Improving the Lives of Slum Dwellers. New York.
- . 2005g. Innovation: Applying Knowledge in Development. Task Force on Science, Technology, and Innovation. New York.
- . 2005h. Investing in Strategies to Reverse the Global Incidence of TB. Task Force on HIV/AIDS, Malaria, TB, and Access to Essential Medicines, Working Group on TB. New York.
- . 2005i. Prescription for Healthy Development: Increasing Access to Medicines. Task Force on HIV/AIDS, Malaria, TB, and Access to Essential Medicines, Working Group on Access to Essential Medicines. New York.
- . 2005j. Taking Action: Achieving Gender Equality and Empowering Women. Task Force on Education and Gender Equality. New York.
- . 2005k. Toward Universal Primary Education: Investments, Incentives, and Institutions. Task Force on Education and Gender Equality. New York.
- . 2005l. Trade for Development. Task Force on Trade. New York.
- . 2005m. Who's Got the Power? Transforming Health Systems for Women and Children. Task Force on Child Health and Maternal Health. New York.
- . 2005n. Handbook for MDG Best Practice. New York.
- USAID (United States Agency for International Development), UNAIDS (Joint United Nations Programme on HIV/AIDS), WHO (World Health Organization), UNICEF (United Nations Children's Fund), and the POLICY Project. 2004. "Coverage of Selected Services for HIV/AIDS Prevention, Care and Support in Low and Middle Income Countries in 2003." Washington, D.C.
- WHO (World Health Organization). 2002. "Scaling Up the Response to Infectious Diseases." Geneva. [www.who.int/infectious-disease-report/2002/].
- WHO (World Health Organization), UNICEF (United Nations Children's Fund), and UNFPA (United Nations Population Fund). 2003. "Maternal Mortality in 2000: Estimates Developed by WHO, UNICEF and UNFPA." Geneva. [www.reliefweb.int/library/documents/2003/who-saf-22oct.pdf].
- World Bank. 2003. "Supporting Sound Policies with Adequate and Appropriate Financing." Report DC2003-0016 prepared for the Development Committee. [http://sitere-sources.worldbank.org/DEVCOMMINT/Documentation/20127712/DC2003-0016(E)-Financing.pdf].
- . 2004a. World Development Report 2005: A Better Investment Climate for Everyone. New York: Oxford University Press.
- . 2004b. Doing Business in 2004: Understanding Regulation. Washington, D.C.
- . 2004c. Global Development Finance 2004. Washington, D.C.
- . 2004d. World Development Indicators 2004. Washington, D.C.

For complete references, see the main report.

كلمات شكر

لقد قدّم أشخاص عديدون مساهمات جديرة بالذكر على وجه الخصوص فيما يتعلق بعملية صياغة هذا التقرير. فقد لعب مكارتان همفريز دوراً محورياً في صياغة الفصل ١٢ المتعلق بالدول الهشة والغايات الإنمائية للألفية. وقدّم نيروبام باجباي، وشوينغ باو، ووينغ ثاي تحليلاً هاماً لتزويد الفصل ١١ بالمعلومات المتعلقة بالأولويات الاستثمارية في مناطق إقليمية أخرى. أما ديورا بولك وبوب تشين ومارك ليفي وآدم ستوريفارد وزملاؤهم من العاملين في مركز الشبكات الدولية لمعلومات علم الأرض (CIESIN) بجامعة كولومبيا فقد أجروا قدراً كبيراً من تحليل البيانات المكانية الأرضية. وقدّم براين هاموند وزملاؤه من العاملين في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الكثير للعناية من وقتهم وخبرتهم الفنية لتوفير المعلومات اللازمة للتحليل الوارد في الفصل ١٣ بشأن إصلاح نظام المعونة. وقدّم داني كوفمان مدخلات جمّة الفائدة لإعداد الفصل ٧ المتعلق بالإدارة. وأية أخطاء متبقية فيما يتعلق بهذه الفصول جميعها يتحمل مؤلفو التقرير مسؤوليتها.

وقد استفاد مشروع الأمم المتحدة للألفية من تعاون فكري إيجابي من فرانسوا بورغينيو، كبير خبراء الاقتصاد في البنك الدولي؛ ونيكولاس ستيرن، سلفه المؤقّر في ذلك المنصب الذي يعمل الآن في وزارة الخزانة بالملكة المتحدة، وراغورام راجان، كبير خبراء الاقتصاد بصندوق النقد الدولي. وقد كانوا أجمعين متعاونين تعاوناً رائعاً في تبادل استبصاراتهم وتعليقاتهم بشأن المنتجات المؤقتة التي اشتمل عليها إعداد التقرير وفي السعي معاً إلى التوصل إلى أفضل الأطر التحليلية الممكنة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية. واشترك كثيرون في تنظيم حلقات عمل واجتماعات، مستفيدين في ذلك من مساهمات العديد من زملائهم، من بينهم جيم آدمز، وشادية بديعي، وبريا برونز، ومرم كلايسون، وشنتا ديفاراجان، وشاهروخ فردوست، وبابلو غوتريت، وروذلف كنيبنيرغ (اليونيسيف)، وإبراهيم ليفنت، وهانز لوفغرين، وغونند نكاني، وجون بيدج، ورمهترا راكوتومالالا، وبيتر روبرتس، وأغنيس سوسات، وإيرك سوانسن، وجي-بتغ تان، وهانز تيمر، ودومنيك فان دير منزيروغ بالبنك الدولي؛ وساجيف غوبتا، وبيتر هيلر، وأرفند سويرامانيان من صندوق النقد الدولي. ويشكر مشروع الأمم المتحدة للألفية أيضاً شركاءه في وضع منهجية لتقدير الاحتياجات اللازمة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية على الصعيد القطري، التي ترد نتائجها موجزة في الفصل ١٧ المتعلق بالتوسع في الخصاصات المالية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، وهم: أنوارا بيغوم وم. سليم الله، وهما من معهد بنغلاديش لدراسات التنمية؛ وكاوكيم هورن وراي زيب وهما من جامعة كمبوديا؛ وإرنست أرييتي ومايكل نيمو، وهما من معهد البحوث الإحصائية والاجتماعية والاقتصادية في

غانا؛ وسمر داتا ورافيندرا دولاكيا وأخيليش كومار، وهم من معهد الإدارة الهندي، وأحمد عبّاد وحيدري ك. ر. أمانى وفلورا لوكاس كيسي، وديوغراتياس ماشا، وهم من مؤسسة البحوث الاقتصادية والاجتماعية في تنزانيا، وغيفري بهيجوا، ولورانس بتغيكا، وناتان أو كاروت، وهم من مركز البحوث الاقتصادية وبحوث السياسات في أوغندا. ويدين مشروع الأمم المتحدة للألفية لشركة ماكنزي (MCKinsey & Company)، التي أعدت التحليل الذي يستند إليه قسم تقدير الاحتياجات المتعلق بالطاقة؛ ولإيفا وايزمان لما قدمته من مساعدة لا تقدّر بثمن فيما يتعلق بإجراء تحليلات بشأن صحة الطفل والصحة النفسانية؛ ولديفيد سامون لتحليله لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتوزيعها القطاعي. كما قدم كل من شان كاو وأندرو شارلتون واستيسي فهلنبرغ وجو كينيدي وبيير يارد مساعدة بحثية رائعة في الجهد المتعلق بتقدير الاحتياجات.

وقدّم موظفون في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعذر حصرهم عددياً الدعم لجهود المشروع. فقد كان إيلي كابلان جم الفائدة في دعم مراحل المشروع الأولى. كما قدّم مساهمات ضخمة في الأعمال اليومية لمشروع الأمم المتحدة للألفية كل من جيفري أفينا، وآد ليكويتجي، وإليزابيث لوانغا، وجاك لوب، والأمين مانج، وكمفورت تته. كما كانت سالي فيغان – وايلز وفريقها في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مصدر عون ودعم دائم. وقدّمت مساهمات فنية كبيرة من جميع وحدات مكتب السياسة الإنمائية، وكان من بين من قدموا تلك المساهمات كل من: سوزان مكديد والفريق المعنى بالطاقة؛ وأنطون هيوتي، وتيري ماكنلي، وراين روي، وزملائهم في الفريق المعنى بالفقر؛ وفينا ولس وفريق التنمية المؤسسية؛ وتيرنس جون ومجموعته التابعة لفريق تنمية القدرات. كما قدّم جبريل دياللو وديفيد موريسن وبل أورمي، وزملائهم في لجنة المساعدة الإنمائية، دعماً جم الفائدة في مجال الاتصالات. ويشكر المشروع أيضاً مسؤولي الاتصال المعنيين بالغايات الإنمائية للألفية والتابعين لمكاتب إقليمية أخرى وهم: غياث فارس، وانريكي غانوزا، وبلسويرامنيوم مورالي، ونورعاسا شيمومورا. كما كان كل من بيدرو كونسليكاو، ومعز دريد، وغولدن تركوز – كوسليت، وماتيلس جوهانسون، وإنغ كول، ورونالد مندوزا، وعمر نعمان، وأليهاندر بيرو، وبهاراتي ساداسيغام، وأمينة تيرانا، وكنلين وايزن على قدر بالغ من السخاء في تقديم مساهمات. كما قدم نسيم حزقيال وأمانة لجنة القطاع الخاص والتنمية اقتراحات مفيدة كثيرة، وكان ممن قدموا مقترحات يان كروتزينا، وناهد ننشي، ويان ريز، وصحبه صحباني.

وقد تعاون مشروع الأمم المتحدة للألفية تعاوناً وثيقاً مع العاملين في مكتب تقرير التنمية البشرية في إعداد تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣. وتعتمد أقسام عديدة من هذا التقرير على الأعمال التي أجريت أثناء إعداد ذلك التقرير. ونحن نشكر ساكيكو فوكودا – بار والفريق العامل معها، ومن بينه: سيلفا بونا كيتو، وإمانويل بودار، و كارلا دي غريغوريو، وهائشن فو، وكلايس يوهانسن، وكريستفور كونكوي، وسانتوش مهروترا، وتاني وخوبادهايي، وستيفانو بيتيناتو، وديفيد ستيوارت، وعيشة طالب، ونينا تيريل. وقد قام بتحرير هذا التقرير وإنتاجه فريق بروس روس – لارسون وميتا

دى كوكيردمو، وميري غوندرى، وتوماس بونكوي، وكريستوفر تروت، وتيموثي ووكر وإيلين ولسن، الذين يعملون بشركة تنمية الاتصالات (Communications Development Incorporated) في واشنطن، العاصمة.

المدخلات الاستشارية

تبادل زملاء كثيرون تعليقات هامة بشأن المسودات الأولى لهذا التقرير. وقدم أعضاء فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بمشروع الأمم المتحدة للألفية مشورة لا تقدر بثمن منذ بداية المشروع، تحت رئاسة يان فاندمورتل الماهرة دوماً. ونحن نشكر جميع أعضاء فريق الخبراء لما قدموه من مساهمات سخية ومتسقة، وهم: إفضال على، وعدنان ز. أمين، وباتريك أسيا، ودانيال بياو، وفرانسوا بورغيني، وجيمس ب. كلاهان، وأندرو كاسيلز، ويان سيدرغرين، وهانز دورفيل، وديفيد ت. إدواردز، وماريكا فاهلن، وأوروبولا فاسيهون، ولويزل. فرنانديز بنهيو، وتشارلز غور، وإدوارد هايدمان، وراج جومار، وإيان كينبرغ، وإدي لي، وباتريك لو، وريتشارد مورغان، وهارش برفاتانيني، وبرابهو بنغالي، وراغورام راجان، وجوان ساندلر، وفرانيسكو سيركوفيتش، وماري سيمون، وجوزيف سموليك، وديان سيرمان، وكارلوس إدواردو فيليز، وغوستافور. زلوفن.

ويستحق الشكر بوجه خاص أيضا زملاء بأمانة الأمم المتحدة، وهم على وجه الخصوص:

هينك - يان برينكمان، ومارتا موراس وروبرت أور وأبيدون ويليماز، الذين يعملون بالمكتب التنفيذي للأمين العام. كما قدم إبراهيم غمبيري، وإيلوهو أوتوبو، وإيفيت ستيفنس دعماً هائلاً من مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بأفريقيا. وفي إدارة شؤون الإعلام قدمت سوما كهام، وبراغاتي بسكال، وتيم وول، مساعدة هائلة. كما قدم زملاء عديدون في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دعماً هائلاً طيلة تنفيذ المشروع، من بينهم جوزيف شامي وفريقه بشعبة السكان؛ وروبرت جونستون فرنسيسكا بيروتشي وفريقه في شعبة الإحصاءات؛ ويوهان شلوفنيك. واستفاد مشروع الأمم المتحدة للألفية أيضا من التعاون مع زملاء في حملة الألفية، من بينهم: إيفلين هرفكنز، وسليل شتي، وفيرناندو كسادو، ونيشا شتاني - رزفي، وباتريشيا غارس، ولويسيل مركس، ومارينا بونتي، وإنغريد ساندرز، وماريسول سانجيز، وهيلين وانغواسا، وكارول ولش، وإيرنا ويتولار.

ويدين مشروع الأمم المتحدة للألفية بالامتنان لتعاونه مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد)، ومن بينها رئيسها المؤقت وايزمان نوكوهاو، ومستشارها الزراعي ريتشارد مكنداوير، وأخصائيتها في الغايات الإنمائية للألفية خديجة باه التي لا تكل، كما يشعر بالامتنان لحصوله على تعليقات منهم جميعاً.

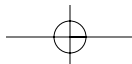
واستفاد مشروع الأمم المتحدة للألفية من مشاورات عديدة على مستوى رفيع مع أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويسجل المشروع امتنانه لحكومة السويد لاستضافتها مناقشة رفيعة المستوى في ستكهولم في شباط/فبراير ٢٠٠٤. ويشكر



المشروع أيضاً ريتشارد مانغ وبراين هاموند وزملاءهما لعقد اجتماع لزملاء لجنة المساعدة الإنمائية في باريس في تموز/ يولييه ٢٠٠٤. كما استضاف مسعود أحمد وريتشارد مارتيني وشارون هويت وزملاؤهما في إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة مشاوراً ختامية بناة للألفية مع أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية في لندن أثناء تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤. ويشكر المشروع أيضاً جان-بيير لاندوا للمحادثات العديدة المفيدة التي أجراها معه.

المدخلات القطرية الرائدة

كان العمل القطري الرائد الذي اضطلع به في إطار مشروع الأمم المتحدة للألفية محفلاً بجمع الفائدة لاختبار الكثير من الأفكار التي يُسلط هذا التقرير الضوء عليها لتجميع معلومات جديدة. ففي كل من كمبوديا والجمهورية الدومينيكية وإثيوبيا وكينيا وغانا والسنغال وطاجيكستان واليمن قدم منسق الأمم المتحدة المقيم وأفراد أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، جميعاً دعماً هاماً للتعاون. ويشعر المشروع بالامتنان على وجه الخصوص لرؤساء الحكومات في بلدان عديدة لما قدموه من دعم مباشر وفعلي، ومن بينهم ليونيل فيرنانديز رئيس الجمهورية الدومينيكية وميليس زناوي رئيس وزراء إثيوبيا، وجون كفور رئيس غانا، ومواي كياكي رئيس كينيا، وعبد الله واد رئيس السنغال، وإيموالملي رحمانوف رئيس طاجيكستان. ومن بين مسؤولي الاتصال الحكوميين في البلدان الرائدة جون غاغان في الجمهورية الدومينيكية؛ ومكيون مانايازيوال وغيتاشيو آدم في إثيوبيا؛ وس.ني-نواه أشونغ وجورج غيان-بافور في غانا؛ وديفيد نالو وجورج أنيانغوني كينيا؛ وأبو اللوم في السنغال؛ ونوزيغول خوشفاخوتوفا في طاجيكستان؛ وأحمد محمد صوفان ومطهر العباسي في اليمن. وكان المنسق المقيم للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية فعّالين في قيادة الأعمال القطرية الرائدة. ونحن نشكر على وجه الخصوص دوغلاس غاردنر وباربرا أورلانديني في كمبوديا؛ ونكي فايانكيك في الجمهورية الدومينيكية؛ وصامويل نيامي، وموديو توري، وبيجورن ليونغكفست، وفينيتا روبنسون في إثيوبيا؛ وألفريد فاوندو وكميل كمال الدين في غانا؛ وبول أندريه دولابورت وأوجيجو أودهيامبوني كينيا؛ وأحمد رادوي، وألبريك كاكو، ولوك غريغوار، وديان كيتا في السنغال؛ وويليام باتون وتويا ألتنغريل وأوليفر بابسون وتيمور باسيليا ويوهان شودوبوا في طاجيكستان؛ وفلافيا بانسيري، وجيمس روي وصامويل شوريتز وسامي خان وعبد سيف في اليمن. وساعد مركز الدعم التقني للغايات الإنمائية للألفية التابع لمشروع الأمم المتحدة للألفية في زيروبي على توجيه الأعمال القطرية الرائدة في أفريقيا. ونحن نشكر غلين دنغ، ومي هوا وباتريك مليمو وإيلين بيتي-مشانا، وسالينا سانو، لما قدموه من مساهمات. ويشكر المشروع لينورا سوكي وطارق يوسف لجهودهما في المساعدة على قيادة تعاون المشروع في الجمهورية الدومينيكية وفي اليمن. كما تعاون موظفون عديدون في منظمة الصحة العالمية، وبخاصة ريكا دود، وجانيت دي بوتز، وسيرجيو سبيناتشي، تعاوناً وثيقاً بشأن الأنشطة المتعلقة بالصحة في اليمن.



التعليقات على التقرير

نحن نسجل امتناننا لما تلقيناه من تعليقات ومقترحات متعمقة من جانب حكومات كثيرة؛ ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ والأفراد. كما نشكر حكومات استراليا وبلجيكا وكندا والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والصين والداعرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسويسرا وتونس والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وأعضاء المفوضية الأوروبية، لما قدموه من تعليقات. واستفاد مشروع الأمم المتحدة للألفية استفادة جمة من مشاورات أفرقة كثيرة في الأمم المتحدة، وهو يشكر جميع من شاركوا في هذه المشاورات وفي تنظيمها. وقد تضمن ذلك اجتماعات مع سفراء الاتحاد الأفريقي، عقدها مايكل كفاندو وكريستين غراي-جونسون؛ واجتماعات مع سفراء الجماعة الكاريبية، عقدها كريستوفون. هاكيت؛ واجتماعات مع سفراء فريق منتدى جزر المحيط الهادئ، عقدها على أيويجا فيتوري إيليسايا؛ واجتماعات مع سفراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، عقدها مارجاتا راسي؛ واجتماعات مع أعضاء اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة، عقدها ماركو بالاريزو؛ واجتماعات مع أعضاء مجموعة الـ٧٧ والصين، عقدها عبد العزيز الناصر. ونحن نشكر أيضا مندوبي الأمم المتحدة الذين يمثلون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد عقدت تلك الاجتماعات كوين ديفيدز.

ونود أيضا أن نشكر كاتنا أدهين، وجويد أحمد، وبنجامين ألن، وإفصال علي، وأسموند أندرسن، وويليام أندرياناسولو، وجيمس بندا، وتوني بانكس، وبيير بلانغر، وكليمانس بيدونغي، وكيت بيرد، وبنزواري (أرونا) بولاكي، وكاثرين بدجت-ميكن، وباربرا برونغي، وم. بكورو، وإيفا بوتزا، وبرناردو كاشاكا، ووندي كيرد، وجوانا شاموسكا، وإيرين تشاجمان، وبيبل كريستسون، وأنتوني كوستيللو، وجاسيك كوكروفسكي، وسوزان دام-هانسن، ودينيس دوميري، وروزانا رودزيك، وزميرا اشمامبتوفا، وماركوس أ. اسبينال، وأودو اتكودو، وريتشارد فيشم، وفرجينا فلويد، ولوك فرانزوني، وينيس غلریتی، وأكسميت غغير-إغزيبهين، وأدريان جيرمين، ولندا جانيمي، وستيفان غيليجوم، وجنفييف غراجان، وبيتر غوستافسن، وتوني هاباني، ولورانس حداد، وروني هال، وعفاف أبو حسبو، وسيسيل هفركامب، ورون هيلر، وكارين جد، وإنغ كول، وجيف كينان، وأجوستا خيو، وشانون كوفالسكي-مورتون، وهانو كايرو لاين، وروبرت لي، وجوستين ليرو، ولیم لي لين، وجون لندن، وديرموت ماهر، وجيمس مانور، ومریم ماييت، وكريستين مكناب، وليني مونيتيل، وتادا يوكي مياشيئا، ورونان مرفي، وأديب نعمة، ونورم نيكولسن، وسامانثا بيدج، وإيريك بارسونز، وجوانا بلتربك، وبوب برسيساسي، وبيترز بايوت، وراثي راماناثان، وميري روبنسون، وريك رودن، وراي رويان، ودومينيكو سينيكالكو، وتشارلوت هورد سميث، وويليام سميث، وجميل صوفي، وإلسا ستماتوبولو، وكارستن ستاور، وتوماس ثايسون، وأداما تو، وجون تاكر، وهابي جيمس تمبوياسي، وتريزا تبرنر-جونز، وأندراس أوثوف، ولويزا فنتون، وروب وورد، وروبرت واتسن،



وباتريك ويب، وديانا ويل، وبراي ويلز، وكارون ويتيكر، وديفيد ولكومب. ونشكر أيضاً هيئة التدريس بمعهد دراسات التنمية، في ساسكس، وهيئة التدريس في المعهد العالي للدراسات الدولية بجامعة دنفر وطلبة ذلك المعهد لتحليلاتهم وتعليقاتهم المفصلة على المسودات السابقة. وبخصوص الأعمال المتعلقة بتقدير الاحتياجات نحن نقر أيضاً، مع الامتنان، بتعليقات واقتراحات الأفراد التالية أسماؤهم، بالإضافة إلى أعضاء فرق المهام: تغريد آدم، ووليد بدوي، وكريستفور بانز، وستيفانو برتوزي، ورزينة بلغرامي، وجوناثان كمين، وتامو تشاتوبادهاي، ومارك كنولي، وانغريد سيماننا، وبيلي كويت، وجويل كوهين، وكريس كيرتس، وإرنست داركوه، ودون دي سافيني، وريتشارد ديكلباوم باوم، وساعون إيليس، وباتريس إنغل، وديفيد إيفنز، وكاثرين فلويد، وجوفلد، ومارا فوكس، ولندا غانم، وراينر غروس، وخوان بابلو غوتيريز، وتشاري هيسي، وجون هندرا، ومارك هندرسون، وأندرو هيدسون، وخوسيه هويب، وتود جونسون، وإلين كنيدي، وويل كيوغ، وزاهية خان، وكريستوف كروفسكي، ولبلاني كومورانياكي، وفاليري ليتش، ورولف ليونديك، وبيم فان در مالي، وويليام ماغريفي، ومتسي مهتا، وتكاكي ميغوتشي، وسيللو مورالس، ومريم ميامر- فولر، وإليزابيث آن باكستون، وفينود بول، وكيوكوبوستيل، وديفيد رد هاوس، وساجاي ريدي، وهاري ستينان، وكفيتا سيثورامان، ومانواهار شرما، وسسميتا شبخار، وهري سميتس، ولارا ستينسكي، وجون ستوفر، وداوودا توري، وجوها ابوتو، وميكي فان غنيكن، وتنتست وليلين، وجاكي فيركسمان، وإدوارد ويلسن، وميغ ويرث، وأستر ذودي.

الدعم الإداري

لم يكن ليتسنى إعداد هذا التقرير بدون الدعم الإداري الذي قدمه بلا كلل كل من: جنيفر كويلاند وروزماري استفيز-فيدال وهين هلا فيو وفرعاً تراوري، الذين يعملون في أمانة مشروع الأمم المتحدة للألفية؛ ولورين كانغ-لوكنباخ وألن بي اللذين يعملان في مكتب مدير الأمم المتحدة الإنمائي؛ وجي مي تشوا، وديورا كريك وهايدي كليدتي ومارتا ساينوت، الذين يعملون في معهد الأرض بجامعة كولومبيا. كما كان دان نينهاوزر، الذي يعمل في معهد الأرض، نصيراً قوياً للمشروع، بحيث ساعد على تنسيق الكثير من احتياجاته الإدارية.

